



بازدید شد  
۱۳۸۱  
۲۷

۷۷۷۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۳۴۹۳

کتابخانه مجلس شورای ملی



شماره ثبت کتاب

کتاب مسائل الیه معیه فی شرح رساله الالفیه

مؤلف محمد بن علی بن جمهور الاحمدی

موضوع

۳۹۸۱

شماره قفسه

۷۸۰۹۲

۳۴۹۳

۲۹۸۱

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۲۹۸۱





152

كتا  
المسائل الجامعية في شرح الرسالة الالف

تصنيف

الشيخ الفاضل العالم الوهاب العابد خاتمه المجتهد دوسكر الموصفي

مقدمه لافلسفه الشریعیه و مذهب الدلائل العقلیه تنقیر علیه

والحق والدين الشيخ محمد علي بن جعفر

الاحياء في غفر الله له ولوالديه

ولمن دعا له بالمغفرة والجنة

والله اعلم

۱-۲۰

الحالين

و اعلم ان هذا الكتاب

لا اله الا الله

١٢٠  
في شهر ربيع الأول

بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

داخل کتابخانه محمدالدین شد  
شماره ۱۱۲

۱۰۰

20. 1/2

خطی

A 1







خط

[illegible]



لما كان الشروع في الصلاة موقفا على العباد ومعرفة وجوبها وشرايطها الملبية  
 يلزم توجه النفس الى غير المعلوم كانت الخدمة احدى بالقديم من الباقي ولما كان الشرع  
 فيها لا يوجب بدون تحصيل شرطها وما يوجب عليه صحتها واجبا كان الفصل  
 الاول احدى بالقديم من الباقي لما عرفت من وجوب تقدم الشرط على المشرط وطبقا وما  
 كانه كتحصيل الشرط ولا لاجل الفعل وايراد الهيئة في الخارج وكان موقفا على معرفة الاجزا  
 وكيفية افعالها واجبا ما يمكن الفاعل من ادخال لما يهتبه بتماهيها في الوجود وكان الفصل  
 الثاني في حق التقدم من الباقي بل هو المقصود بالذات وتقدم غيره عليه بحسب النية  
 نحو صلاة الليل ولا كان الفاعل قد دخل تلك الماهية في الوجود بنوعه اذ ادخلها  
 وحصله ما يهتبه عارضا ما يهتبه في الوجود الخارج وهو مجرد والبعد عنه لما بين  
 الخفاء في من الماهية الذاتية فلا يوجب اجتماعها في الوجود الخارج في وجوبها بجميع  
 ليعلم من هوها وابعادها فكان الفصل الثالث احدى بموضع او لمكانا فترتبه  
 ولما كانت تلك العوارض الخارجة قد تعرضت للفاعل بسبب ما يلزمه من العقل واستبلا  
 القوة الوهيمية التي هي القوة الشيطانية حتى تحول نية وسبق تحفظه كان عروضا للشك  
 والسهو لمصلي كما اذا كان يكون من اللوازم الضرورية ولما كان مقصود الشيطان ابطال  
 افعال العقل والمعارضة له فلهذا الشرع يرد كبره وتيقض مقصود وعلق على الشك  
 والسهو واجبا ما يوجب بعضها الصلوة ويجوز في اخره موجه على المصل معرفة ذلك  
 فيجمع صلاة تنبئك الاحكام فكان القسم الاول جوهرا موضع لتعلقه بالصلوة للطاقه

الشا

لوجود

والقسم الثاني  
 وهو ما بين العباد وبين الله تعالى من فاعله  
 وهو ما بين العباد وبين الله تعالى من فاعله  
 وهو ما بين العباد وبين الله تعالى من فاعله

خطو

١١

والقسم الثاني منها احدى بموضع لتعلقه بالصلوة خاصة زائدة  
 على احكام الصلاة المطلقة وخواصها فوجه ترتيب الرسالة على ذكره وهو  
 ترتيب حسن لطيف **قوله** فالصلوة افعال لما كان الجسم على  
 جميعها يتصوره قدم المصل تعريف الصلاة في لغة الدعا حال **الصلوة** **الصلوة** **الصلوة**  
 عليه اي ادعى له قال عليه من دعائي طعاما فليجب والا فليصل اي فليصل  
 لا هذا الطعام وما في الشرع فعرفنا المصل بما ذكره وخص التعريف بالواجبة  
 لان ما ذكره من الحد لا ينطبق على المندوبة لعدم اشتراطها بالقيام قطعا ونوعه  
 في اشتراطها بالقبلة وايضا فانه باحت في هذه الصلوة الرسالة من الصلوة الواجبة  
 خاصة فلما دخل المندوبة في حجة فالافعال كالجس يمتثل جميع الافعال الواقعة في  
 المكلف فتقوله معهوده كالفضل خرج به ما ليس معهودا من الشرع منها كاستسج  
 في جوابه ومهما تدوا لتغالبه بالمباحات وقوله مشروط بالقبلة والقيام كفضل  
 كخرج به من الافعال المعهودة ما هو مشروط بالقبلة دون القيام كالنسيح واجتناب  
 الميت ودفعه وما هو مشروط بالقيام دون القبلة كالطواف والسبع والاشراط وما  
 من خصوص الصلوة لعدم اجتماعها في شيء من الواجبات غيرهما فالتعريف بها  
 تعريف بالخاصة لم يكن كتعريفها بالخاصة بل بكونها في قوله ولو قوله خير  
 في التعريف صلاة المطاردة وصلوة المريض فانها غير مشروطين بها مع دخولها  
 في الصلوة فكان التعريف هنا قيدا واجبا ويكون شرط القيام والقبلة ليس من اللوازم

الاختلاف

ولا نسا

والقسم الثالث  
 وهو ما بين العباد وبين الله تعالى من فاعله  
 وهو ما بين العباد وبين الله تعالى من فاعله  
 وهو ما بين العباد وبين الله تعالى من فاعله



هذا هو الحق لا يخفى على احد  
من عاين هذه الحقائق

الذاتية بل هما شرط مع الاحتياط لا مطلقا لورود النفس بعبث الصلوة تدور فيها  
مع الضرورة وفوقها تقربا الى الغنى قبل ان يبين تمام التعريف وانما هو حكم  
من احكام الصلوة لا تقع بدونه ولهذا ذكره في تعريفها للاقتحام به يكون  
التعريف متاملا لمطلق الصلوة الصلوة والظاهر ان وجوب اشتغال الجوارح على  
جمل جزئيات الحدود وقيل ان من تمام التعريف ويكون الاحتياط من دخول  
الصلوة الواقعة لا للتقرب لكونها صلاة غير ضرورية فلا يصح ادخالها في التوقيف  
للمسألة المتروكة وهذا اقرب **قوله** واليومية واجبة المراد باليومية  
الصلوات الخمس المفروضة في الاوقات الخمسة الواجبة في كل يوم وليدته ولهذا  
سميت يومية لتكررها في كل يوم ووجوبها ثابت بالنص وهو لغة لا ظاهرا ولا باهنا  
وفي الاصل هو القول بان على الشيء الذي لا يتحمل التيقن وفي مقابلته انما هو  
وهو القول بان على الشيء الذي لا يخبر ما نفعه من النقيض ولا ريب ان النقص في الغدانية  
ومنه هو السنة النبوية لا ما يميزها بوجوب الصلوة اليومية وتعيينها لم يخرج الي  
في الاشتغال بها وتواترها وانما لا ينفرد الاجماع من عامة المسلمين على وجوبها وان  
اضلوا في فروعها فانما ثبتت بالنقص والاجماع كان تركها غير جائز قطعا فتكررها  
على وجه الشك والكفر لقوله عليه من ترك الصلوة متعمدا فقد كفر ثم انما نقول  
الشك مع الاستحالة لا من عند الاجماع انما هي فطرية بان كان ممن ولا على فطرية  
للاسلام بان يكون احدا بوجوبها حكم بكفره وبجائزته وحل قتله بل وجوب وقيل  
الامام

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
من عاين هذه الحقائق

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
من عاين هذه الحقائق

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
من عاين هذه الحقائق

الامام حده او لولم يظهره الامام او لم ينه عن الخير والاكمل سماع قتله اذا  
امن الصبر وكذا وزان الخبيث على السامع فله مع حقوق عدم الصلوة او على احد من المسلمين  
وعلى احد من المسلمين وتطلق امرته وتعتد منه عدة الوفاة وان لم  
يقبل امرته لم ينزل اليه فيفسد عليه امره اي وروثة المسلمين وان لم يقبل ولا  
يجد دخل ملكه شي من ذلك ولا تقبل توبته لو عاد الى الاسلام لان  
لا يقطع عنه ما وجب عليه وهل تقبل توبته بالنسبة الى طهارته لو عاد الى  
علا بقاء لثني الجرح وعند في اشكال لسبب تعاظم الكفر الموجب للمعاقبة  
وقبيل السعيب فيترك لم يبق المييب وهل يصح العفو عنه في الامرة مع هذه  
التوبة الذي يظهر في نعم لعدم المانع منه بالنسبة الى كونه وعفوكم هذا  
اذا كان رجلا اما اذا كانت امرأة فلا تثبت عليها هذه الاحكام بل يحبس  
وتقرب في اوقات الصلوات حتى تقرب وتقبل توبتها وتكون هذه الاوقات  
ثابتة بالنص وان كان المستحل غير يتولى لم يقبل في الحال التي تثبت مدة  
ثلثه ايا ان تاب في هذه المدة والقتل بعد انقضاءها ولا قبل على المدة بل  
حرام ما تقدم وان كان التارك غير يتولى لم يقبل بل يكون الاقوى كونه  
مستتابا يدعى من الكفر ويعزى لامام بما يراه راد عنك ما ذكره  
منه مع تحلل التعزير فيقتل في الثالثة والا فلي التاخير الى الرابعة حفظا  
لدمه وفيها نقاب من يدعي هذا بيان التوقيف في معاقبة الكافر

بل مستتاب  
على

الحنابلة وما جاهدوا  
الذين على الغلو وقدره

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
من عاين هذه الحقائق



عليها ودليل افضليتها وكثرة ثوابها وسنده الحديث المذكور وهو حديث  
مشهور بين الصحابة مروى عن الصادق عليه السلام برواية معاوية بن  
وفد عنه عليه بطريق صحيح الى ان وصل الى المص ومنه البناء على الطريق  
والمراد بالوجه قيل هي المندوبة ويقصير تقدير الحديث صلاة فريضة خير من  
عشرين سنة من غير مائة ولا يسجد فيها ان المندوب لا يقابل به الواجب ولا يلزم  
وقوع التمام التفاضل بينهما وقيل المراد عشرين حجة فالتبعية من الصلوة  
ليلا يلزم كون الصلاة خير من غيرها وفيه ضعف ايضا اذ الوجه الثاني من الصلاة  
غير مكمل وتفضل الصلوة انما هو على وجه كماله والاصل يحصل المندوب  
في تقدير الحديث ان يقال يراى بالفرقة اليومية وبغير التقدير صلاة  
فريضة يومية خير من عشرين حجة واجبة ولا يلزم منه كون الصلوة خيرا من  
نفسها اذ الصلاة المأخوذة في الحديث هي اليومية والصلاة التي هي جزء من  
الجملة صلاة الطواف وبغيرها تعابروا وتغير وتغير وجاز ان يكون بعض اصناف  
النوع او بعض انواع الجنس افضل من بعض لان المراد بالا فضلية ليس الاكثر  
التواتر فيكون المراد ان صنف الصلوة اليومية انواعها افضل من سائر اصناف  
الصلوة ونوعها يرفع من سائر اجناس العبادات وحسب كون المراد  
من البيت المملوك ان يكون مالا يجرى من الزكاة الواجبة فتعقد حكمه فيها او يكون  
المال تركه فحين حال عليه احوال فتنه الزكاة بسبب اخراج من العبيد عن النصارى

وفى

انما ذكر في قوله بينا فقال كون الصلاة  
الصلوة افضل من غيرها وان كان  
الصلوة افضل من غيرها وان كان  
الصلوة افضل من غيرها وان كان  
الصلوة افضل من غيرها وان كان

خط

١١

وفى بالزكاة وقد يقول على نزاي في فضلية الصلاة على الحج وفضليته الحج على الزكاة  
بسبب جمع بين العبادتين المالية والبدنية فان قلت فالصلوة عبادة نبيه  
لا غير تكليف هو افضليتها على الحج لاجتماع لهما قائل ان كانت الصلوة اليوميات  
محبب لا وقتا لها فالحج عليها ان تكررها واجب لشدة ملاقاتهم بها وقوة  
ملاقتها الحاصل من العناية بالهيم فيوجب لهما الافضلية والشرف على سائر  
العبادات وما الحديث الثاني فهو مروي بطريق معوية بن عمار عن الصادق  
عليه السلام في الباب بالطريق الصحيح وفيه دلالة على فضلية الصلوة وارحمتها  
سائر الاعمال القلبية والجارية والبدنية والمالية ما عدا الكسب وهو الا  
عقائد ان الحققة الحاصلة في النفس بطريقها المحض المتعلقة بالافضل الخيرة  
وهي معرفة الله تعالى بمباحث التعبد والعدل والنبوة والامامة والعباد  
فانها شرط في جميع العبادات واحصل جميع الاعمال لا تقبل الله شيئا منها  
ابدا ونها لما تقر ان العمل نوع العباد لا يشرف الفروع على اصله **قول**  
واعلم انما يجب في هذا النوع في معرفة المكلف بالصلوة ومن عيب علمه وانفق  
فيها من اجماع علماء ان وجوب ادايتها مشروط بوضوئين احدهما البلوغ فلما  
يجب على من ليس بالغ لا تكلف خطاى وهو مشروط بالبلوغ اجماعا فغير  
البالغ لا يقع خطاؤه وما قبله قبل الله عليه واله من ذمهم بالصلوة وهم انما يبيع  
واضر بوجههم عليها هم انما عشر فذلك خطاؤهم لا وبها لا مع الاطفال لما تقر في

الخطاى من سائر الاعمال  
الخطاى من سائر الاعمال  
الخطاى من سائر الاعمال  
الخطاى من سائر الاعمال  
الخطاى من سائر الاعمال

سبب ذلك ان الصلاة  
الصلوة افضل من غيرها  
الصلوة افضل من غيرها  
الصلوة افضل من غيرها

الصلوة افضل من غيرها  
الصلوة افضل من غيرها  
الصلوة افضل من غيرها



و اما الحد  
بما حد  
صم

1

١٤٤







ويعني بان العينة وهو من الوقت الذي غاب فيه الامام عجل الله فرجه الي  
وقتنا هذا الكلف بالملوك صنفان احدهما اجتهد وهو الموقوف بالاجتهاد  
والاجتهاد في اللغة استقراء الواسع في تحصيل امر مشق وفي الاصطلاح هو  
استقراء الواسع في تحصيل حكم الحادثة عن الامارات الظنية بحيث لا يبعد مقتضاها  
في تحصيله فالاجتهاد هو العلم بالاحكام الشرعية الشرعية عن ادلتها التفصيلية  
بالفكرة الشرعية من الفعل وفرض هذا والواجب عليه ان يحيط العلم بكل مقتضى  
انواع الصلاة بل وكل حكم من احكامها بطريق الاستدلال ببرد الفروع الى الاصول  
واستنباطها منها والاصول باجماع الاجابة اربعة الكتاب والسنة والاجماع والادلة  
العقلية وكيفية اشتراطها تعلم من اصول الفقه والصف الثاني المقلد وهو  
فاعل التقليد وهو من اللغة جعل القلادة في العقب وفي الاصطلاح هو اخذ  
حكم الحادثة عن قول المفتي والرجوع فيها اليه والمفتي هو الشخص الحكم بالاشخصية  
الكلمية ويشترط فيه امران العلم والعدالة وكون علمه ما خوذ عن امانة بطريق شرعي  
وهذا الصنف يكتفي في العلم بالصلاة بما لا خد عن المجتهد والرجوع الى قوله وقنوا في  
فروعها الجزئية واما في اصولها لا يتولع فيه منها فيما قد علم بطريق الرواية لا بطريق  
فالاخذ عند ذكر غير الحد الذي هو كان مقتضا اولاً وهذه الغيبة خصوصاً المقتضى بان  
الغيبة مع حضور الامام جازان يكون الكركسما وادان انهم ياخذون تلك  
الفروع عن قول الامام ونفسه اما بغيرها فاجتهدوا بطريق الرواية عنه وان تعدت

الرواية

الاجتهاد هو استقراء الواسع في تحصيل امر مشق وفي الاصطلاح هو استقراء الواسع في تحصيل حكم الحادثة عن الامارات الظنية بحيث لا يبعد مقتضاها في تحصيله فالاجتهاد هو العلم بالاحكام الشرعية الشرعية عن ادلتها التفصيلية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دليلاً على قدرته وقوته  
ويعني بان العينة وهو من الوقت الذي غاب فيه الامام عجل الله فرجه الي

لكن تعدلته شرط في تلك الوسائط وكذا الكلام في اخذ عن المجتهد لو تعددت الروايات  
بينه وبين المأخذ عن وجه يكون الاخذ بطريق الرواية عن الامام لا سيما في غير ادواته  
بل هو ليس براسم وهو في باب الرواية التي لا يشترط فيها ثبوت الرواية عنه وفقه العلم  
بما دللوا من عرف دلالة اللفظ على معناه بالاشتراط المذكورة في الاصول في الاخذ  
عن قول المفتي لا بد في حوز العمل بقوله من ثبوتها فلو مات بطل العمل  
بقوله فوجب الرجوع الى غيره اذ امكن لا قول له وعلى هذا انعقاد اجماع  
الامامية من نطق مقتضى مقتضاهم للاصولية والفروعية لا اعلم منه كما انهم هم انا  
تقول ما ذكره المصنف من اختصاص القسم بان الغيبة لا تستلزم كونها غيبة  
خاصة بل ان الحضور بل القسمة بها حقيقة في ان حضور الامام حضوراً  
مع سيطرته وتكتمه من البلاد مائة بالضرورة فحاشا الي الا يستغانه  
في البلاد النائية عنه الي نصب النواب ليقوموا على العمل كما في البلاد بالامر  
والنواهي ويفصلون بينهم في القبايع والحوادث الجزئية المجردة عن كل  
يوم وان لم يلائم ان يكون تلك النواب من حفاظ الشريعة المعتمدين من المخرج  
الفروع واستنباطها عن الاصول المخصوصة لهم عن الامام فلا بد ان  
يكونوا موصوفين بصفة الاجتهاد الذي هو عبارة عن هذا المعنى اذ لا يمكن ان  
يحتاج ان النائب عن الامام يرجع في كل حادثة تحدث في بلاده الى الامام ياخذ  
من نفسه لان ذلك يعجز او يتعذر خصوصاً في البلاد الشاسعة والفتوح المتباعدة

الاخذ

الحكم



ولاننا في خبرها وادراجها حيث خبرها الى الامام يكاد يقتل على صور بالنسبة الى المتقين  
 والمستغني فلا بد ان يكون الباب قادرا على استنباط الغرض من الاصول متكاملا بقوة  
 في نفسه في اخذ الاحكام من ما فيها المعنى والبيان في احكام الاحداث الجزئية على القوانين  
 الكلية ليكون موجعا لوعيته وقنائه بهم ولا يكون فيكون وجوده مثل هذا هو الذي  
 فوجدوا المتهدين في كل وقت من الضرورات التي لا ينفك نظام النوع الا بها والى  
 هذا اشار القادوق عليه بقوله اغا علينا ان نلقى اليك الاصول وعليكم ان  
 نرفعوا وجوبها التفرغ على اصولهم كما وجب عليهم ان لا الاصول السالان  
 فقط على غايات العمل للوجوب فيكون الاجتهاد واجبا في جميع الاوقات  
 لكنه غير الكفاية لقوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين  
 ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذروا ومن هنا التفتيح والقول في  
 علي الاعيان بعيد ويؤكد ما قلناه ما روي عنه طوسي قصة سواد لما سمعه  
 قاضيا اي اليمن قال له علمكم يا معاذ فقال بكاتب الله فقال انتم اخذتم العلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذتم ما اجتهدوا به في تعاليم الله المحمدية التي  
 ونفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاجتهاد والابواب فوه عليه علم العمل والاجتهاد والكره  
 محمد الله بعد فومقة لذلك فظهرنا انه ان الاجتهاد واجب في كل وقت وانه لا يجوز  
 خلوا اوقات عن المتهدين وان كانا نذكر في ذلك جماعة لا حصيد لهم فاذ اعرفت  
 ذلك فاعلم ان من يعتد لاصول الحجة اشار اليها فيما يلقى على حد ما ذكره من

اعلم ان الاجتهاد واجب في كل وقت وانه لا يجوز خلوا اوقات عن المتهدين وان كانا نذكر في ذلك جماعة لا حصيد لهم فاذ اعرفت ذلك فاعلم ان من يعتد لاصول الحجة اشار اليها فيما يلقى على حد ما ذكره من

هذا هو الذي فوجدوا المتهدين في كل وقت من الضرورات التي لا ينفك نظام النوع الا بها والى هذا اشار القادوق عليه بقوله اغا علينا ان نلقى اليك الاصول وعليكم ان نرفعوا وجوبها التفرغ على اصولهم كما وجب عليهم ان لا الاصول السالان فقط على غايات العمل للوجوب فيكون الاجتهاد واجبا في جميع الاوقات لكنه غير الكفاية لقوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذروا ومن هنا التفتيح والقول في علي الاعيان بعيد ويؤكد ما قلناه ما روي عنه طوسي قصة سواد لما سمعه قاضيا اي اليمن قال له علمكم يا معاذ فقال بكاتب الله فقال انتم اخذتم العلم رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذتم ما اجتهدوا به في تعاليم الله المحمدية التي ونفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاجتهاد والابواب فوه عليه علم العمل والاجتهاد والكره محمد الله بعد فومقة لذلك فظهرنا انه ان الاجتهاد واجب في كل وقت وانه لا يجوز خلوا اوقات عن المتهدين وان كانا نذكر في ذلك جماعة لا حصيد لهم فاذ اعرفت ذلك فاعلم ان من يعتد لاصول الحجة اشار اليها فيما يلقى على حد ما ذكره من

احد الطرفين ولم يعلم بصلاته بها فخذ غرايطها واجبا لها فخذ الطرفين المتكويين  
 في صلاتهم دون ذلك او بدون واحد منهما كانت صلاته باطله وفعله وبال عليه  
 وكان داخل في جملة من فهم الله تعالى في قوله فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذروا ومن هنا التفتيح والقول في علي الاعيان بعيد ويؤكد ما قلناه ما روي عنه طوسي قصة سواد لما سمعه قاضيا اي اليمن قال له علمكم يا معاذ فقال بكاتب الله فقال انتم اخذتم العلم رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذتم ما اجتهدوا به في تعاليم الله المحمدية التي ونفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاجتهاد والابواب فوه عليه علم العمل والاجتهاد والكره محمد الله بعد فومقة لذلك فظهرنا انه ان الاجتهاد واجب في كل وقت وانه لا يجوز خلوا اوقات عن المتهدين وان كانا نذكر في ذلك جماعة لا حصيد لهم فاذ اعرفت ذلك فاعلم ان من يعتد لاصول الحجة اشار اليها فيما يلقى على حد ما ذكره من

هذا هو الذي فوجدوا المتهدين في كل وقت من الضرورات التي لا ينفك نظام النوع الا بها والى هذا اشار القادوق عليه بقوله اغا علينا ان نلقى اليك الاصول وعليكم ان نرفعوا وجوبها التفرغ على اصولهم كما وجب عليهم ان لا الاصول السالان فقط على غايات العمل للوجوب فيكون الاجتهاد واجبا في جميع الاوقات لكنه غير الكفاية لقوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذروا ومن هنا التفتيح والقول في علي الاعيان بعيد ويؤكد ما قلناه ما روي عنه طوسي قصة سواد لما سمعه قاضيا اي اليمن قال له علمكم يا معاذ فقال بكاتب الله فقال انتم اخذتم العلم رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذتم ما اجتهدوا به في تعاليم الله المحمدية التي ونفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاجتهاد والابواب فوه عليه علم العمل والاجتهاد والكره محمد الله بعد فومقة لذلك فظهرنا انه ان الاجتهاد واجب في كل وقت وانه لا يجوز خلوا اوقات عن المتهدين وان كانا نذكر في ذلك جماعة لا حصيد لهم فاذ اعرفت ذلك فاعلم ان من يعتد لاصول الحجة اشار اليها فيما يلقى على حد ما ذكره من

اعلم ان الاجتهاد واجب في كل وقت وانه لا يجوز خلوا اوقات عن المتهدين وان كانا نذكر في ذلك جماعة لا حصيد لهم فاذ اعرفت ذلك فاعلم ان من يعتد لاصول الحجة اشار اليها فيما يلقى على حد ما ذكره من

هذا هو الذي فوجدوا المتهدين في كل وقت من الضرورات التي لا ينفك نظام النوع الا بها والى هذا اشار القادوق عليه بقوله اغا علينا ان نلقى اليك الاصول وعليكم ان نرفعوا وجوبها التفرغ على اصولهم كما وجب عليهم ان لا الاصول السالان فقط على غايات العمل للوجوب فيكون الاجتهاد واجبا في جميع الاوقات لكنه غير الكفاية لقوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذروا ومن هنا التفتيح والقول في علي الاعيان بعيد ويؤكد ما قلناه ما روي عنه طوسي قصة سواد لما سمعه قاضيا اي اليمن قال له علمكم يا معاذ فقال بكاتب الله فقال انتم اخذتم العلم رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذتم ما اجتهدوا به في تعاليم الله المحمدية التي ونفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاجتهاد والابواب فوه عليه علم العمل والاجتهاد والكره محمد الله بعد فومقة لذلك فظهرنا انه ان الاجتهاد واجب في كل وقت وانه لا يجوز خلوا اوقات عن المتهدين وان كانا نذكر في ذلك جماعة لا حصيد لهم فاذ اعرفت ذلك فاعلم ان من يعتد لاصول الحجة اشار اليها فيما يلقى على حد ما ذكره من



الشيخ فاضل بن علي بن محمد بن الحسين  
ابن علي بن محمد بن الحسين

قبلها وحصرها في بيت حصو استقرأ من الشروع وبدأ بالطهارة فيها الشرط الرابع  
والأهم لأنه لا يمكن انتفاع الصلاة بدونها في حال من الأحوال بخلاف غيرها من الشروط  
فإنه يجوز خلوها الصلاة في بعض الأحوال عنها لغير الشرع وعليه وجوب فعلها وإن فصل  
بعض الشرائط وكلها ساعد الطهارة فإنه لا يجوز الاشتغال بالصلاة بدونها مطلقا  
والطهارة في اللغة هي الغزيرة والظنافة قال الله تعالى إن الله أصطفى لك وطهر  
أي زكوك قال تحليل أهلنا أي يتطهرون أي يتنزهون ومنه قول الشاعر عتبه  
بن عوف طهارة تقيع جوامع في الاصطلاح الشرعي فقد وقع الخلاف في توضيحها  
ولم يتعرض المنقذ من ذلك لأنها مشتملة على تفريق مختلف بين ما هيته وجعل الخلاف  
في أحد الواحد متعدد ومتغير أو أول من تعرض لتعريفها الشيخ الطوسي رحمه الله  
فعرّفها في نهايته بأنها أي ما يستباح بدخول في الصلاة ونقصه أي أدنى  
طورا بإزالة النجاسة فإنه مبيح وليس بطهارة وعليه يرضوا المحابض ناسا وطهارة  
وليس بمبيح واجب عن ملاويط أن إزالة النجاسة عدي والمراد بالمبيح  
هنا ما هو وجودي وعن الثاني بالمنع من تسببه طهارة وبدل عليه في  
قول الصادق عليه السلام وقد قيل عن النجاسة تطهر وتجلي في مطلقها  
تذكر الله بتدبر صلواتها فقال عليه السلام الطهارة ملا ولكن تنقوا ولا أحسن  
في الاعتناء على عليه أن يقال أنه يتنقى بالوضوء المجدد فإنه طهارة بالاشتراك  
مع أنه ليس مبيح قطعاً لأن الاستباحة بها حاصلة قبله بالطهارة السابقة

الحسن















المذهبين مع الحنفية تخلفا وفقا للعدة وان اختلفت كيفية التعلق بالحكم  
 الحيض وشرايطه المذكورة في كتب الاطباء فلا يطول بذكرها هنا وقد اجمع  
 علين الحنفية من وجبات الوضوء معناه عند انقطاع نفقته المولدة في استبقاء  
 الصلوة اي الوضوء لا الاستحاضة فهو دم يعرض للمرأة له احكام خاصة به وتعرفه  
 انما هو بترك الخواص فلهذا قالوا في تعريفه انه في الغالب دم احمر او احمر زار  
 رفيق يخرج بفقو قال بعضهم من الخائب الا ان ينزل على فتنه من الحيض  
 بالابيض وقد عرفت ضعفه بل قد يكون من الابيض بقاء انهم عموما قالوا  
 انه كدم يعرض للمرأة فانفس عن الثلاثة او ازيد على العشرة او على الحادية مع  
 تجاوزها وما قبل البلوغ وما بعد اليأس وما نأد على قصر مدة النفاس  
 وما عارضه مما دونه منقته او غير قوي او نفاس من ثقبه قبل مفر عشرة اذ قلنا انما  
 الحمار وان لم ينزل فكل دم يحصل مع الحمل واجتماعه ولو اجمعه مذكور في كتب  
 القوم والروايات المتواترة الصريحة دالة على وجوب الوضوء به وتوقف  
 استحاضه العملاء عليه وبذلك اثنى جميع الاطباء واما النفاس فيقبل ان ينشق  
 من النفس وهو الدم لان اهل اللغة يسمون الدم نفيا ومنه قول شاعرهم  
 نيل على حد الغباء نفوسنا واراد دماءنا وقبل انه منشف من النفاس من حيث  
 البسجه فعمل الاول النفاس في الشروع هو الدم المتعقب للولادة بسببها واهل  
 المقارن لها كدم قبل لا والا فربما نعا اذا كان مناجيا مخروجا الولد اما قبله

الغالب

في كل ما ذكره  
 في النفاس  
 في كل ما ذكره

لانه يخرج بسبب الولادة حاركا لتعقب فلا يتحقق النفاس الا بخروج  
 الولد والدم معا وبعد ذلك فلا ينشئ قريبا جدا منقرا وهو مذهب اهلنا  
 حتى انهم قالوا انما لا يظهر ثم ولدت ولم تزل تبطل طهارتها وعلى النفاس  
 النفاس هو خروج الولد سواء حصل مع دم او لا وهو مذهب الثناوي واهل  
 النفاس مذكور في كتب الاطباء وانعقد اجماعهم على ان احكامه كاحكام  
 الحيض فيوجب الوضوء كحيض وامام من المييت فهو عبارة عن ثلاثين بشر في المييت  
 ولا يتحقق المييت هنا بل هو عام لجميع البدن من الحي والمييت اما لو ميس شجرة  
 او غيره الزايد الذي لا حلة الحيوة او ميسه بتركه لا يمكن احكام وهذا الميس موجب للوضوء  
 اجماعا اذا كان ميس ميت الا وهي بعد بركة بالموت وقبل تظهيره بالخيل  
 فلو ميسه قبل بركه او بعد التقبل التام لم يتعلق به حكم وكذا ميس غنم الا وهي من  
 الميتات والمولد بالبركة هو التكون للحركة بغضا الحرارة الغريبة التي هي مبدأ  
 الروح الجوار في الذي به الحس والحركة ولا فرق في الا وهي بين الجملة ومقتضاها  
 كان مشغلا على عظم سواء كان هبانا من حي او ميت على الاصح واما تعقب  
 الحوت والشك في الوضوء فلا اعتقاد في الجائز للوضوء على الاهل من حيث ان  
 يتحقق الحوت موجب له وشك الوضوء لا يعارضه لان شك الجوارض اليقين  
 ولا يكون سببا في ارتقاء فيقيني الحوت باقيا بحاله والوضوء مشعول بالصلوة  
 قطعها ولا يتحقق المراسع الا بيقين البراء وهذا الاحتياط الطهارة ولا يقين



في حصولها مع يتبين الحدث فوجبت الطهارة تخصيلا ليقين البراءة  
 وهذا الاختلاف في جهة وكذا الاختلاف في عكس هذه المسئلة باليقين الوضووي شك  
 في الحدث وإنما لا يخفى الطهارة قطعا بناء على الأصل وهو أن الشك لا يعارض  
 اليقين فإذا كانت الطهارة متيقنة لم يوجب شك الحدث شيئا لأن الأصل عدمه و  
 اعتضد هذا الأصل بروايات صحيحة لا يوجبها ما يثبت من الطهارة  
 ومعلوم حدث وشك في المتأخر منها هو الطهارة فلا يخفى إلى آخره وهو  
 الحدث فتجب الطهارة وتصح الخلاف هنا فذا رخص وجوب الطهارة  
 لتيقن اليقين المتعارفين لعدم أولوية العمل بأحد التمسك وبها في  
 رتبة اليقين فتقدم أحدهما وتأخير الآخر ترجيح من غير مرجح فلما تناقض  
 نيبا قطا لأن حكم المتعارفين ذلك ومع التناقض يرجح أي حكم الأصل  
 وهو أن الذمة مشغولة بالصلاة يفتياً ولا تخصد البراءة لا طهارة فثبت في  
 وهي غير جارية مع الباقية المذكور فلا بد من تخصيص طهارة آخر يكون وسيله  
 التي ترفع الذمة وقال المحقق في المعبر بعد هنا بالاستصحاب وهو أن يظهر  
 أي الحال الأول فمما تصادم الاحتجاجين ثاني كانت بالطهارة كان حدثاً لأن  
 الانتقال عنها إنما يكون إلى الحدث وإن كان بالحدث كان عمل طهارة لأن  
 الانتقال عنها إنما يكون إلى البراءة وهو مذهب القاضي وهو متعين لجواز اجتماع  
 طهارة من غير حدث وشك واحتجاج حديثين من يقين طهارة فلا يكون هذا

الاستصحاب

١١

الاستصحاب مبرر بالذمة وقال العلامة إن كان ما يتحد من متعاقبين وعلم حاله  
 قبل زمانها يستصحب وكان غير المتعاقبين والاصحبت الطهارة وأراد ألا تغادر أن  
 تكون الطهارات بعدد الأحداث ولا أحداث بعدد الطهارات وأراد بالثبوت  
 أن تكون الطهارة بعقيب الحدث والحدث بعقيب الطهارة بحيث لا تنقطع طهارتين  
 ليس بينهما حدث ولا حدثين ليس بينهما طهارة فإذا كان الأمر كذلك وعلم حاله قبل  
 تصادم الاحتجاجين استصحب وعمل عليه فإن كان بالطهارة كان منقطعاً وإن كان  
 بالحدث كان عدلاً كما لو كانت طهارتين وحدثين وعلم حاله بالطهارة فإن بعدهما يكون  
 الحدث وبعده الطهارة ولو علم حاله بالحدث كان بعده الطهارة وبعدها الحدث  
 وهكذا لو تعددت الأحداث والطهارات ومتى لم يعلم قبله ذلك التصادم فلا  
 استصحاب ووجبت الطهارة وهذا أعلى ما قرره استصحاب مفيد لليقين فلما  
 اشكال في صحة تخالفاً لما كانت النواقض أهم من الموجبات من حيث أن بعض  
 النواقض غير موجب كالجناية فإنها تفسد الوضوء أجمعاً غير موجب لإحتمالها  
 من الأصحاب حضور المص ذكر الناقض وجده فقال وتنقضه الجناية وإن كان  
 لم توجه فعل من ذلك أن كل موجب ناقض من غير عكس كإي لان الموجبة الكلية لا  
 يجب أن تنعكس كقبحها فلا تنعكس إلا جزئية فنقول بعض الناقض موجب ونعكسه  
 كذلك لما عرفت من تخالف الحكم في الجناية والجناية في اللغة تعقيل البعد قال تعالى  
 والحار الجنب الجاحل البعيد في النسب ومنه قوله الشاعر أنا جبرير زارياً

فب







Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

المختص بالغيل اما على وليت والثاني عند الاسوات والاول لا يخلو اما ان لا يخلو  
بعد الوضوء او قبله والاول الجنازة والثاني اما ان يشترك فيه الرجال والنساء  
مختص بالنساء والاول غيل يسي الاسوات والثاني اما ان يكون له طرفا فله وكفوه  
في العدد اول طرف كثرة لا غير اولي احدها والاول الحيف والثاني النفاي  
والثالث الاستحاضة فاحضت الاسباب في هذه الية على الشهادة اما الجنازة  
فانعتقد الاجماع على وجوب الغيل بها ودل عليه نص الكتاب العزيز وقوله  
وان كنتم جنبا فاطهروا وليس المراد به الوضوء اجماعا ولا هو مع الغسل لان  
التفصيل قاطع للشركة مع الغيل واما الحيف فدل على وجوبه بعد الاجماع  
عليه قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يتطهرن وليس المراد به الاغتسال واما  
الايرضا فانه وجوب الغيل بها محقق بالكثير منها لان الروايات صريحة  
بوجوب الاجتناب اكثر من غير والاشقة فاحترقه على احتجاضه واغتساله  
مدلك عند اوقات الصلاة فان كان الدم لا ينفي الكرم على الوجه الملائم للفرج  
فذلك هو قليل الاستحاضة وليس عليها الا تجديد الوضوء لكل صلاة فلا يقضى صلاة  
تتبرأ منه واحد من احدى الجنين او منلا وبتعين او بالتفريق ولا بد من تغيير  
القطعة عند الفرج عند كل صلاة وان تقب الكرم حتى يظهر من طاهره ولم يسد  
وجب مع ما ذكرنا تغيير المحرقه وغسل الصلاة الصبيح وان سال فسر الجاهل العليا فجب  
زيادته على ما ذكرناه عند الظهر بن وعيل اخر للنفاي بين مجمع بينهما فيها مان  
توض

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

ناخر الاول وتقدم الثانية على مذهب الشيخ وتقتضيها من وقت واحد  
في وقت الاولى او في وقت الثانية على مذهب المتن وشاذ كراهه في هذه  
الاستحاضة المستحاضة هو المذهب المشهور وعليه دللت اكثر الروايات واما  
فوجوب الغيل به من حيث اجماعهم على ما في احكامها باحكام الحيف واما  
مير الميت فتدلى حوا على وجوب الغيل فمير على الخياط المذكورة اما نقل عن  
السيد المرتضى من القول انه يفتي به وهذا قد روي في الحق ان الغيل بما يجب عليه  
لا يفسد القطعة وان اشتد على عظمه ومخالف للشهرة ودل على الغيل بمير الشهيد  
والمعصوم لا قرب نعم للمير واما من غيل في الغيل ليس الا من غيل فابعد او من لم  
يملك غيله اما لو مير عصفوا لم يملك غيله قبل كماله في فخر وجوب الغيل عليه ان كان  
ثبوت الطهارة وكذلك ومن عدم كماله الغيل واما الوضوء فالاجماع منعقد على وجوب  
تغيير المحصية مسلم ومن حكم من اظن العلم والمراد بالسلم ههنا من ملأ الجمل القبل لم يملك  
الشهادتين صغيرا او كبيرا او عبدا ذكر او انثى الا بخل لا وفاء به ولا الشفيع وهو كمن  
مسلم عادلات في معركة القادسية قتال امره به بنينا واما ما راي بهما فخرج بالسلم الكائن  
وان ما خرج الامام فانه ليس بشهيد وخرج بالعدل الخارجي ان مقتضى لهم لا يسي شهيد الخالفين  
الامم وخرج بقولنا في معركة الفخار من جرح ومات في غير المعركة فانه لا يلحقه ايضا حكم الشهيد  
بل يجب تغييره كغيره وخرج بقولنا بسبب قتال من جرح في المعركة فانه لا يلحقه ايضا حكم  
الشهيد بل يغيب وخرج بقولنا امره به بنينا واما من قتل دون ماله وقتل ماله وقتلها

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.



في حد ذاته لا يثبت حكم الشك في حد ذاته بل يجب تفصيله بحسب ما يخرج بقوله من حيث

القول في حد ذاته لا يثبت حكم الشك في حد ذاته بل يجب تفصيله بحسب ما يخرج بقوله من حيث

بجمل

القول في حد ذاته لا يثبت حكم الشك في حد ذاته بل يجب تفصيله بحسب ما يخرج بقوله من حيث

او في حد ذاته لا يثبت حكم الشك في حد ذاته بل يجب تفصيله بحسب ما يخرج بقوله من حيث  
قتال من مات في الحركه نامة الشهيد فهو الذي صدق عليه هذا التعريف لجميع مقتضى  
فلا يثبت ولا يكتفى بل يثبت عليه ويدفن مثيابه على حاله التي وجد عليها في وقت وفاته  
الحكم فعمله عليه السلام في قتله لا يثبت فيه قتله في قتله كذا قال يوم احد  
نقلهم كلهم فانهم يشرون يوم القيمة فادابهم يقتضون دما اللون لون الدم  
والرابع المشك ما قال قلت ان النبي صلى الله عليه واله كف عن جرحه قلنا انما فعل ذلك  
به لانه جرح من مثيابه وهل يجب نزع الخفان والغرو عن الشهيد الا قريب ثم بعد ذلك  
اسم الثياب عليها عرقا فيجب نزعها عنه وان احماها الرم على الاقوي وكذا يجب نزع  
الدروع والبيضة وما ملأها من الآلات الحرس وهل هذا الغيل يحتاج الى وطو لا قبل  
نعم لا بد منه معه لعدم قولهم عليه السلام كمال الايمان لا بد منها من الوضوء الا الحائض  
وضوؤه فكذا غسل الميت لما قلناه وتقبل استجابا استنادا الى روايات طاهره في ذلك  
على الترتيب وصرح ابن ادريس بكوا فتمت حلالا الفهم والمشهور النديبه عثمان وعلي بن  
**باب** في التيمم في الغسل اذا كان في وجبات الغسل اذا كان في وجبات التيمم  
ولما كان وجوبه لا بالاهل بل بالبدلية عنهما الى من له وجبات خاصة به بل وجبانه  
كلما وجب الوضوء والغسل بماء ودناه من الاسباب القريبة فانه موجب للتيمم اذا تغذر  
استعمال الوضوء والغسل **باب** في الميعة لتعلمه واعلم ان التيمم انما يستلزم فعله في  
مبني الصلاة بلا علق وهو الغسل عند الجوع عن استعمال الماء ما يفقده او ينقصه

بوصل اليه من غير اوائله ولو وجد ثمنه قادر عليه وجب الشراء اذا كان ثمنه المثل اجماعا  
اما لو زاد ثمنه المثل في وجوب الشراء حبيد خلاف فقهاء السيد الموقفي بحسب الشرا وان  
زاد عن ثمن المثل باضعاف مع وجود الثمن مستندا في تكرار رواية صحيحه عن الصادق  
عليه السلام انه قال عرض لي مثل ذلك فاشتريت وضوا غلما به درهم وقال ابن الجنييد  
لا يجب الشراء الا بثمن للمثل لان ما زاد عليه اضعافه للمال وهو من غير غنة واكثر المشايخين في ان  
وجوب الشراء بشرط عدم الضرر في الحال فعد لا يجب الشراء وان نقص عن ثمن المثل  
ومع عدمه يجب الشراء وان كان هو الاقرب لما فيه من الجمع بين الاقوال ولقد اعلم عليه  
السلام لا يقر ولا انحراف في الاسلام اما لو وجد ثمنه موجب يتقدم عليه عند الاحول  
غلبا في وجوب الشراء حبيد وجهان اخرهما عدم الوجوب لعدم الغزوه عند دخول  
الضرر في غل الذمه وكذا الكلام في من لا له ولو ذهب الفقيه والاكمل لم يجب التيمم الا  
براه الذمه وشقنا على المنة خلاف ما ذهب اليه الا في غير الآله فانه يجب عليه التيمم لعدم  
اشتغاله على المنة ولو من غير ما قبل دخول الوقت لم يجب عليه استصحابه ولا الوضوء  
قبل الصلاة البراه وصح له التيمم لو بعد عنه بعد دخوله وهو الوقت ولو كان الوقت  
قد دخله وجب الوضوء قطعاً ولو اختلف به وما يثبت بالوقت فمضى وجوب الاعلاء  
اشكال من الامن الصلاة حسد ومن استند بالتقريب اليه والاقرب عدم الاعاده  
لانها الامر الاجزا لكنه عاجز فيتم بطلان تحقق عدم وجود ما يغيره احوال الوطن  
وجود ما يغيره فلا يتم ولا العادة قطعاً وكذا الكلام لو اراق الماء قبل الوقت











كما قلنا في النذر من غير خوف والرابع التيمم الغير وليس المراد به تيمم العبدان هذه الثلاثة  
 لان وجوبها لا يتقبل التيمم بل المراد بها ما هو شرطها لا نهائيتها للوسيلة التي شرط  
 فلا تقبل التيمم بدون تحل له نعم اذا غفل ما هو مشروط بها كان متيمما لها تبعاً  
 لا اعتقاد اعلى الاصل **قوله** والغاية في التيمم ما كانت هذه الاعمال الصالحة  
 اموراً اختيارية تطلب فيه وجب ان يكون الفاعل لها متصور الغاية المقصود منها والشرط  
 الذي وجبت لاجله ليكون تاماً لا يتبعها التحصيل ذلك الغرض واجبا ذلك العلم  
 فذلك ان الغاية فيها امر الثلاثة فتشترك المثلث الطهارة فيها الاول الصلوة  
 وتداستعداد الاجماع على ان واجبتها مندوباً مشروطاً بما عد الطهارة الثلاثة فلا  
 يبرح ابتاعها بدون واحد منها اجاباً والثاني الطواف وواجبه كالصلاة لا  
 يصح ابتاعه بدون واحد منها القول عليه السلام الطواف في البيت حله حكم  
 مساواة للصلاة وليس ذلك في الهبة قطعاً فوجب ان يكون في الشرط تحقق  
 المماثلة من بعض وجوهها اما مندوبه فليس مشروطاً بواحد منها اجماع الفقهاء  
 ولعلهم بذلك دلائل والثالث ميسر خط المصحف وينبغي ان يقبل هذا بوجوبه  
 اما بتدبر الاصلاح غلط لا يمكن من اصلاحها بدون وجوب تدبره لا جمل احد الطهارة  
 الثالث بناء على ان ميسر دورها محرم وذلك لما وقع فيه النزاع فبعض الاصحاب  
 يحرمه وقالوا باجته المجتهد اعتقاد اعلى اهل الرواية الذم من التيمم وقال  
 اخرون بالتحریم اعتقاد اعلى قوله لا تعالى لا يمس الا المظهرين لان الاغنا

سورة  
الشمس  
لعلها

في التيمم  
في النذر  
في التيمم  
في النذر  
في التيمم  
في النذر

في

بعض التيمم لا يعنى النذر الا الزم الكذب وهو فحش وحيد يكون فعل الميسر  
 كان واجباً او مندوباً بشرط طهارة الطهارة الثلاث فلا يقع فيه بدون اكل  
 كما لا يصح فعل الصلاة المندوب ولا يلزم من اشتراطها بها تيمم وجوباً بل انما هو في  
 التيمم اذا كان المشرط مندوباً لان الشرط لا يزيد حكمه على المشرط **قوله**  
 وتختص الاخوان لا اشاري الخواص المشركين بين الثلاث اشاري ذكر المختص  
 بكلام واحد منها فتارك هنا بين الغيبي واليتيمانيات ثلثا ولها دخول  
 المحجب وشبهه عن الجاني والتفاحدي المجددين المسجلين ومحمد النبي  
 صلعم فان اجماع الطائفة منع على منع دخول الثلاثة لاجلها لا يخلو الغيبي  
 فصار دخول المجددين غاية للفعل ومشروط به فاذا اتعد فاليتيم الثاني للثبوت  
 فيما عدا المجددين من باقي الياحدين فان الدخول فيها للمحجب وشبهه غير محرم مع  
 الاجتناب ان يكون الطريق فيها فيجوز ما راكعها من غير لبث واما اللبث فيجمع بالاجماع  
 من الاثنان والاعتقاد خلافه فيصير جواز اللبث مشروطاً بالفعل وغايه من غاياته  
 بحيث لا يجوز فعله بدون فسخ تغذره فالذي الثالث قوله العوام وقد انتقد اصحابنا  
 على تحريم قرائتها وبعاضها حتى يسلمه المنيه منها على المحجب وشبهه فيكون جواز  
 القراء لها مدفوعاً على الغيبي قطعاً مشروطاً به وغايه له فان تغذره فالذي تغذره من  
 هذه الغايات الثلاثة تخفيف على الغيبي واليتيم دون العوام لاجلهم على جواز فعلها من  
 المحجب بالحدث الاضطر **قوله** وتختص الغير هذا مشروطاً في ذكرها يختص به

الشمس  
لعلها



الغيل دون اخويه من الغايات تلك الغاية هي الصوم من الحنب والذات الدم ولا  
 بها المستحق ضلنا ذات الدم هي التي دمه ما يجب جواز غسلها وذلك لا يتصور  
 لغیر المستحق ضلنا التماس الجاهل والنبي لا يجب عليه الغيل الا بعد انقطاع الدم فلما  
 يصدق عليه هذا الاسم حقيقة لو عوب نفا المعنى في اطلاق الایم حقيقة كما قرر في الاصول  
 وجبوا قوله لا يصح الصوم من الحنب ولا من المستحق ضربه وان كان واجبا ومنه وبدا  
 لا مع الغيل قبل الجور فكان الصوم غايه للعسل وشروطه بينهما ذكر وردت النصوص  
 والروايات الصحيحة واستند عليه اجماع الاصحاب وهذا الجاهل والنبي اذا ظهر مشا  
 كذلك لم يرد فيها فقر ولهذا وقع النزاع في وجوب الغيل عليها الصوم بعد الانقطاع  
 والطاهر وجوبه لا بالاحتياط فبالحكم الصوم غايه للغيل لكل من وجب عليه الغيل  
 فلا يصح له الصوم بدونه وليس التمسك بالوضوء كذا لعدم توقف هذه الصوم عليه قطعاً وقل  
 التمسك كالموتوا وجب اذا تعذر الغيل ذهب المصنف الى ان لو لم يوجبه نظر الى الاحتياط  
 اولاً انه بدله من اجل الصلوة فيكون بدله لا منه لاجل الصوم للمشتكر في العلة وهو نوع  
 قياسي لا نقول به فان النفس الوازدة وجوب النية للصلوة مع تعذر الغيل المشروط به  
 لا يستلزم وجوب النية لاجل الصوم المشروط بالغيل لعدم الجامع بينهما ولو وجب  
 الاقتصاص على موقع النفس لحسد الاقرب عدم وجوب النية لاجل الصوم اهله الله  
 وعدم النفس **قوله** وتخصي النية هذا اشارة الى ما يخفى به التمسك دون اخويه وهو  
 غايه الخروج للمسلمين وقد اتفق الاصحاب على ان التمسك الحنب

في احد المجدين لاجل الخروج منها واجب ووجهه الخروج بدونه للنفس الطارد  
 فذكر عن الایم عليه السلام فيكون الخروج مشروطاً بالنية وغايه له فلا يصح الخروج بدونه  
 سواء كان وقت النية ايسر من وقت الخروج او العوم النفس ولو امكنه الغيل وسوى  
 زمان النية من اقامته مقام التمسك للخروج اشكال من حيث انه اقوى ولجاب الاضعف  
 لشي وانما حنبه يترك باجاءه القوي له ومن ان النفس اخص بالنية فانما غايه مقامه  
 خروج عن النفس وهذا اقرب واقتضاه على اليقين ولجهل العلة فلا يصح تعديها وظ  
 الحنب اذا عارضها في احد المجدين كذكره ميتة للخروج ونفع الحلق منه وسوى  
 النفس بينهما وبينها الحنب منها ولا دليل له غير الحمل على الحنب وهو محقق قياسي لا نقول  
 به خصوصاً مع جهل العلة وهذا لا تأسس النية كذا مع حكمهم ففكرها الحنب في  
 اغلب الاحكام وجب الاقوى ان الجاهل لا يتوقف خروجها على النية بل يتبادر الى  
 الخروج بدونه انقضاء على موضع اليقين ومن هذا العمل ان النية هنا وجب  
 لا بد من غيره فتمظهر ما ذكرنا من الغايات انه ليس شيئاً من الظواهر ان القلت  
 واجب لنفسه بل انما وجب كل واحد منها لكونه وسيلة الى ما هو مشروط به ولا  
 خلاف بين الاصحاب في النية والوضوء ولا ياتي الا في غير الجنابة وانما يحتل في  
 في غير الجنابة فاخترنا جماعة من المتأخرين وجوب النية لانفسهم من قوله تعالى وان  
 كنتم جنبا فاطفئوا نيرانكم وجوب الظهور على مجرد الجنابة بنا التعقيب فلا يتوقف  
 على شيء اخر ومثله ما ورد في الاحاديث من قولهم اذا انقضى الختانان فقد وجب الغيل







فعلا ما يجوز على الكلف ونهاها لذاتها محتج انفي النية الحكمية اخذ بالابو  
 وفيما لا يخرج للملابه واخذت **قوله** فلا تنجزه لا يجوز به ان دام الحذر  
 لو لم ينعكس لانتباهه رفع احدث هل يجزيه ام لا ظاهر الفصل من قوله لا غير عدم اجزائه  
 ودليله ان النية حسنة تكون مكرمة من الجموع واحد جزئي الجموع لا يقع له ينطلق  
 اجزئي لمؤثر فلهذا بطلان المركب لوجوب بطلانه بطلان بعض اجزائه وقال اخرون  
 بلاحتراس من حيث ان النية لا تجزئ فيكون قد حصلت فيكون هذا الجزئ من الاعيان وجوده  
 كعدمه فلا يكون مؤثرا قلنا ذكر مع عدم نية ما معها فيكون له دخل في الثاني كالحذر  
 الاخر من غير فرق فتكون العلم حسنة مكرمة عنهما ولزم ما قلناه **قوله**  
 غسل الوجه هذا هو الواجب الثاني من واجبات الوضوء وهو غسل الوجه  
 ووجوبه ثابت بنص الكتاب في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم والامر حقيقة في  
 الوجوب والوجه اسم لما يقع به المواجهه وهو من بعد التنبطح الكائن بعد  
 التدوير من الراس وله حدان بالنسبة طول ومعرض قصاص الشعر المستوي  
 الخلقه حقيقه وحكم المانوع والاعماله يغسل كغسل الخلقه الى ما يحد عنه  
 الشعر الثابت على الذقن وهو جميع الوجهين وعرضه وهو ما ارثت عليه العلم  
 والوسطا عرضا من سطح الوجه حقيقه مستوي الخلقه وهو الغلب من البياض  
 وحدها الغير كطول الاصابع وخبيب الوجه وكهفها الاصابع وعرض الوجه فانه يحال  
 على المستوي وهذا هو غسل شي مما خرج عن هذا الحد قال بعض الاصحاب نعم وواجب  
 غسل

غسل العذار وموضع التخييف والعارض والعذار وهذا الشعر المجازي لما ذن  
 وموضع التخييف وهو ما بين العذار والنزعة والعارض هو الشعر المخطط عن العذار  
 موقفة الخيد وحكمه بادخاله احتياطاً للوجه والذي في الروايات ليس الا ما جواه  
 الا بهام والوسطا اذ اراد بادخال ما ذكره من حيث توفيق الواجب عليه فلما  
 نزاع معه فان الحدود المتكررة الغير المتكررة يفصل بحسب عيب ادخاله في هذا  
 مع الحدود لم يفسد يقين براه الذمة من الحدود فيكون فيها واجبا بالنسبة  
 وان اراد ان غلبها واجب بالاصل فهو ممنوع لعدم النص **قوله**  
 اما الكشيف من الشحوق فلا هذا التفصيل احتارة المحقق وهو من هذا أكثر  
 المتأخرين مجتازاً بان الوجه اسم لما يقع به المواجهه فالشعر الخفيف لما لم يكن شافراً  
 تحتها وقعت المواجهه بهما معا فوجب غسلهما معا وان كان كثيفاً لم  
 يقع المواجهه لما تحته لكونه شاتراً للبشرة فيستقل اسم الوجه اليه حقيقة  
 فالتفتين ناقضاً لما عليه وقال بعضهم بوجوبها الى الما الى ما في الشعر مطلقاً  
 لان الوجه حقيقة في البشرة وقال اخرون بعدم وجوبه مطلقاً بناء على ان المواجهه وقعت  
 عن ظاهر الشعر فيكون هو الوجه والتفصيل هو الاقوي **قوله** فوجب الباء بالانحيا  
 فداستق عليه يعني اهمها وبها وليس مستغنياً عن الاية لان الما ويرى فيها ليس الاغسل  
 الوجه دون بيان كحقيقته نعم هو مستغنى عن الوضوء البياض فانه عليه اللام بواجبته  
 وقال هذا وضد لا يتقبل الله الصلاة الا به فلا يجزي غيره واجمع اهلنا على

الله  
 خلقه







وان كان فعل امدا دما تعين والاجماع على خلافه فيكون الواجب ما ذكره  
ولانه موضع الاجماع فيحصل منه براه الزمة بقينا ولان الاخذ بموضع الوفاق  
اجزم واجزى لليقين فهو ما في العبادات **قوله** مع بشره الرجلين مع  
الرجلين واجب بقدر الكتاب لان حمل الابه على الغير من باب التاويل ولا يقار  
الابه الا لضرورة ولا اجزاء العترة وتتبعهم على ذلك وهو محذور دليل والروايات  
منظافه بان يتوهم الاصاب والتابعين كما توهمون المسح ويتقون به وغير  
فيه ان يكون على ظهر القدم من روي الاصابع منتهيا الى الكعبين لانه هو نفا الكتاب  
وهذا الكعبان هما اللذان عند اصل الساق وهما الثانيان في قبة القدم المشهورة عند  
منتصف اصحاب الثاني وبها غلب اكثرهم وقال الحلابة ومن تخرج عنه بالاول ومنه  
الكلم من اختلاف في معنى اللعب فانه هل هو من لعب بمعنى ارتفع او  
معنى كتاب التفتا فعلى الاول الكعبان هما الثانيان لانه الموضع المرتفع من  
الرجل وعلى الثاني هما العظمان اللذان عند اصل الساق والاول والثاني  
احوط ويجب فيه ان يكون بما الوضوء كما قلنا من مسح الرايس من غير استيناف  
ما وجد يد فلو استناتف له او لم يمس بطل الوضوء على المشهور بين الاصحاب  
والرواية الواحدة بخلافه ضعيفة السند شاذة لا عمل عليها بين الاصحاب  
وهل تنقد بهذا المسح ايضا لا قال الثانيان فزون لا اعتما على الاصل والافضل  
بقدر ثلث اصابع اعتما على الروايات واخذ بموضع الوفاق وعلى الاصل

واجزا

واجز الموضع اليان على امله ولو جف ما علم به من الرطوبة جاز ان ياخذ  
من الرطوبة التي على شعر الوجه التي تحب غسلها كما يجابون وهذا باب  
العنقين والشارب والعنقه لا منى مما لا يجب غسله كما لم يترك لانه يكون  
جسيما مما يجب بغسله ما الوضوء لو اخل المسترسل في غسل الوجه بينه الذنب  
جاز الاخذ منه لدخوله جسيما في الوضوء وكل يجب الترتيب بين الرجلين في السجدة  
بيدي باليمين قبل الاصل البراء وجعله الصنف من الاحوط يحصل يقين بالواقع  
والاقوى الوجوب الموضع اليان لا في الحكم فيه ولانه موضع الوفاق وكل يجوز اليك  
في مسحهما بان يتقدم باليمين ثم باليسار فينع اعتقاد اعل الاصل ومنعه  
المسح هنا اعتما على ان اليمين لا تتف الغاية وقد جعل الغاية هي الكعبين فيكون  
الا ابتداء بالاصابع ولا دالة في الابه لان اليك تكون لليسوع جاز ان يكون للمسح فلا  
يجب فيها بل الاقوى الرجوع في المنح من الكعبين الى الوضوء اليان في فاه جاز هنا كما  
تقدم **قوله** الترتيب واجب بين الاعضاء وفيها اما الترتيب بين الاعضاء  
فقطا لهما ما في الاعضاء فتعنه الا ابتداء في الوجه من الاعضاء منتهيا الى محاور الشعر  
ولحي اليد بالترتيب الي روي الاصابع منتهيا به الى اصل الساق ولا يعذر الخلل  
به مطلقا عند اكرهها وجها لانه ملط في الوجه والاخلال بالوسط اخلال  
بالمشروط فيبطل المشروط بغايتها على كل حال اعتما على الاصل **قوله**  
المواضع اجمع اصحابنا على وجوب المواضع في الوضوء وتختلف في منتهاها في الاكابر



عليها انما هذا بناء على الاعمال فلو ارادنا ان لا يحق التماثل في العمل والاعتبار صاف في جميع ما تقدم واجتنب  
التماثل من الاعضاء اختلف لان اليهود والاول للرواية وقوله انما متابعه الاعمال  
مطلقا بحيث يجب عليه متى فوغي من العتق ايا بقى اشتغال بالعضو لما حق نظر  
المراد قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا قوائم العطف بالغسل فيصير عدم المهلة عطف  
البيان عليه فيكون كذلك وقال ثالث انما متابعه الاعمال اختيارا واما معناه الحفظ  
اظن ان رايه وجه بين المسلمين وعديم الاقول فلا يبطل الوضوء بالاجتناب والاعتقاد  
الاجماع على عدم بطلانه الا بدعي يظهر ما يذهب الحنفية والاشاعرة في انما يفرض على  
القول الاول وعلى القول الثاني اذا اثنوا في ما يعتد به واعلم ان القول لا ليس  
جرا من الوضوء ولا شرط من شرائطه وانما هو واجب فيه فلو تركه كسأله لم يبطل  
وضوءه **قوله** المباشرة بنفسه لما كان كسب غير الانسان ليس كسأله لقوله تعالى  
وان ليس للانسان الا ما يحوي قوله ولا تزر وازرة وزر اخرى وجب في جميع  
بما شرها المكلف وما يصح ان يوليها غيره ومعنى التولية في الوضوء ان يكون غيره  
في الغير الاعضائية ومسحها وهو غير جائز اجماعا لانه من الاعمال التي لا تقبل النيابة  
لتعلق فرض الفاعل بارتباطه من المكلف مباشرة ولعدم الاية والقول عليه السلام  
في الحديث القدسي من عمل لي عمل اشركت فيه غيره من تركته لشركه خرج عنه  
بعد الموت خاصة وكذا العبادات المالية المحضة كالنكوه والحجس لهذه التوكيد  
ففيها مطلنا اجماعا فبقينا معاها على عموم المنع واما ما صلب الما على الاعضاء

صا ولته في اليد فليس من باب التولية بل هي مكره للرواية هذا مع عدم القدر  
امامه كمال المرض الذي اعجز الملك عن الاتيان به ومباشرة افعاله فانهم قد  
نصوا على حوز التولية فيه باتباع صور الافعال ويتولى هو النبي لانها فعل علي  
لا تغفل الثبابة لانها اراده والاراده تختص بالمويد **قوله** طهاره الماء  
وظهوريته شرط في الماء المستعمل في الوضوء وان احدهما ان يكون طاهرا وهو  
اجمعي لان الخبيث لا يزيل النجاسة القصورية فلان لا يزيل النجاسة المعنوية او  
لان النجاسه المعنويه قويه من النجاسه المصوريه والظاهر عن ازاله الضعيف  
او ي بالقصور عن ازاله القوي الثاني في ظهوريته والظاهر ان الطهور يعني  
رايد على الطهاره لان التأسيس خبر من التاكيد فمعناه هنا المظهر لا بعين الظاهر  
وان كان قد يتعمل فيه بناء على ان الطاهر قد لا يكون مطهرا على مذهب من  
يمنع الطهوريه في المستعمل في الاجداث الكبرى كما هو مذهب الشيعة  
وجماعه كثيره من اصحابنا ولعل الحق اختار بهذا المذهب هنا فخرج  
بهذا الشرط في المستعمل للوضوء من اجل مراده بالطهوريه على الماء الطاهر  
فقد ابعدنا انما حقيقه في المطلق واللفظ اذا اطلق حمل على الحقيقة والاحراز  
استعمال اللفظ في الحقيقة والظاهر كما هو مقدر في مظانه اما طهاره الخلق والمواد  
اعضا الوضوء المفصوله والمسوجه فانها كانت لو كانت نجسه على الماء لا ينجس بها  
هذا اذا كانت النجاسه عينيه عيوسه كانت او غير عيوسه كالبول اليابس

اجماع لان الحق لا يزيل النجاسة الضرورية فلان لا يزيل النجاسة المعنوية  
لان النجاسة المعنوية بقدر من النجاسة الضرورية والفاصل عن ازالة الضعيف  
او بالفتور عن ازالة القوي الثاني في ظهور رتبة والظاهر ان الظهور يعني  
لا يدل على الظاهر لان التامس في خبر من التاكيد فمعناه هذا المظهر لا يعني  
وان كان قد يتعمل فيه بناء على ان الظاهر قد لا يكون مظهرا على مذهب من  
يمنع الظهور في المتعمل في الاحداث الكبرى كما هو مذهب الشيعة  
وجماعة كثيرة من اصحابنا ولعل المصنف اقتار هذا المذهب هنا فخرج  
بهذا الشرط في المستعمل للوضوح من قوله مراده بالظهورية على ما للمصنف فاعلا الظهور  
فقد ابدلان التامس حقيقة في المطلق واللفظ اذ اطلق على الحقيقة ولا يجوز  
استعمال اللفظ في الحقيقة والظاهر كما هو مقتضى مظاهر اظهاره الخ لا مراده من خبر من التاكيد اذ  
اعضا الوضوء المفسر والمسوح فانها كانت لو كانت بحسب غرض المصنف لكانت  
هذا اذا كانت النجاسة عينه محسوسة كانت او غير محسوسة كالقول النجاسة الغائبة المطلوبة من  
الافعال







ولأن التصرف في المصنوع بهذا ليس من لوازم هذه العبادة ولا جزءاً  
 منها فلا يتحقق البطالان هذا كله مع تقدم العلم بالغصب المانع للجهل به  
 فلا بطلان قطعاً لا اشتراطاً بالعلم لا جازاً الحكم فانه غير معذور بحكمته من  
 الاستغلام فالأجهال استند اليه أما لو تأتى الغصب ففيه اشكال من جهة  
 قوله عليه السلام عن امتي الخطا والنسيان ومن انه حصل بتعريضه  
 بعد التذكرة الموجبة للتخفيف وهذا ينبغي ان لا يسهل هو مقدور  
 ام لا فيه بحث كلامي والا فويح ان يعبد في الوقت لا خارجة هذا كله مع  
 الاختيار اما المظهر كما لمحبوس في المكان المصنوع غير حق او على  
 حقه عاجز عنه فلا منع في حقه لاستعماله ككيفية الكوة **قوله** ومتى  
 عرض له شكل في أثناءه هذا حكم متفق عليه عند المجامعة والرجوع فيه الى الأصل  
 وهو ان الفعل المبري للذمة هو ما وقع في الوجود الخارج على الوجه المكنون  
 به وذكر غيره في أصل مع الشكل في وقوع شيء من اجزائه لان المركب يعلم  
 بعلم شرطه بعض اجزائه ووقع الشكل في نقله لم يتحقق الوجود الخارج  
 وانما فالذمة متخولة بالصلوة يتقينا ولا يتحقق النزاع منها الا في فصل طاقوه  
 متيقنه وهو غير حاصل مع الشكل في فني من الافعال فيقضي براه الذمة انما  
 بعقل الا اننا انما لا شكوك فيه ليتحقق وجوده وما بعده لترتبة عليه والعقل  
 والفعل لترتيب لا يصح بدون الترتيب لهذا فان كان الشكل في أثناء الرضا والمو

موقوف

عرض بعد فراغه منه فلا التفتت اجزاء منها على الأصل واعتماداً على الظاهر  
 ودوايه زارعه عن الباقر عليه السلام موصوفة به اما لو يتقن ترك العضو في  
 به وما بعده اجزاء على الجاهلين فلو جف المتقدم قبل الايمان به بطر  
 سوا كان غيلاً او سبياً رجوعاً الى الأصل **قوله** وواجب الغسل  
 لما كان الغسل من جملة الطهارات الثلاث وهو وسيله الى العبادة  
 والوسيلة الى العبادة عبادة وكل عبادة مشروطة بالنية كذا في أوّل  
 جهات الغسل النية وقد عرفت معناها فيما سبق ويجب هنا ان يكون  
 مقارنه من الترتيب بحر من الرايس لان الترتيب يتم البدن ثلاثة اعضاء فيغسل  
 الرأس والوجه واليدان وهو اول افعال مذهبنا النية عنده واما للرجوع  
 فهو الذي ينبغي في الماء الكثير فيكون ان يجعل البدن غطوا واداء فوجبه  
 ان يكون النية متعادلة لجميع البدن وفي كيفية تلك المتعارفة احتمالات ثلاثة  
 امكن يراى بها ان استحضار النية مغلظة عن النية على اكثر البدن ولا يضر  
 لو خلف بعضها ان يكفر معناها ان يستحضر النية فعلا الى ان يشرع  
 في الغسل بشي من بدنه بان يغتر في الماء ويجعل النية معه ويستبدل اليه  
 وان عزبت بعد ذلك وهما ان الاجتهاد ان ضعيفان لا يثبتان على الجاهل  
 اذ يبرهن التعيين بالجملة عن البعض لان في عبادة الله على المرتبة ان  
 يقارن النية لمجموع بدنه ولاصل عدم الجارح سم انه يستحضر النية فخطا حتى

النية  
 لغز مقابلة



بصل المال الى جميع البشرة ولو عريت قبل ذلك لم يصح وهذا احدى لان مع حمل  
بنتين براه الوجه واجزا للفظ على الحقيقة ومعه حمل الماوية بالكل حقيقة واذا عريت  
ذلك فيجب في هذه البنية الاستقامة كما هو وقد عرفت معناه الا انه على ما قلناه  
في الميراث الاستقامة فعليه وما في الميراث في حكمه لانها فلا تفارق جزا من  
الراسخ وما كانت بينه الغيلة مثله على تصور عينه والعزم على ايجادها خادجا  
واقعا لا جلا سببا له المستوط به لا تشبه كما تقدم وكونه واجبا متقربا به الى  
الله تعالى كانت نيته المحترمة فيها هذه الاربعة والبها اشار المصنف الى ان قوله  
اغسلها اشار الى الثاني بقوله لا سببا له الصلاة واشار الى الثالث بقوله لا سببا له  
لوجهه واشار الى الرابع بقوله فربما الى الله وما كانت الاستقامة وارجع الى قوله  
متلازمين في الغنار ونحوه فخرج المحدث كان محيرا في البنية بين المتباعدة  
والوحد وان شاء الله ايضا كما تقدم في الوصف فخلا في داها المحدث فانه لا يخرج  
الاستقامة كما تقدم **قوله** غسل الرايس هذا هو الواجب الثاني بعد  
جسد البنية للمرتب ويجب عليه البهارة بغسل الرايس اجماعا والرايس هنا منبت  
الشعر مع الوجه والاذنين والرقبة المنقوش على ذلك فيجب ان يتعاهد متعاهدا وما ظهر  
من الاذنين ما قبل منها وما لا يبرو غلله الغيل المال الى جميع معانيها وتخلل  
الشعر فاما ان كان ما نحا لكون الغيل مختلفا بالبشرة فلا تقوم غير المتعامه بل على افعال  
المال اليها لعم قوله عليه السلام طلت كل شجرة منها به وهو يجب بغسل الشعر الثاقل

لا بار الواجب غسل ما غنم من البشرة لاهل البهارة وكذا يجب على المرتب بعد الطمخ  
من غسل الرايس بغسل اجاب اليمين وهو شق البهارة اليمين الشق على الاعضاء  
المشعرة من الكتف والعاقد والعضد واليد والجنب والخاصرة والخصر الى  
طرف الرجل منتهيا الى راسه من الاحابع ويغسله غسل الايسر على هذا الوجه وما  
العونين اعني القبيل والذبر والاذنين فلا يري بغسله الاصل اذ حالها في  
احد الجانبين اما اليمين او الايسر ويجوز ان الشطير في الجانبين لم يغسل منه  
باعضا والفقير كونه منيا على التحقيق بحيث لا يكف احداهما من الاخر لان ذلك  
ما يتعدا ويتعبر به المضمون منه منيب على التقريب عبيد لو كان احد الجانبين  
اريد من الاصل لم يغسل منه بل يغسل المتباعدات التي يغسل بعضها كالبشرة  
وجيل الظهر وبطليمة البطن وتكون العورة حسد منها بل يكون ذلك داخل  
في احد الجانبين والخياري في ذلك ان المكلف بان يعرف احد الجانبين على الاخر ولو  
قلنا بان يغسل على التحقيق ويجب تسد العورة فيسفل اليمين منها مع اليمين والايسر  
منها مع الايسر وهذا تكلف لا يحل له اليد لان الاصل براه الذم منه واما من قال  
انها يغسلان منفردين فتصنيف جدا لانه يكون عضوا راجعا والشعر باه وغيره  
في غسل جميع ذلك افعال المال الى البشرة فيخلل كمالا يغسل اليه وجوبا اعتادا  
على الاصل **قوله** عدم تخلل حدث ما ذكره المصنف من اشترط لاصطه الغيل  
بعد تخلل الحدث في اثنا الغيل بناء على مذهبه ومذهب جماعة من المتأخرين



فانهم قالوا اذا وقع الحدث الاصغر في انشاء الغيل اوجب استيفاءه  
 ويلزمهم من ذلك جيب انه لو كان المتأخر عن الحدث لحدث ليلزم ان حلو  
 منع من الغيل قبله لم يكن سببا قاطعا في رفع الحدث لان المنع لا يقوم مقام  
 الكل في الرفع فالذي بعده كذا لا يرد لو تفقده لا بطل حكمه في الاشارة كذا وقالوا  
 ادر يسبغ الغيل ولا يورث ذلك الحدث شيئا وهو مذهب جماعة من المتقدمين لان  
 الحدث لو كان سببا على الغيل لم يكن له اثر في ذلك الا اذا كان في انشاءه لان لا يصح لايورث  
 مع تفاديه الا بوجوبه لا بوجوبه الا بوجوبه ولا يصح له ان يورث لان فعله  
 موزع وقب عليه وجهه فيكون مجزيا لان الامر ينقض الاجزاء فيحتاج في بطلان العمل  
 ولا يلزم سوا وقوع هذا الحدث وهو ليس من موجباته اجابا فلا يكون من مؤثقه  
 كذلك لا يجاع على ان كل موجباته فحق وقال المحقق رحمه الغيل وايضا العوض  
 بعده وهو مذهب السيد المرتضى رحمه لان الحدث الاصغر لما لم يكن من مؤثقه  
 الغيل لم يورث في بطلانه لاصاله الوضوء فيجب عليه اتاؤه والوضوء بعده لثابتوه هذا  
 الحدث في الجاهل حبيبه اعني الوضوء لا يكون الباق من الغيل مانعا من بقاءه في  
 مسيما كان مانعا قبل الشروع فيه لانه ليس اذا كان الكل مانعا من بقاءه فيكون  
 منه كذلك لان العلم في المنع هو المجموع واجزا العلم ليست علم وهذا هو القول  
 بين القولين ولما فيه من تلات المحدث الواقع بايجاب الطهارة الضعيف **قوله**  
 المباشرة بنفسه هذا سبق بيانه في الوضوء والحكم في الغيل كذا في غير فرق واما

والسنة  
 مقالته  
 على

الترتيب

الترتيب بين هذه الاعمال فواجب قطعها لكنه يختص بالترتيب على الاقرب  
 والقول بان المرتب يرتب حكما ضعيفا لان الواجب فيه المتعارفه بالكل فالترتيب  
 ولا نه فيم المرتب وقيم الشيء مما يلي له فلا يصدق معه وترتيب الراس على اليد  
 معلوم بخبره الا حديث المروزي عن الصادقين فانها مصرحة بذلك واما ترتيب الايمن  
 على الايسر فالروايات خالصة من ذكره لكن فتاوى الاحباب واقتولهم ناطقة بذلك  
 فكيف انما الترتيب في هذه الاعمال فوجب ان يكون  
 يغسل الايمن من اعلاه وتنهيا الى الرقبة ويغسل الايمن من اعلاه العاتق وتنهيا  
 الى الرجل وكذا في الايسر يغسل نعم اشهد ان رواية طريقها ضعيف والاعمال  
 العدم بل الواجب عليها كيف كان لاصاله البراءة من توثيقها وتظهر القايدة فيها لو  
 غسل العضو منكوبا وفيما لو وجد له في الايمن او في الايسر يغسل الاول ثم  
 غسلا ثم يغسل ما بعدها ثم يغسل الايسر ان كانت في الايمن ويغسل الثاني يكتفي  
 بغسلها ثم يغسل الايسر لو كانت في الايسر ثم يغسل الثاني ووجب غسلا  
 ويغسل ما بعدها عدل الاول هذا في المرتب اما في وجدها لم يثبت احتمال الاجزاء في غسلا  
 لوضوء الوجه لتزيله الاكثر من غسلها في المرتب اما في وجدها لم يثبت احتمال الاجزاء في غسلا  
 للمساواة ويحتمل عدم الغيل لعدم صدق الوضوء الحقة لان العمل عدم الحماز وهذا  
 هو الاقرب ولا عيب في الدلالة في الغيل اجابا لاصاله البراءة فيصير تفرقة وان جف  
 المتقدم وعلو عيب اشاده اليه عند كل فعل يخرج عن الاول بما يعتد به الكلام فمع



لغيره عن غيره اذ كان الموضوع كمالا اما لو اخرج بعضه فالا حجب عدم وجوب  
 اعادة النبي معه لانه لا يرد له نعم على القول بطلانه ما حدث تحت المتابعه على ارجح  
 الحدث اذا خاف غيبه الحدث في اثنايه وجب عدمه بالعدم على قول وهذا تحت  
 بالمرتب فلا دخل للموضوع فيه **قول** طوره لما وظهر رتبته هذا الحكم بناء على تقدم  
 في الموضوع اشتراط كون المظاهر او كونه مظهر او لا حاجة الى اعادته واما طوره  
 المرفقة وقع النزاع منه فقبل يستلزم مطلقا سواء في الما القليل والكثير اما في  
 القليل فالحاشية على انه لا يكون رافعا للحدث واما الكثير فليس كذلك  
 فلا يفتقر الاخلاص قبل ان ازاله الحاشية لا تحتاج الى النبي فتفتقر النعمه لرفع  
 الحدث فيبقى الاخلاص وبهذا قال العلامة في كتابه الاحكام وزاد غير ذلك ان كانت  
 الحاشية في احد العنصرين او جزءا من التعليل عليه وضعف عند الزيادة طوره واما  
 فلا يخلو من فقه وذلك اخرون بالمعنى مطلقا لان الماله فقه وفي الحدث وقده  
 ازاله الحاشية فلا يمتنع فيه التوفيق من جهة واحدة ولعله نظر الى ان المستقل  
 في الكبر لا يزيل الحاشية ولم يقل به احد من اهلنا وقال ثالث لا يستلزم  
 مطلقا لان القليل لو جسي الما حكم بطوره وغايه الا في الكثير وحده جاز  
 ان يكون ذلك لما حصله للمرين لا نالا حكم بنجاسه المستعمل في ازاله الحاشية  
 الا بعد انفصاله عنها ولا حاشية في اجتماع التوفيق منه لانه من غير ان الوليد  
 لا يبعد عنه الواحد وهو صديق عند جماعه من التكميلين **قول** اما جيبه

الى

اي يجب ان يكون الما باحا وذلك جامع والحكم كما تقدم وكذا الحكم واحدا  
 على البعض فان الوجوب فيه على جماعه من الموضوعين غير فرق وكذا الوجه  
 اياحه كما انه فانه ايضا على جماعه من الحكمين ونوع النكاح في افعاله بعد  
 الفراغ او في اثنايه فان الحكم فيه كالموضوع في كونه في كونه وعقد المراه اما غير عقد  
 المراه فلا قوي انه ليس كذلك لان الاصل عدم وقوع الفعل بخلاف الارغاب في الحكم  
 بالعادة فان جعلها على الموضوعين باب اتحاد الطريق لان الفعل بما ورد منه من  
 حيث ان الفاعل ظاهره انه لا يتقبل عن شي لا بعد الفراغ منه فيتعارض للماهل  
 والظاهر روح الطاهر في الموضوعات وهو ما لا يوجب عليه **قول** وراى اليمين  
 لغه القصد منه قوله تعالى ولا يفتوا الخبيث اي لا يقصدوه ومثله قول الشاعر  
 بتمت العيب الذي دون طارح ومعناه قصدت واما في الشرح فهو وضع  
 اليدين على الثياب او ما يقوم مقامه بدلا من الوضوء والغسل لغرض تنبأه  
 الصلوة مع وضع الوجه منه والكف في الكلام في وجوب اليه فيه الاجماع  
 الكفر على وجوبها فيه لوقوع قوله تعالى فتقول صعيدا واليمين هو العهد القصد  
 هو اليه لكن اختلف لا يجب ان هذا اليه ان يقع المتعارف بها فقال اكثر  
 المتأخرين ان موضع المتعارف بها حال الصنوب على الارض محقق بان الصنوب  
 على الارض داخل في اليمين ومن جعله افعاله بل هو اولها فوجب متعارف اليه  
 به والاحكام بعض افعاله عن اليه وهو غير جاز قطعاً وقوله تعالى فاصحوا زواجركم

ينسب اليها الطاهر على ما كان في  
 قوله



وايد بكم منه ومن مثالا نبدأ قطعاً فيكون الضرب على الارض مبدأ اليتيم و  
 حاله العلم به وقال في المفارضة بها عند مسح الجبهة بحيث يبان الضرب على الارض  
 فلو لم اخذ الما للوضوء فهو له مستعمل لليتيم كما ان اخذ الما للوضوء كذا فلا يكون من  
 افعال اليتيم كما ان اخذ الما للوضوء ليس من جملة افعاله وانما هو شرط في الجملة  
 ومقدمه من مقتضاته ولا يجب التبرع عند فعل النوط والمقدمة اجزاء فكذلكها  
 ولا يصح الاول لان ما ذكره قياس مع عدم جامع وان الاول جبري للزمه  
 قطعاً وحيد فالذي يقتضيه الاحتياط الحاصل لليتين البراه اثبات اليتيم كاحضه  
 بالفعل في يدي يربى يمسح الجبهة فلهذا من الملاحقة فلو غرت قبله اعادة فاعه  
 اذا عرفت ذلك فلا بد من استثناء حكم هذا اليتيم كما مر الي انتهائيه وتبينه ففقد  
 على وجوب التقدير اي ابعاد الحقيقة الشرعية في الوجود وكونه بدلاً عن غيره  
 من وضوء او غير لانه لم يجب لاسبب خاص به بل انما وجب باسبابها والقصد  
 به الى استباحة الصلوة وكونه واجبا متقرباً به الى الله ولا يقع فيه وضع الحدث  
 هنا لا منصفه ولا منفردة فلا مخرج له في اليتيم وهو مذهب الاكثر بناء منهم  
 على ان اليتيم ليس رافعاً للحدث ويكون الواقع حسداً من المبيع لصدق كل  
 رافع صحيح ذوق العكس ومستندهم في ذلك ما رووه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 صحيحاً انه قال لو جل من اصابه صلى في الجماعة في يفسد وهو متنجس عن جنابه فعال  
 عليه السلام انصلي بالناس وانت جنب فافقوه على الصلاة لانه لم يامر به باعادتها

قالوا في الولد

واليتيم

وان ثبت له حكم الجنابة فلو كان اليتيم رافعاً للحدث لما ثبت له ذلك وذهب  
 السيد المرتضى وابن اديس الى ان الرفع والاستباحة مثلاً زمان بناء على ان  
 الحدث هو المانع من الدخول في الصلوة المرتفع بالطهارة وهذا المعنى حاصل  
 باليتيم لان به يرفع المانع من الصلوة قطعاً وهذا قريب الا ان الاول هو المشهور  
 نعلم ان منه اليتيم مشتق على وجه اموراً شأنه في ذكره من صورته فثبت  
 اليها فقوله اليتيم اشارة الى الاول وقوله هذا اشارة الى الثاني وقوله لا  
 استباحة الصلوة اشارة الى الثالث وقوله فوجوبه اشارة الى الرابع وقوله  
 قوله ان الله اخاره الى الخامس **قوله** الضرب على الارض هذا هو  
 الواجب الثاني بعد اليتيم وعلمنا ان يضرب بيديه على الارض او ما يقوم  
 مقامها مما وقع بذلها عند مقدمتها او ما هو داخل في ميسرها مما هو  
 عليه اسم خاص مثلاً الاول الوجل والطين والتمج والعدن وغبار الثوب  
 وعرف الواجب ولابد اليرج عند فقد الارض ومثال الثاني الحجر والبسطة والحمل  
 وادخا النور والخصر قبل احراقها ودليل وجوب الضرب على الارض  
 قوله تعالى فبني الصعيد والصعيد وجه الارض وكذا قوله عليه السلام جعلت  
 الارض مسجداً وطهوراً وما دلك جواز ما قام مقامها عند تقدمها فمن  
 الرواية الصحيحة الواجب على ذلك فانها مشطاً فزه يجوز ذلك الا ان فيه تدبير  
 فاني عباد الثوب وعرضه الدابة ولابد اليرج متقدمه مع وجودها

وقوله في الضرب على الارض  
 وقوله في الارض  
 وقوله في الارض  
 وقوله في الارض

او الله  
 راجعاً



على الثاني لان حوازيه ضرب عليها لا حوازيه لها على الغراب الثاني فيها الا  
 انه كلفته ودخله في اجزائها لم يطلع له في حوازيه وكان غير حوازيه من  
 جنس الغراب لم يصب الغراب عليها قطعا كقبار الوقت والاماد واما البين  
 والوجل فمقدما على التبع اذ لم يكن حصول البين منه ولو كان لدهن اذ  
 مني امكن حصول ذلك منه فقدم في الغراب حصولا قبل مسي الغراب  
 الرقاب واذ لم يكن يتم به مع تغذ جميع ما تقدم واما ما يصدق عليه استقام  
 مع شموله الارض فله في اشتراط حوازيه يتم به بفقد الارض وعدمه فله في  
 الشهور عدم الاختلاف لعد قايام الارض على الوجه لما قلناه من ان الصبيد  
 وجه الارض لثاقل لجميع ذلك واما وجوب كوكب الغراب لمجموع الابدان و  
 كونه يعلونها في تعلق من البيان النبوي في حديث عا وقائه عليه السلام  
 لما علمه بعباده التي لم يبد به معا يعلونها فله في حوازيه اي الارض وقال هكذا  
 انما عاير وما هو في بيان الواجب واجب وقيل المصنف في حاله لا يخرج  
 يخرج بذكر حاله الا فطر انانه من تغذ والغراب باليد من معا ضرب باحد  
 ولو تغذ الغراب بغيرها ضرب بغيرها ولو تغذ راسها فله او باطنها  
 وجهه بالتراب هكذا قال بعض المتأخرين في حصيله لم يطلعها ووجهه قوله عليه  
 السلام لا يقطع الميسور بالميسور وقول عليه السلام لا يدرك كله لا يترك كله ولا  
 باس به لما فيه من الجاهل على حقيقته الشوط المتكلم في الحافظه على فعل الصلاه

هذا هو الوجه الثاني في حوازيه  
 وهو الوجه الثاني في حوازيه  
 وهو الوجه الثاني في حوازيه

وهذا

وهذا الغرض يحصل ايضا يكون الغاية في هذه المواضع اما طبع  
 تغذ حقيقته او جازم تغذ انما اليه التعلق لا عين لها فغير مانعة قطعا  
 قوله مع الجبهه هذا هو الثالث وقد لا يجمع احكامها على اقتضاها المسح في  
 التمسح بالجبهه ووجهه من تغذ شعرا ليس الى طرف الا انك لا تعلم وهو الذي  
 يلي الحاجب جميعا وقال المفسر ان المسح الى الايمن اولي ولهذا الاول لا  
 اعرف وجهها لان المسح اذا اقتضى للجبهه ولم يمسح الوجه لم يكن لا في مدخله في  
 المسح لكونها غير داخله في الجبهه فالمستيقن ليس الا الطرف الذي الحاجب  
 والقول بتعميم الوجه بالمسح كما هو منقول عن ابن ماجه بعباده الشقة للجماع  
 ولان الروايات مصرحه باقتضاها الجبهه وكذا الكلام في مسح الابدان فان  
 ابن ماجه يعمها به كما هو مذهب العامة في حاله على الوجه من حيث البدن  
 وباقي الاحكام على خلافه واقتضاها المسح بالكف من الزنادي اطراف  
 الاصابع فيمسح ظهر الكف من اليمن بالباطن من اليسر وظهر اليسر بباطن  
 اليمن وجوزع اي البيان الواو في الروايات الصحيح عن ابيه عليهم السلام  
 ولهذا وجب نزاع الحائل بينها لان الثاني قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم  
 الاعناق وهو لا يحصل مع الحائل واما الترتيب بين اعضائه ووجهه ما جمع  
 الاحكام على وجوبه فيها وكذلك اجزاء على وجوب متابعه الغالب بعضها  
 ببعض مطلقا وهو معين موالاته **قوله** طاهره التراب هذا حكم اجازي يمكن

وهو الوجه الثاني

وهو الوجه الثاني



استنادته من قوله تعالى فبقينوا صعيدا طيبا والطيب هو الطاهر كونه الخس  
حيث شرفا والطيب الثمر المطاير له هو الطاهر فاما طهاره علمه اعني الاعضا  
المسوجه فشرط مع الاختيار قطعاً ومع الضرورة فهو شرط في النجاسه العينية  
المقدسية او الحائلة لا بد منها كما يبين واما جواز الضرب على الحجر فقد سبق  
اظهاره من اية واما نصه بالذکر لقوة الخلاف الواقع في البيع العبد وجاؤه  
منعول من جواز الضرب عليه بناء على ان الصعيد هو التراب وهو لا  
يصدق على الحجر لانه لا عرفاً ولا كثرة على خلافه لان الصعيد كما قلناه هو  
وجه الارض الشامل للحجر وغيره ويدل عليه قوله تعالى صعيداً زلقاً وادراكها  
لمسا التراب عليها وذلك شامل للحجر وايضا فانه تراب عند نه الطبعه يصدق  
الشمس والوطوبه فاعلم الترابيه متحققه فيه لاهاله بها فلا يخرج بهذه الصور  
عن الحقيقة الاصلية وبهذا يعلم دقوت حق العلم وحجراته وما شاكلها في  
ذلك لاهاله بها الترابيه دون ما يصدق عليه اسم المعدن من الاجار لانها  
تغير ورفقها محدثا صارت ذات مزاج خاص مولف من العناصر الاربعة فخرجت به  
عن اليباط فلم يحل التيمم بها اختياراً اجماعاً مع الضرورة ففتاوى الاصحاب  
مصرحة بجواز التيمم بها مع العلم انها مقدمة على التيمم ما ذكرناه وعلم من جواز التيمم  
بالحجر عدم وجوب علوق شيء من التراب باليدين على ما هو المشهور في الفتاوى  
بل قد صرح الروايات الصريحة باستحباب تنفض اليدين لو علقتهما شيء

عن

من التراب فان قيل ان المصنف التيمم في هذه الرسالة يخصه الغرض لا غير  
فكيف ذكر استحباب تنفض اليدين هنا اجيب باننا ذكره ليعتدل به على  
نفي اشتراط علوق التراب لينفي قول من قلل باشتراط فان وجوب  
ورود اليدين باستحباب التنفض متان لاشتراط علوق التراب وهو عدم  
تنفض اليدين بان يقال لو كان علوق التراب شرطاً لما استحب التنفض لكن الثاني  
باطل بالنقض فيكون المقدم كذا كما اذا استنتجنا تنفيض الثاني انما يتحقق المقدم  
فيقال لكن التنفض مستحب فلا يكون علوق التراب شرطاً فذكره استحباب تنفض اليدين  
المقصود منه التنبه على هذا الاستدلال فلا يكون مقصوداً بالذات بل التنبه واما اياه  
التراب واما به مكان الميعت فمعلوم بان بالاجماع وايضا فان المقصود في المقصوب  
منه عينة والنهي ينظم الفساد في العبادة خصوصاً في المضروب عليه فانه من اذنه  
العبادة لعدم حصوله بدون ذلك بشرط العلم بالغصب فيها منع الجهل به لا بطلان فيها  
قطعاً اما الاختيار فهو شرط في المكان قطعاً فيجوز التيمم في المكان المغصوب مع الا  
ضطرار كالوصول لتقديم واما في التراب فلما اضطر اليه استعمال المغصوب منه  
بعد التمكن من غيره ففي جواز التيمم به الاستئصال منه الى ما يقع بدله اعتناء  
كان ما جاء وجهان اتم بهما الثاني اعتماداً على عدم المنع من المغصوب **قوله**  
امرار الكفيس على الوجه انما ذكر ذلك لينزل احتمال جواز امرار كل واحد من  
الكفيتين على الوجه فنفي هذا الاحتمال بقوله معاً ودليله ما ورد في تعليم عمار



وخص المصنف الاستيعاب للمسيح ولم يوجب في الماسحة من حيث ان الماسحة لا  
 فيضرب منها البعض والكل خلاف المسحوحه فانه لا بد من اجزاء المسح الذي فيه  
 الظهور على مجموعها للتحقق لها الظهور به وهذا الوجه وان كان بالنظر الى الصل  
 جازيا لا ان عند ب فيه اشكال من حيث النه ثان اليم الياسي ان كان  
 فيه استيعابها متعين للوجوب لكونه وقع بيان الواجب وبيان الواجب  
 واجب وان كان الواقع فيها استيعاب للمسيح خاصة كان هو المتعين للوجوب  
 ايضا لما قلناه لكن ذكرنا بطلانها في تعيين الاول وكونه احوط لعدم  
 بيقين البراه معه واما قوله في الشكل على المبدل وضرا كانا وغيا فمن لا خلاف  
 في العلم واتحاد الطرفين والا فالنصف انما ورد في الوضو واما الغيل فقد  
 وقع فيه الخلاف كما تقدم فالحاق اليم بالوضو ليس الا من باب اعطاء الطريق  
 ومن حيث العمل بالظاهر وتزجيه على الامر حكما لا فعلا لعل على الصم وتزجيهما على الجاهل  
**قوله** وينقض التمكن من المبدل اعلان اليم وان كان في واقع الحدث على قول  
 الاكثر الا انه يمنع للصلوة اجزاء فله حكم اجزائه من حيث انه قائم مقامها فما ينقضها  
 يكون بالضرورة ناقضا له لانه انما وجب لتعذر استعمالها الذي هو شرط في حصوله وحوادث  
 فعله ولهذا وجب ان يكون التمكن بزوال العذر المانع ناقضا له لا رفع حجه ولا نه طهاره ضرورية  
 والضرورة لا يكون قايما مقام الاختيار في جمع التمكن من الاختيار برفع حكم العذر  
 قطعاً على ذلك انعقاد الاجماع لكن اذا كان قبل الشروع في الصلوة اما لو كان ذلك بعد

على معاملة  
 اراة

الرد

الشروع فيها فان كان عند فعلها فلا التمس قطعاً سواء خرج الوقت او لا  
 وان كان قبل الفراغ منها وقع الحاقه فيه فقد قال بعضهم بالرجوع مطلقا بنا  
 على انه غير رافع للحدث والصلوة لا تنقض معه مع التمكن من رفعه وقال آخرون  
 يرجع ما لم يركع في الثانية وهو ما جازي رواه وقال آخرون يرجع ما لم يقرأ اعتناء اذا كان  
 اجزى والاكثر لعدم الرجوع مطلقا اذا كبر لما حرام واستندوا فيه الى الاصل لان  
 بالتكثير شرع فعل ما يورثه شرعا موافقا لالامر فيكون مجزيا فيحتاج في الاصل الى  
 دليل لان الروايات الواردة في هذا الباب غير سبيلة الطريق فخصه ما قطع  
 العمل منه عنه لعدم قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وهذا هو الاقوى شتم اقلها  
 في معنى التمكن الذي يبيط به اليم على اديم التمكن العقلي والشرعي على اهل  
 هو ان زوال المانع هل هو من مفهومي القدرة ام لا فعلى الاول التمكن هو  
 الشرع وعلى الثاني التمكن هو العقلي وفي مسأله خاصة يحتاج في تحقيقها الى شكاك  
 ويتفرع عن هذا الوجه الما بعد الشروع في الصلوة وقلنا بعدم جواز الرجوع بعد الشروع فيها  
 وانه ممنوع شرعا وقلنا ايضا بعدم جواز التخليد التمس فلما لم يترك زال التمكن وحققا  
 منع الاكثر من الرجوع بعد الشروع بتكثير الاحرام على ما عرفت في ذلك من التزامه فعلى  
 ذلك خسر عدم التمكن بتلك الصلوة قطعاً واما بالنسبة الى صلوة اخرى فهو موضع الكلام  
 الاقوى الذي قد خرج المصلحة الكلامية فان قلنا ان التمكن عقلي انتفى بالنسبة الى الثانية  
 قطعاً وبالنسبة الى الاولى على اشكال ضعيف وان قلنا ان التمكن شرعي كان



حكم الظاهر باق بالنسبة اليهما فيفظن في رد هذا الجواب الفرع الى الاصل  
 واكتفى به ما يعقوب عنك من طوطي المسئلة الكلاسيك والذين يرجح عندي مرعاة جات  
 الاجتناب وهو القول بان التمكن عتلى **قوله** ثم ان كان عتلى الوصف فغير  
 اختلف في عدد خبريات التيم قليل انها ثلثان مطلقا لوصف كان او لغيره مستدرا في  
 ذلك بل في حديث عام فان الذي فيه انه عليه السلام ضرب خبرتين احدهما سمع  
 بها جبهته والثانية سمع بها كفيه واجيب عنه بان يبين ان التيم الغيل لان حدث عام  
 كان ضاها وقيل انه خبر واحد مطلقا استنادا الى روايه يحيى الطريفي في  
 الدلالة لم يحضروا الا في سندها وتعارفها وروايات اكثر منها والله على الصوابين  
 ولو انك ذهب اكثر المتأخرين الى التخصيص الذي افتاده لكفر وهو ان الغيل ان كان  
 عن الوصف فغيره واحدا يسمع بها الجبهه والكفين وان كان عن الغيل لا ووصف فغيره  
 الجنازة ضرب له خبرتين يقارن بالبينه الاولى منها فسمع بها الجبهه ثم يضرب ثابته من  
 غير استيفاف يسمع بها كفيه وان كان عتلى فسمع بقية الوصف وهو بعد الجنازة  
 من اغتيال الحي كان له تيمان احدهما بولا عن الوصف فغيره والباقي عن الغيل  
 خبرين وان كان بولا عن غيل الميت وجب ثلث تيممات بدلا عن اغياله الثلاثة  
 لكن غيل خبرين لان الميت مع فقد الماييم كما في العاجز فيكون له ست خبريات  
 كما تثنى لغيره وهذا يجب تعدد اليه هنا بعدد خلفه التيممات او كغيره واحده  
 لما يحقق الاول لتعدد الاغيا حقيقته وتعذر الثاني لاحاله البراه وهذا فرع على الغيل  
 هل

هل هو غيل واحد تعددت صدور او هو متعدد بحيث يكون اغياله الثلاثة  
 مختلفا ويتفرع عن هذين الاحتمالين وجوب تعدد التيمم فيها وحوازا عما عليه  
 يتفرع وجوب تعدد التيمم في التيمم واكتفى بالواحد بل على الغيل واحد في نفسه وهذه صورة  
 وجوب التعدد في التيمم واكتفى بالواحد بل على الغيل واحد في نفسه وهذه صورة  
 وجوبه يقع عليها فتح تعدد ما يفتقر العدد في الاصل فينقط في الفرع وهذا  
 مثال بعضهم كفي المرحه بالفرح لو تعدد الغيل والاقوب تعدد الغيل فينبعد  
 التيمم بتعدد ما وجوب تعدد التيمم فيها فلا يتقيد لاهل لكتة احوط لحصول  
 يتيقن البراه معه والمنسند في جميع ما ذكرناه من تعدد الخبريات ووجوبها للجمع  
 بين الروايات الواردة بالامر من لفظه طريق الكك فوجب العمل به على  
 التوفيق لما فيها من التعارض ظاهر في جملة الروايات الواردة بالوجه على  
 الوصف لما سبب عدم عيونه للبدن فتا سبب تمام الخبريات وجملة الروايات الواردة  
 بالاثنتين على الغيل لا من عيونه للبدن بنايب كثرة الخبريات هي الروايات التي  
 امطال في منها **قوله** ولا يجب تعدد شدة الصلاة هذا حكم ارجع عليه  
 اما على مذهب من يجعله رافعا لمحدث فظاهرا لا فرق بينه وبين اخيه فكما  
 ان يصلي بالوصف الواحد ما شاء من الصلوات كما يحدث كذلك التيمم اما على القول  
 بانه غير رافع للمحدث فكل حكم حسيما شكك من حيث عدم قوله تعالى اذا  
 تمتم لي الصلاة فاعملوا فانه عام لكل محدث فيصدق جبهه على الميت حال قيامه

الوجه







كما يحام اما الترك المجاز فلا يتعلق به اليه ولهذا لا يوجب الاصوليون النية في  
 ترك المحظورات منع حصول الثواب بذلك الترك مشروط بالنية قطعا وقد تسمى هذه الاول  
 طهاره مجازا شريفا كما انما تسمى طهاره لغه وقد اغتمل المصنف على وجوب ازالة  
 النجاسه عن ثلثه اشيا الاول عن الثوب والبدن لا جد الصلاه فلا غيب هذه الاول  
 عنها لثابتها بل انما وجبت لكونها غايه لغيرها بدليل قوله وشا بك فظهر يعني  
 للصلاه لا غيبا ولا جرحا عليه ووجوب ازاله النجاسه للصلاه الثاني ازاله النجاسه  
 عن الاواني وليس ايضا واجبا لثابتها بل لا يستعملها في الاكل والشرب وما لا يمتنع  
 من الاستعمال المحجوب بالبدن وهو ايضا اجبا على الثالث ازاله النجاسه عن  
 المياجره الضرايح المقدسه والوجوب هنا لثابتها لا لاجل الصلاه ولا لاجل الزياره  
 ودليله قوله صلى الله عليه واله حينئذ اجابا حكم النجاسه والامر للوجوب لثابتها  
 لم يبق قولنا بين المياجره والمطهر في الاحكام وبين اغتسال النجاسه في العشر معلوم بالاستقراء  
 الشري ويعلم بذلك ان ما عداها على هذه الطهاره **فصل** البول والغائط  
 لما كانت النجاسات الواجب ازالها عن الثوب والبدن لاجل الصلاه مخصصه في  
 عشر بالاشتراط من الشرع اشارة المصنف الى تعديدها ما لبول والغائط ارجح الكل  
 على طهارتهما من كل حيوان مجرم حكمه انما او طيرا او غيرهما من الحيوان  
 يسمي ان كان غرضه اكله لثابتها عينيه كالكلب او مع طهاره عينيه كالابيد او كان غرضه  
 اكله بالعارض كالجلال وهذا الذي يفهمه بها حالها فلا يتحقق حكم الجلال مع

بغيره الا ان كان قاصدا دون  
 غيره من النجاسات وهو  
 لا يتحقق بان يتغير في

الخلط

الخلط بغيره الاول في طاهره الاول لان الاصل الطهاره خرج عنه الغيبق وهو  
 مع عدم الخلط فيبقى ما عداه على الاصل ولان الروايات ليس فيها نص صريح بطلاق  
 بطلان طاهره في غير هذه المقامات بل في بعض المقامات متى يتحقق الحكم بالجلال ليس في الروايات ما  
 يدل على تحريمه حاله من ذكر الموه وفي بعض فتاوى اصحاب تنبيهه يوم  
 وليه وقال لا يتحقق الجلال بدون ذلك وهو قد يساوي الى الصواب لا حاله  
 الحل فيقتصر في التحريم على المتيقن ولان الغدا لا يغير جزاء من المعصية قيل هذه  
 الموه غالبا ويجوز زوال هذا الحكم بزوال حكم الجلال بان يربط الجلال ويطلع علنا  
 طاهره من يزول عنه حكم الجلال ويختلف ذلك باختلاف انواع الحيوان والكل  
 مفترق من الغيب لا يزول حكم الجلال بدونه مذكور تفصيلا في كتب الاصحاب  
 ولينا بعد ذلك من هذا وانما يشترط في الجلال الطاهر ان يكون طاهرا في نفسه وان  
 عرضت له نجاسه او لا بد من طهارته مسكنا ايضا كشكال منطاهه من انما انما يتغير  
 في اطلاق الاسم فحققة بقا العفن المضاف منه لا ولا يسميه اصوليه ونوع النزاع فيها  
 بين الاصوليين فتحققة هنا ان قلنا بالاول وجب ان يكون العارف طاهرا  
 من النجاسه المتعارضة وان قلنا بالثاني لم يتنزه عن كونه طاهرا العين ولعل لا قرب  
 الثاني وكذا المحرم بطلان الانسان فيحكم بنجاسه بوله وضابطه الحكم بغيره بالوطي  
 ويبرى النجس الى يسميه سوا كان العرفه ذكر او انثى حتى لو كان طيرا او حمارا  
 يتعلق الحكم بالزوال الظاهر لا بل ثبت باحوال انما ينشأ من زوال او لا يزول

بل

الكل والاب







من اشتراط المسكر كونه ما يباعا اذ غير المايح منها ليس بفيسل جماعا واطلق المسكر  
 الطهر وسائر افعاله لا يندب اليه المايح المعلوم منها الا يكاب وقال ابن بابويه بعد  
 شي منها قال ان الله تعالى حرم شربها ولم يحرم القلاء فيها فحرمه غير محرم  
 استد على ذكره بالاهل وروايات ذكرها في كتابه مسنده الى رجالها واكثر الا  
 صحاب على القنوب بالنجاسة وكل مسكر ما يحمر كانه او يضيء او يمزج او يبتعا  
 او يفتحا او يجر او يوقيا او يورث ذلك واستندوا الى ظاهر قوله تعالى  
 اما الخمر والميسر والاذناب والازلام رجس وصفها بالرجاسه وهي معنى النجاسه  
 لانها تتركب من قنابل جرس غير ايقانها قال فاجتنبوا والاجتناب للشي  
 هو هجره واباحه وذلك مشعر بالنجاسة واعتقدوا مع ذلك بروايات غير مسلمه  
 ودلالة الآية على ما قالوه لا تخلو من دخل يجوز عود الوصف الى الجميع مع عدم  
 تحقق النجاسه من الكلال مسد لا طريق لها الى اثبات نجاستها الا لشدة الفتوى  
 بتركها يعني الا هجاب حتى تكاد ان يكونه اجماعا واما حكم المسكر ما دار به  
 التقاع وقد حكم اصحابنا بفسادها روه عن ائمتهم عليهم السلام فمن ذكرها  
 روي عن الرضا عليه السلام وقد قيل عنها فقال انها فحرة استصغرنا الناس  
 وفي حديث اخر عنه عليه السلام فتعاقبوا في حديث العامة ما يدل  
 على ذكره اجماعا من قوله صلى الله عليه واله انها فحرة الاعاجم وان ساء في الغيل  
 ومنع من شربها في حديث ابن عمر عنه عليه السلام في كلامهم في ذلك لا يلتفت اليه  
 وقال

سبحان الله الذي جعل الخمر  
 من الخمر والاذناب والازلام  
 رجس وصفها بالرجاسه  
 وهي معنى النجاسه لانها  
 تتركب من قنابل جرس غير  
 ايقانها قال فاجتنبوا والاجتناب  
 للشي هو هجره واباحه وذلك  
 مشعر بالنجاسة واعتقدوا مع ذلك  
 بروايات غير مسلمه

وقال ابن الحارث ان علماء النجاسة من جهة نشئت واصوار انما يدب اذ كثر فيه  
 العمل ولا يابى به لكونه قفذه على النجاسة **قوله** بما طهرت اركان ازاله هذه  
 النجاسات النجس عن الثوب والبدن انما يصح بالمال المطلق دون غيره من المنكيات  
 والمزاد بالظهور هنا ليجعل ان يكون بمعنى الظاهر لان نعو لا ياتي بمعنى النجاسة منه قوله  
 تعالى ويحرمهم رجس شرا با ظهوره يعني طاهرا وقوله قول الشاعر عداي الشيا  
 رب يقين طهره واراد طاهرا ويحتمل ان يكون طهورا بمعنى مطهرا لان فعلا  
 من اسم المبالغة كضرب واكول بمعنى كثر الضرب والاكل فالظهور هنا يابى  
 في الطهارة اي انه مع طهارة مطهر افعلي الاول يكون معنى ظهور انه ليس  
 بنجس وعلى الثاني يكون معناه انه ليس بنجس ولا اول النجاسات فان  
 النجس لا يبيد الطهارة قطعا واما الثاني فقد وقع الخلاف فيه فذهب السيد للرفض  
 الى حوزة ازاله النجاسة ما يصدق عليه انه مزيل من جملة الماسحات محقق بان الاصل  
 انما هو النجاسة لقوله تعالى والرجس هو النجس هو لا بعد فيصدق على كل  
 مبيد ومزيل للنجس وما في الا هجاب على المنع من حوزة ازاله النجاسه يعني الما  
 المطلق وان غيره لا يبيد الطهارة ولعمري والله بالامر بالغيل في روايات  
 كثيرة والغيل انما يفهم منه ازاله بالمطلق اذ غيره من المزيلات لا يبيد  
 عليها اسم الغيل حقيقة والاطلاق ينصرف الى الحقيقة وعنده اذكر بروايات  
 اخر كثيرة واشتهرت به القنوب وقول المرتضى شاذ **قوله** او ثلاث

يا



بصحاح لما كانت النجاسة المذكورة بالأمور بالانتهاء عن الغوب والبدن فاما  
يتم انانتهاء بالانتهاء الظاهر الظاهر وكان ذكر عام في جميعها وكان لعدم مخصوص  
اشار الى ذكر المخصص وهو ان الملك في ازالة النجاسة الغايط فاحسن  
عزيمه بشرط عدم تقديمه عنه بالما اوجب من قبل العين تاييم مقامه وهو الحسي  
بالاستنجا والاستنجا استعمال مشتق من البهوه وهي الاذتناع واشتق من البهوه  
وهي التخلص عن اذني او من بخرت النجوه اذا قطعها لان به يقطع الاذي  
عن نفسه واما في الاصطلاح فهو ازالة النجاسة حديثه عن عزيمه الطبيعي او  
حكمه يرفع حكم كبقوها الاضطرار كبقائها فبالحديث في شئ من الخبيث الحديث كالحجر وغيره  
الطبيعي يخرج ازالة البول والغايط عن غير الخرج من سائر البدن وحكمه ليدخل  
منه غير المعتاد اذا صار معتادا على القول بجواز الاستنجاء به ويرجع حكم  
كبقوها الاضطرار كبقائها فيخرج به ازالة دم البقرة عن النجس فانه لا يبعد استنجاء  
ثم الاستنجاء اما عن البول وعن الغايط اما الاول فلا يكفي فيه غير المالا لاجتماع الحائض  
سوا كان متعديا او لا نعم لو فقد الما وجب مسحه بظاهره وكان ذكر شرط المسحه  
المسحاه وبه روايه صحيحه واما الثاني فان كان متعديا فيقع المالا لانه وبه روايه  
روايل العين والافران كان غني متعديا فيبقى الما وبني مسحه بظاهره غير رطب  
تاليع النجاسة غير عظم ولا روث ولا طعوم ولا مخزوم ولو استعملها فهل يظهر  
الحال الاقوي نعم لان التمسك بعبود اهل الاستنجاء وهو غير العباده لا يدل على

[illegible]

الغيا د و هل يجب تعدد الحسيات أو كفى الواحدة الخيرية للعين قال الأكثر  
بتعيين الثالث فلو تنق الجريد ونحوها بالحكم بالطهارة وهل تنق هذه الصلاة على  
انتمامها الاقرب لا وقبل بالاول لان المأزومة هو الازالة وقود صلات والتفرد  
الوارد للاغلبية وهو قوي وهل يظهر الحمل او هو عنوايهتمل الثاني لفظ  
الانزوال اقرب الاول للتخصيص وبني الما وهو مطهر **قوله** ويجب عليك  
المتمنى ستر العورة هذا الوجوب ثابت غنلا وغرعا لان كشف العورة يستتبع  
عقلا وشرعا ويجب المحافظة عليه دايما في حال التحلي وبغيره لكن ذكر مشروط  
بوجود الناظر مع عدم وجوده لا وجوب قطع الا في الصلاة فان اليستها  
واجب مطلقا وانما خص هنا حال التحلي لانه وقت الحاجة الي كشف العوة  
محصنة بالذكر مما فقه على و ام ستر العورة وانه من الكالات الاثمانية لكنه  
كما عرفت مشروط بالناظر المحرم اذ غير المحرم لا يجب التزينة بالاجماع الا في  
الصلاة ونحوه مع اعدا الزوجة والامه للموطوءة بالملك ولهذا كان النبي صلى  
الله عليه وآله يواظب على ذلك فانه كان اذا اراد البراءة يجتهد ليلبسه او يراه  
وقال الملل الفضل من اراد قضا الحاجة فليبعد المذهب وتحافظ على الشتر  
ولهذا سنن واداب مذكورة في كتب الاصحاب وهل يجب الستر في تلك الاعمال  
عن القليل المشهور ذلك استنبلا واستدبارا بالعورة والمستدمار وبتقبيها  
عن عبي الهاشمي مرفوعا النبي صلى الله عليه وآله انه قال اذا دخلت الحرم فلا

زكوة القارب فيما لو تطهر الحلال  
 وقد تعدى إلى باب زكوة عند  
 لا يبع الضالة بل تعدى إلى باب زكوة  
 الحلال لا يبع الضالة بل تعدى إلى باب زكوة  
 عن الأصل وعلى القدر الظاهر  
 لا منع لعقد الظاهر





















بالقروح اعدا لا بد من غيره كما نرى في بعض فلا نفع فيه الا بدال لان الموصوف لا نفع بدلا  
عن الوصف فلو تغذ احد الخليلين غيلا نبتين بالقروح مع تقدم الموه بالخيل **قوله**  
والثالث بالتعريف لا والله لا بد من ارجع الاقصاب على ان الكلب اذا وقع في النار وجب  
غسله ثلاثا احدى من التعريف التراب بان يجعل التراب في النار ويدبره فيه على ان  
الاعاءة غيسته بمواظقة ايسم الغياله عليه ما وجد في شترط ان يكون اوي المستعمل  
ذلك وهو يشترط من جهتها بالاعاءة بمس الغياله حقيقه قال ابن ادريس مع والماء  
علي خلافه لان الماويه هو التراب فلا يصدق حقيقه مع المخرج بالما والماء يطهر  
لما رآه من النفس وهو الامر بالتراب تعبدوا وهو مطهر اجمالا لان فعل الاول لا يغفر  
سقطه في الثاني لا يظهر بدونه او ما يقع مقامه ما يشابه من المعققات مع  
تغذره وهو الاقوي بمعنى الولوج مما غش الكلب الا نابلنا فلا يخرج العايب لوه  
وقع في النار بدونه جراه على الاقوي وكذلك لا يخرج عرقه برابيه وطوباه وجميع  
جراه على النفس وكذا الولوج اما الواقع في النار لا يخرج جوي الولوج لعدم ملاقاته  
لانا نابلنا بل حكم الجميع حكم سائر النجاسات وما يوجب الخنزير فالأكبر على  
علي وجوب السبع منه وطرد السبع في الجذر والقار المستعمله في النار  
كما اقتضاه المصنف والاقوي اقتضاه السبع الخنزير اقتضاه المصنف والاقوي  
الثالث في الباقي من سائر النجاسات والاكف بالموه فيها وجوب **قوله**  
والغياله كما يحل قبلها لما كان الكلام في هذه المذكورات انما هو في استعمال

هذا هو الوجه في قوله  
فلا يغفر له الا اذا  
كان في النار  
والثالث بالتعريف  
لا والله لا بد من  
ارجع الاقصاب على  
ان الكلب اذا وقع  
في النار وجب  
غسله ثلاثا

لانا نابلنا بل حكم الجميع حكم سائر النجاسات وما يوجب الخنزير فالأكبر على

علي وجوب السبع منه وطرد السبع في الجذر والقار المستعمله في النار

كما اقتضاه المصنف والاقوي اقتضاه السبع الخنزير اقتضاه المصنف والاقوي

الثالث في الباقي من سائر النجاسات والاكف بالموه فيها وجوب

والغياله كما يحل قبلها لما كان الكلام في هذه المذكورات انما هو في استعمال



النفوس  
مما يملكه

العنف بالجرح والفرج وما يملكه من زوره ولا عقو في غيره العلم الضرورة فيه وفاد  
تجب ابدال الثوب لو ملكه الاقوي لا لعدم النفاذه **قوله** وعما نقص عن  
سبع الدرهم البغلي هذا ايضا مما وقع عليه الاجماع اذا كان من الدم خاصة  
دون باقي النجاسات فانه لا عقو فيها مطلقا على المشهور واستثنى منه بالنفث  
دم الحية فلا يعفو عنه مطلقا والجفت الجرح به دم الحية الاستحسان عند الناس  
لثابتها في الغلب الا كلام والحنف الراوندي دم غنسي الغنبي كالكلب والخنزير  
والكاظم يعفو عن مضم من دمها مطلقا كزناؤه بخلافه في علمه فتضاعف ولحق  
بعض الحكماء من دم الحية هذه العلة فاما ما في الائمة الحكم فيها فليسها فلا عقو  
عما عوق الدرهم مطلقا وعن عا نقص عنه قطعاً وفي قوله خلاف اجوده  
عدم العفو والدرهم البغلي يعفو الغنبي وكيسو اللام ويشد يده من يد  
الي يعفو قويه بالجامعين حكما لانه ادريس ان الطمارين كانوا يجردون فيها ذاهم  
نذر الواحد منها اخرص الراجه ومالك انه شاهدوا اولها منها وقلده ابن الحنبل  
بقدر عقو الا بهام الاعلى وقيل انه لا يمكن الغنبي وكيسو اللام منسوب الي راسي البغل  
ضرب دراهم يسيرة مريم على هذا القدر والعفو عما نقص عنه في الصلاة ثابت  
بالسعي وان كان في القوس والبدن بشرط عدم تقديمه وكونه في القوس يورق قتل  
لا عقو والاصح العفو والكلان بحيث لو جمع نقص عن الدرهم سواء تقاسموا ولا  
ولو نقد في الثوب والبدن فلكل واحد حكم نفسه على الاقوي اما العفو

فان كان من  
الدم فليس  
بالعفو وان  
كان من غيره  
فليس بالعفو  
لان الدم  
مما يملكه

في الثياب فلا تقي ان حكمها حكم الثوب الواحد ولو نقش من الجانين  
فواحدان دف الثوب والا نقد ولو خالطه ما بع غنسي فلا عقو قطعاً ولو  
كان طاهر فان زاد عن حمله فلا عقو ايضا ولو لم يزد في العفو الا كمال اقويه  
العدم **قوله** وعن عباسه ثوب الموبية للمصبي فثبت لا غيره ورد دم  
النفس بذلك الا انه مشروط بشرط احدها ان يكون موبية للمصبي فلا عقو  
في المصيبة لعدم النقص الثاني تفديا بغيره ولو بالجارم لعدم الضرورة  
المسوعة مع وجوده الثالث غلبه في اليوم والبلد من الرابع كون الغنسية  
من بول المصبي خاصة فلا عقو في دمه ولا غايته على الاقوي وكذا لا يعفو عن  
بغيره كذا روى عن الاصل ولا فرق بين الموبية والمزني على الاقوي ولا يدين  
كونها اما او غير ما يتاجر او غير ما منبره علما بعدم ولا بشرط كون الموب  
في الحولين ولا كونه من يرضع لان الضرورة المسوعة مختلفة فيحقق الزحف  
**قوله** وعن عباسه ما لا تتم الصلاة فيه ضرو وحده هذا ايضا من المصوب  
عليه والذي في الروايات ليس الا الفعل والكله والكله وعده اكل الاضباب  
الكله لا تتم الصلاة فيه وحده من اللبوسات للاتحاد في العلم وذكره قور  
اكثرهم ذكره بشرط ان لا يتعدى ثمانته الي بدن المصلي وسأله من كونهما  
من جنس الملايس فلا عقو في الواهم الغنسي التمهية ولا غير ذلك مما ينعقد به  
بحمله او غير ذلك من حكمه على الاقوي سح ان يكون موبية في حالها بناء على عدم

فان كان من  
الدم فليس  
بالعفو وان  
كان من غيره  
فليس بالعفو  
لان الدم  
مما يملكه



العفو عن غير الملبوس فلو كانت انكسار على راسه او النعل معلقا على وسطه  
 فلا عفو عن الاصح كمال بعضهم يشترط ان تكون الحايض عينية كاليوم من جلد  
 الميت لو كان على وسطه وهو جسد لعدم قول الصادق عليه السلام لا تغسل جلد  
 الميت ولا في شيع **قوله** وعن النجاشي مطلقا قد وقع الاتفاق على انه  
 متى كانت النجاشي في البدن من اي الموضع النجاشي كانت مغسلة او غير  
 حكمية او عينية ونقدت ان النجاشي ما هو من رطل شرعا صحت الصلاة فيها وحكم  
 الشارع هنا بالعفو لان ازالة النجاشي شرط مع الاختصاص فتح نقضه يستلزم  
 ابطال الشرط المقيّد بتعدّد شرطه منافي للحكمة فنصح الصلاة ولو في اوقات  
 والمركب تنظّر المزيل لدرج حصوله الاقرب لا عملا باطلا في الوضوء وما  
 لو كانت النجاشي في ايات وشقوق الازالة فان كان مضطرا الى لبس  
 كان الحكم ما تقدم اجماعا ولو لم يضطر من قبل لبس الصلاة فيه او الصلاة  
 بما راي قبل الاول وقبل الثاني وثالث ثالث بالتخيير وما قبل الاول  
 في ايات لا بجانب الشرط وما قبل الثاني ترجيح ازاله المانع وما قبل الثالث زواله  
 الشرط وازالة المانع من غير ترجيح فيخير الاول اقترب بدعي الصلاة  
 فيه لترجيح حصول تمام الاعمال واستيفاء جميع الاركان فيحصل تمام المغفرة  
 معه **قوله** ستر العورتين للرجل من العورة في الصلاة واجب بشرط  
 في صحتها اجماع الكل عن انكسار ناظر حتى عن نفسه بدو ولو لم يكن ناظر  
 ولو

فتعذر

ولو في الظلم ولا يدان يكون السائر ملبوسا فلا يكف الوضوء في الخيمه وان صغر  
 جدا او لم يكن هو شرط مع العلم والحد فاقته او شرط مطلقا الا جواز الثاني فلو  
 صلى وعورته خارج بطلت صلاته وان لم يعلم على الاقوي والحد الذي يحرر  
 بستره يختلف باختلاف المصالح لان المأمور بستره هو العورة فالمصالح ان  
 كان رجلا فالعورة منه قبل ما بين السرة الى الركبة فيجب ستره في الصلاة وقيل  
 عورته الزجاجة لا غير العقل والوبر ويلحق بها الاشبان وما بين الفرجين على  
 الاقوي وهذا هو المذهب المشهور وعليه دللت الروايات واما المرأة  
 فالظاهر ان بدنها كله عورة اذا كانت حرة بالعبه فيجب عليها ستره في الصلاة  
 اجمع وليست من هذه الجملة الوجه بالاجماع فلا يجب ستره والحق التامع  
 به الكفان وظاهر الفذمي يسيب الحايض الى كنفها وهذا باطن القدمين  
 كظاهرها لا قرب ذلك للاختراكم في العلة وهو يجب ستره اذ بينت في غيرها  
 قال المصنف الاول ذلك مستند الى روايه عجيبة عن الصادق عليه السلام  
 يقبل في درع مائة ومقنعة والمقنعة اغا تراد للراس والقول بجواز كشفه  
 للحرة بعيد واما الامة المحضة ولم يمتدح من فاشي والصبي التي لم تبلغ  
 فالظاهر عدم وجوب سترها في الصلاة لظواهر الروايات المحضة لها ما عرفت  
 الا في الاشبان استقرت وجوبها واعتدت ولو اختلفت فيه الى المطلق استبانقت  
 ان اتسع الوقت والا اعتدت والحق التحقش بالمرء في هذا الحكم خصيه بجانب



الاحتياط **قوله** ويعترف في اليا تر اشار الى ان ما يتر العورة في الصلاة  
 يجب ان يشتمل على امور هي شرط في صحة الصلاة معه اذا اشتد عليها ناولها  
 ان يكون ذكر اليا تر طاهر اثنى جمله الخبايا المذكورة فيها يلف فلا يقع  
 الصلاة في سائر غير اجماعا الا ما استيقنا فيها يلف من الرخص التي حكم  
 الترخيع بغير الصلاة معها مع نفاذ حكم الخبايا في جميعها على المكلف وبغيره عليه  
 نفاذ الحكم عنه وهذا المحذور من اليا تر اذا كان اليا تر غيره وكان ذكر المحذور  
 جنسيا كذكره لا قيل نعم لعموم قوله تر الرخص فالجهر والنجس هو السبب لا جنس  
 الجميع وجوهه وقيل لا انه غير سائر فلا يكون من لوازم الصلاة فالجهر عنه لا  
 يستلزم النجس عنها وهذا ضعيف لان النجس ليس الا جلهما فوجب جنته فيها  
 فالنجس عنه مستلزم لفسادها اذا كان مكاف فوجب فيه وانما هو ان لا يكون السائر جلد  
 ميتة فتبطل الصلاة معه اجماعا لخاصته بالموت فهو وان كان داخل في الحكم الاول  
 الا انه لما مال بعض الاصحاب بان يذهبوا عنه فيكون بالذباغ كما هو مذهب  
 العامة فذهب المصنف بالذكر رد هذا القول لانه لا يذهب غير مطهر لانه لا يذهب المطهرات  
 لانه لا يذهب فيحكم بالاستصحاب حذف بيع المنزل والاصل عدمه والقول الصادق  
 عليه السلام لا تنقضوا من الميتة لا باطاب ولا عصب وفي رواية اخرى عنه وقد  
 يذهب الى جلد الميتة اذا دبر فقال عليه السلام لا يولد بغير سبعين  
**قوله** الا يكون جلد غير المأكول هذا الحكم مما وقع الاتفاق بين  
 ائمتنا

في  
 الاستدلال  
 على  
 معاملة

اصحابنا ولهم به روايات كثيرة مضمومة بالدلالة على ان كل ما على الصليب او مع  
 لا يكون محسولا له ما ليس من مأكول اللحم سواء كان من صدفها وشعره او من  
 اودمه وظفروه او ريشه او قرن او عينه او غظمه او روثه او بوله او سائر خبائمه  
 وفصلاته لا يجوز الصلاة في شيء منه وايضا من هذا العموم اجماعهم في ان  
 المحسول من الخنزير اذا لم يكن مخلوطا بشيء بار ما لا يجوز الصلاة فيه ويستلزم  
 فعله هذا البيت عليه السلام في ايسر الصلاة فيه ومحل جلد كحبره المشهور  
 ذلك وهدا به تحريم ذات اربع تضاد من الماء اذا فغده ما ننته وذكر انه  
 اخرج من الاجماع وقله هذه الذكوة شرط في جواز لبس في الصلاة الا قرب  
 انه لا قدوف بين كونه ميتا ومذكى وهو يشتمل غير ذكره من الحيوانات  
 قال بعضهم باستثنى السحاب ايضا كما هو مذهب المصنف فحوز على الصلاة  
 في مزايه استناد الى رواية معارضة عما هو قوي فيها ولا دخل الفكر والعمور  
 فيها مع القول بعدم الجواز فيها وحسب الاحتياط المنع وقل يستثنى عن ذلك  
 قال بعضهم يجوز الصلاة في وبر الثعالب والارانب استنادا الى روايات  
 غير راسخة الظرف وجريد الاقرب المنع اقتضاء اهل الحقيقة وعلماء عموم الاصل

**قوله** ان لا يكون معصوبا بالاضح الصلاة في الثوب المعصوب اذا  
 كان ساترا به العورة او قاطعا قوقعة او يمس عليه لان التعريف فيه باحد هذه  
 الامور من لوازم الصلاة او جزاء منها وهو منفي عنه والنفى في التعبد باللبس  
 لازم من محرمات هذه

فيما  
 روي عن  
 بعض  
 اصحابنا  
 في  
 روي عن  
 بعض  
 اصحابنا



لازم الشيء وجزءه مستلزم للشيء من ذلك الشيء فيكون الصلاة منهاها عنها والنهي في  
 العبادات سلبهم الذي دونه هذا انعقاد الاجماع اما لو لم يكن المحذور يا قرا  
 او كان عمالا في الصلاة فبنت وجهه او لم يكن من جنس الملبس فيقول بتبطل الصلوة  
 باستصحابه قيل نعم لان الحركات والكلمات فيه هي عينها لا تنصرف في المفسر  
 مع انها اجزاء من الصلاة والنهي في العبادات يقتلزم الغيبة ووجوب لا تبطل الصلاة لان  
 الغيبة من حيث ليس من لوازم الصلاة فلا يكون متافيا لها لان المأمور به غير النهي  
 عنه فمع الجمع لعدم التصادم قال ثالث ان امكن الرد في الاصل بغير ما في الصلاة  
 صحته صلواته وان كان يتصور معه وانما يردده لمعلم المتنافاه بين الامر بالصلاة  
 وبين الامر بالرد فمع الجمع بينهما واما خامس فيمكن من الرد الا بالاطال بطلت  
 الصلاة وان لم يتصور له حصول المتنافاه بين الامر بالرد وبين الامر بالصلاة فيحقق  
 الثاني فيحقق الابطال وهذا هو الغرض على **قوله** وان لا يكون حررا  
 محضنا المنع من الصلاة من الحرير المحض وفي الذهب اذا كانا ملبوسين ثابتا بالنهي  
 للحرير وكذا البسهما في غير الصلاة واما المرأة فالمشهور رجوازي ليس لها والملاء فيها  
 لا خفاء في النهي للرجال في قوله صلى الله عليه واله هذا حرمان على امتي واخواني  
 الذهب والحرير ويستثنى من عموم هذا الحكم في الحر وخاصة امور **الاول** المتنافاه  
 ما نفع الصلاة فيه فانه لا يمنع فيه لا خفاء في النهي بالخص ولو استقبله اعتبر الاسم الثاني  
 ليس حال الحرب وقوله يرفع ذكره ليس والصلاة فيه بل وفي الذهب ايضا النهي

لا بد

على ذلك واليسر فيه تنقيته للقلب وما يثير في النفس اليسر والعجب للشيء  
 وذكره مطلوب حال الحرب بشرط ان يكون صباجا وان لم يكن جهاذا من لبي  
 الامام **الثالث** ليس له لرفع الغلاذ اجتماع الى ذلك لما ورد من ابا جندب عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان الرجل يبيع جوارا او يخطب به والازرار والعلم وما  
 يوضع في رويس الاكام والذيل وجوب الزينة بقدر اربع اصابع فما دون  
 وبالحمل كما لا يصدق عليه اسم المنسوج والمبوس حقيقة الحامس اخذوا من الكلب  
 والثنيوه منه فمع بعض واجاز اخرون وبهم وان كان متعارضا في الاصل  
 المنع عملا بالمتيقن اما الذهب فلم يستثن منه شيء بل هو ملبس في الصلاة  
 وغيره وان قل هو ملبس او لا فلا يبعد مع المنع ولا ينافي المستند من الحرير والخرق  
 منه والركوب عليه والصلاة عليه والافتراء على الله لان ذلك لا يسيء له اما التوضيح و  
 الغطاء فالاحوط المنع لعدم ايم الله عليه **قوله** ولا يجوز في سائر طهر  
 القدم هذا حكم اشتهر بين المتأخرين من الاحباب ومستندهم فيه رواية غير  
 صحيحة الطريق لكن اشتهر بينهم العمل بها والعلامة في التوضيح قال يبعد المنع فيه بل  
 اجاز الصلاة فيه سواء كان يات الظاهر القدم ام لا وسواء كان له سابق ام لا لانه الاصل وقدا  
 اقول لضعف معارض الاصل الا قول المتأخرين لما اشتهر كان العمل به  
 وكما قلناه للاجتهاد فان الخلاف قد تحققت في المسئلة كان ترك الصلاة امثال  
 عند موضع الاجماع المحصل لصحة الصلاة قطعا فيكون موضع الاجتهاد في العمل

بالسنة  
 بالحق  
 بالحق



بياوي وأما الصلاة في النعال العربية فالاجماع فتعقد على جوازها إذا كان غير خشن  
 عيبا بل قد ورد النقل بفعل النبي صلى الله عليه وآله وإنه صلى في نعليه غير  
 مرة لكن جلوه على الاستحباب لأحاديث البراءة من الوجوب وكذا ما كان في السابق  
 كان قبيحا أو طويلا لورود النص ولا خلاف فيه **قوله** مراعاة الوقت أعلم  
 الوقت منقسم بانقسام الغار من خمس فلكا فالتوقيت يجب مراعاته على المكلف لورود  
 انقياءها في تلك الأوقات وانفقوا الا إذا مضى عليها من تلك الصلاة وقتان أول  
 واحد فقال النبي صلى الله عليه وآله وقت الغزيلة والآخر وقت الاجزاء وهذا هو  
**قوله** فالظهور والشمس الظهور مشتق من الظهور وهو شدة الحر عند  
 انقضاء النهار ونسي الحاجرة قال عليه السلام يبرد وإياها الصلاة فان الظهور فيجب  
 وإراد الحر فيجب الصلاة فذلك لوجوبها في ذلك الوقت واشتغال على دخول  
 وقتها بأول الزوال وهو ميل الشمس عن وسط الراس إلى ناحية المغرب  
 فيعلم بظهور الظل من الجانب المشرق بعد عده من الجانب المشرق  
 أو ينادى بعد تقصير ويختلف الظل بالطول والقصر باختلاف الفصول  
**قوله** والعصر الزوال من الظهور العصر مشتق من الاعتصار وهو الإبراد بعد  
 شدة الحر يقال عصرنا أي ابردنا وبعد الأصيل وبعد الظهر وبعد الظهر  
 وبعد الغروب وسبب تسمية الغزيلة بذلك لأنها تنقل في ذلك الوقت لوجوبها  
 فيه والمشهور بين الأصحاب أن من حين زوال الشمس إلى غروبها طرق لأدائها

الروابي

الغرض فهو وقت موسع لزيادة قدره على مقدار أدائها لكن اختلافها  
 في أنه هل هو مشترك بينهما من أوله إلى آخره أو فيه اختصار فقال إن  
 يابونه بالاشتراك والباقي بالاختصار فيقتصر الظهور من حين الزوال مقدار  
 أدائها وحقق العصر من آخره مقدار أدائها والوسط مشترك بينهما والظهور  
 مقدم وتظهر فائدة الخلاف في الثاني لو قدم العصر على الاشتراك فصح مطلقا  
 وعلى الاختصاص أن وقعت في الخلق بطلت والأصل والفوت بالاختصاص  
 الظهور بالمثل أو اختصار العصر بالمثل مشهور إلا أنه محمول على النفسانية  
 بين الأدلة وعلى المراتب بالماله بين الظل الحادث وبين الظل الأول أو بين  
 الظل والشخص الأخير الثاني **قوله** والمغرب ذهاب الحر المحرقة  
 المغرب مشتق من الغروب وهو عيبه الشمس بالخطا طها في نهاية الأفق  
 ونسي العشاء الأول لا شفا فها من العتمة وهي الظلمة يقال عتوه الليل أي  
 ظلمته والعيا بالكراسم للوقت وبالنسخ اسم للطعام المأكول في ذلك  
 الوقت ولهذا سميته الغزيلة الثانية المعهولة في الوقت العتامة  
 الأخيرة لأن العشاء عتامة العتامة الأولى وهي الظلمة الأولى المحاصلة عند الغروب  
 وليست بقوية والعشاء الأخير وهي الظلمة الثانية الشديدة المحاصلة عند عتمة الشفق  
 الأحمر وعلى الغروب يحصل بقى العتمة أو يحتاج إلى زيادة أخرى قال بعض  
 باشرطه رويته تكافؤا وهو قول شاذ وقاله أخرى بابتداء زوال الحر



من جهة المشرق وبه روايات الا ان القوي انه علامه على الغروب  
 الغروب ولا ينظر فيه بل جعل علامه كمان الحابل والشكل والا للغروب  
 ينفق الغيوب وبه روايات صحيحة والكلام في الاختصاص والاشكال مع ما فيها  
 كما في الظهورين الا انه قد وقع النزاع في اول وقت الجنائز الاكثر انه بعد مضي  
 مقدار اداء المغرب وقيل ان وقت ان ذهاب الشفق ثقيل الاجر والابيض  
 وعمل الاجر خاصه وهو الاقرب والجميع روايات صحيحة خرج منها بالجد على التنبه  
 واما في وقت العشاء فالمنهرا انه نصف الليل وهو وقت الاجر او ثلث الليل  
 وقيل اربعة ويحملان على التنبه **قوله** والصبيح الفجر المشرق الصبح  
 مشتق من الاصباح وهو النور الحاصل بعد الظلمة يقال صبح الوجه اذا كان  
 ابيض اللون مشعرا بجمره وبشيء الفجر وهو مشتق من قولهم انقح الخمر بالدم اذا  
 ظهر وبدا فالفجر هو ظهور الضوء وهو فجران الاول وهو الضوئ للثقل وهو  
 في ارتفاع شبحه بذيئ السرحان والثاني هو الضوئ المعترف المتدري الشال  
 للي الحبوب وبشيء الاول الصبح الكارب لعود الظلمه بعده والثاني الصبح الصادق  
 لانه يوزن في النهار ووقت الصلاة هو الثاني ولا خلاف في ان اول وقتها  
 ذلك واما الخلاف في اخره فقال الشيخ ان اخره للمختار ظهور الخمر وقال الباقر  
 انه طلوع الشمس للمختار وعينه وحملوا الاول على الغيبه وهو جيد وقوله  
 وقد وثق الظهورين الى حصول العشاءين هذا الى اخر الوقت البهيم قد

الذكر

اندرجت احكامه فيما ندرناه من تنبيه الاوقات الخم ومعرفة اولها واخرها  
 فلا وجه لاعادته **قوله** الحايه المكان مكان المصلي في عرف الشرع  
 له حالان احدهما حاله الغيب ومكانه في هذا الباب هو ما عليه اعتقاده  
 واستقراره وما ينقد فيه ابتداءه في جميع اوضاعه وما بين ذلك وما لا منه  
 فتبطل الصلاة في المكان المعقوب بالجماع احكاما سواء كان الغيب متحققا فيها  
 عليه الاستقرار والاعتقاد دون ما لا منه وخفق الغيب فيما لا منه دونها  
 او فيما ينقد فيه او لماع دون الباتين او خفق في المجموع لثبوت اسم المكان  
 لكل واحد منها سترعا ومن هذا بطلت الصلاة على البساط المعقوب مع اوجه  
 الارض وعلى الارض المعقوب مع اوجه البساط واما في باب الخايمه وهي الحايه  
 الثانية فوضع الخلاف فيها والظاهر ان احكاما لا يعتبرون ما عليه الاعتقاد  
 والامتنع في باب الخايمه وانما يعتبرون الملاء صفه على هذا الوجه  
 على ارض خيمه متغيره بعد ان يسقط عليها بياضا طاهرا يمنع التعدي صحت  
 صلاحه عندهم بناء على ان المكان هنا هو الملاء صفه وهو ليس بظاهرا الملائق  
 لموضع المياد والمسطح الجبهه خاصه الاكثر على الثاني مع عدم التعدي اليها فبقوا  
 طهاره موضع المياد مطلقا تعدي اولاهم به روايات صحيحة اما لو تعدي خارج  
 الملاء صفه الي المصلي او الي محله بطلت صلاته اجاعا فكل هذا الوصل في مكان  
 وموضع الجبهه منه طاهر الا ان على الجبهه خايمه معقرا عنها بحيث اذا عبرت عنها

السورة  
مقابلة

فعل







اركان العراق وعلامات ثلث جعل الجرب خلف الكنف الامين والمغرب والمشرق  
 وقتي الاعتدال على اليمن واليسار والشمال عند الزوال على طرف الحاجب الاعلى ما يلي  
 العين وعكس هذه العلامات علامات لاهل المغرب لانهم يتقبلون الركن المغرب  
 المقابل للركن المشرق ويدخل في حدوده بلاد كثيره في مقابل بلاد الركن  
 العراق واهل الشام يتقبلون الركن الطائي ويدخل في حدوده جيب صحاره  
 وحصى ود مسقط والقدس الى بلاد عذرة ولا يدخل في حدودها مصر والاكمل  
 بل لها علامات تخصها واهل الشام علامات ثلث طلوع سهيل وهو نجم نير  
 يظهر في اواخر الخريف وهو من علامات القطب الجنوبي كما ان الجدي من  
 علامات القطب الشمالي فاذا جعله المصل الشاميين عبيته كان مستقبل القبلة  
 الثانية الجدي يجعله المصل على الكنف الايمن فيكون مستقبله والاله نبات  
 نقيس الكوي وهي اربعة كواكب على هبة اليسر يليها ثلاثة مستقبله منها عدة  
 اذا ارجفت اليها فارت سحابة في جنب المتوسط منها نجم صغير جدا يراه  
 جدي النور يسمى الشهاب فاذا جعله المصل عند غايه اعطاه في النصف وهو من  
 المراد بغيبوبة الشهاب خلف اللذن اليمنى كان مستقبل القبلة وعكس هذه العلامات  
 التلات علامات لاهل الركن الباقى وهم اهل بلاد اليمن الداخله والخارجيه  
 من اقصى بلاد صعدة وصنعاب بلاد عدن وجعلان واليمن ودمك وما بين  
 ذك كزبيد وايبات العقيد وايبات الحيين ورجل فيجعل المصل في احد

هذه البلاد

البلاد سهيل عند طلوعه على كنفه والجدي مقابل الكنف اليمنى وغيبوبة نبات نعش  
 مقابل اليمن اليسرى فهذه علامات الاركان الاربعة المشهوره بما تضمنت من البلاد  
 والمصن زاد على ذلك جهتين اخرتين سماها بالمعربي والمشرقي وذكر لها علامات  
 على حدتها نظامه جعل عكس العراق ليس هو المعربي بل عكسها ما نأى به من  
 البلاد غير بلاد المغرب والذين يقابلون على طرفيها بلاد الحبشه وما يتعلق بها وبلاد  
 بلاد مصر والاسكندرية داخله فيها لا نعلم تذكر في علامات اهل المغرب ولا علامات  
 اهل الشام وجعل المعربي في مقابل المشرقي غير العراقي ومقابلها لجهات على ما ذكره  
 يست وذكر لهم علامته واحده وهي جعل النور وهو النجم السمرسنة انما اوسعه  
 متعارفه نشبه بقدم اذا توسط اليها ويعتقد كرم اذا اقلت للغروب وبكلمة خلف  
 طلوعها قال **شاعرهم** في الشرق كما يس وفي العربي طيبة يعتقد كرم  
 وفي وسط السام قدم والحيوف وهو نجم طالع على يمين النور يطلع بطلوعها  
 ويغرب بغيرها فيجعل المصل المعربي النور على يمينه والحيوف على يساره  
 فيكون بينهما مستقبل القبلة ولهذه علامته يجمع بلاد اهل المغرب وعكس هذه  
 العلامة علامته لاهل المشرق فيجعل النور على اليسار والحيوف على اليمن فيكون  
 بينهما مستقبل القبلة وهذه علامته لبلاد الشرق كلها كنجده العليا وبلاد العارضة  
 ولجند الخط وجزيه اول وهرمز وجزيرة عمان وقطار وسواحل الباطنة  
 ابي ريس فرتك وفارس واليهود والقيطه وكمبرجه وما في حدود ذلك ومن

علامتهم



الشيخ  
عليه السلام

علما تم جعل الجذب مقابل الكنف الجني وجعل الغلب خلفه بغيره وجعل  
الغيرين اذا توسطوا السواط الطائر على غيتك والواقع على سارك فبكن مستقبل الباب  
الكعبة **قوله** فان تغد الامارات قلداي اذا فقد العلم بالامارات ولم  
يعرفا عما لها فانه يرجع فيها معالي التقليد فتعلم الامارات من العالم بها على سبيل  
الرواية عنه اذا عكس من ذلك باتساع الوقت ولد فافق عن التعلم الكنف بالتقليد في  
اعيانها وذكر دليل على ان تعلم الامارات الدائم على القبلة واجب لتوقف الصلاة على  
القبلة المقتضى على العلم بالامارات وملائم الواجب الابه فهو واجب وهو هو واجب  
على الاعيان او على الكفاية قبل بالاولى لانها بتوقف عليها العبادة الواجبة عينا وما  
يتوقف عليه الواجب العيني فهو واجب كذلك وقيل بالثاني لان ذكر من فروع  
الفتنة الحاصلة بالاجتهاد فلا يجب عينا لاماله البراء وقيل بالنقصان وهو ان تعلم الامارات  
قبله ملزم واجب عينا ما تعلم الامارات سائر البلدان فواجب على الكفاية لان الاول  
شروط في الصلاة والثاني من فروع الفتنة وهذا هو الاقرب ومن ظن ان المصنف  
اراد بالتقليد هنا التقليد في القبلة فغيرها عند جوه الامارات فقد غلط لان الجهل  
بالامارات يستلزم الجهل بالقبلة نعم لو عنت عليه الامارات لما تنقل للتعليد في وجهه  
او يعاين الاربع جهات اثنان المصنف الثاني واشار الامارات انما يحصل من الجهات الاربعة  
بقوله فتوجه الى اربع جهات ان جهاتها خال بغيره انه كينسب كالتقليد من قبله في موقف  
لان الجهل بوجهه مستلزم جهل بوجهه وكما في التقليد في الامارات والتقليد في وجهه والوجه

ما اثناه

ما اثناه المصنف حصوله يقين البراء به بخلاف الاول فانه لا يقيد الاثنا عن موجب  
يقين البراء الذم فان قيل ان الصلاة الاربع جهات لا تنصب اليقين للموصل الى البراء  
لا احتمال ان يكون القبلة فيما بين ذلك قلنا ان الامر عدم تغد الصلاة الواحدة لا العالم  
البراء من التزايد خالفنا في الاربع المشرق عليها فيبقى ما زاد على الاصل وعلى القول  
بالاكتفاء بالتقليد لا بد فيما يكونه المقلد للاعراف بالقبلة فان لم يتيقن فغيره ممن  
يؤتيه بقوله حصىه للظن المستند الى امارات وجهه وان لم يتيقن فغيره وان  
كان كما في الحصول مجرد الظن عنده واما لا يعقله فيلزمه التقليد قطعا واما لا يرجح  
عليه جرح ومثقه منقذ الابه والرواية **قوله** فيمنع السور للوقت  
موجب فسر رابعه اخرج العلم على ان السور وجهه سبب في الفقر والموانع الفقر  
تقتضيان الصلاة الرباعية اعني الظهر والعصر والعشا فتصلي كل منها ركعتين شرط  
ان يكون السور في مجموع الوقت الموجب لذلك الفرض منه اوله اى اخره عند  
لا يكون حاضرا في طي من اجزائه لانه في اول الوقت لا بد ان يكون فاصلا عن  
مقدار اداها فلو مضى منه قبل السور فقد اربا يودى فيه وجب تمام تلك الركعة  
منها حصلت سورا او حصرا فعلى هذا الوسار فبعد ان كان حاضرا من الوقت  
مقدار اربع لا غير وجب اتمام الظهر حاضرا ولا يجب اتمامها لو مضى منه اقل من ركعة  
واو مضى منه مقدار ثمان اتم العصر ايضا ولو تنقص عن تمامه اتمه الا انما بالاربع  
وكذا الكلام في عشا الاخره وهذا لا يخفى عليه من الاجتهاد لان الاعتبار فيه بخال

صحيح



الوجوب لاجال الفعل واما في الاشهاد بان آية من السور قد مضى من الوقت  
 حايح الصلاة ونق منه ايضا ما ينعها فن وجوب القصر هنا والائام خلافه  
 من ان الاعتبار هل هو حال الوجوب او حال الفعل فعلى الاول يتحقق القصر على الثاني  
 بلتم الاقام وهو الاقوي نعم لو ادرك من اخروفت الظهريين جميعا نعين الاقام فيها ولو  
 ادرك اقل من ذلك نعين الاقام في الثانية وارجع الى ما علم ان هذا القصر  
 عزه لا يجوز تركه اذا تمت شرائطه وهو حكم عام في جميع المواضع واستثنى من هذا الحكم  
 اربعة اماكن مسجد مكة والمدينة ومسجد الكوفة والحاجين على ما كانه العلم فانهم طهروا بالخير  
 فيها بين الاقام والقصر لم يلزمه في روايات عن ابيهم عليهم السلام الا انهم يختلفون  
 في ايها افضل ولنا سجدت ذلك من هذه الرواية وقوله اذا وقضيت بعد عودته الى  
 قوله موجب قصر وباعيته وبغير التفيد ان اليزا شامل للوقت موجب لقصر  
 وباعيته ذلك اليسر سوا جليت في وقتها وتركها حتى خرج وقتها وقضاها فان القصر  
 يتحقق في الموضعين لان القضا فرع الادا فثبت القصر فيه بغير تنظير لثبوت القصر في  
 قضاها ولعمد قوله عليه السلام من فاته منه فريضه فليقضها كما فاته ويجتنب عودته الى  
 المسنن اعني قوله في غير الاربعة ويصير التقدير ان القصر واجب الا في الاربعة المذكورة  
 فان القصر فيها غير واجب بل يتخير المكلف فيها بين القصر ومقابلته سواء كانت الصلاة  
 الواضحة فيها اذا او قضا يعني انه لو قضا في تلك الاماكن او غيرها وهذا ان القلان  
 صنفان لعدم طرد الرخصة لهما فيصير جازا الى الاعل بل لا يقرب ان المراد لو فاته

وهو ما وقع في الصلاة في الرواية  
 ما طهره والحارس لما شحله على صورة  
 الوضوء في مقدار الاراء

من مضى في احدها واراد قضاها فيها فانه يتخير فيها كما علمنا افتقاراً على المتن **قوله**  
 بقصد ثابته من ينج لما كان السفر موجباً للقصر في الرابعات الثلث وكان مشروطاً بوجوب  
 لا يتحقق القصر الا بما جتمعها ومتى فاته واحد منها لم يتحقق القصر انما الرباعيات وهي  
 اربعة الاول فقد المياقة وهي بريد في بريد هي ثابته فواسخ فلا يتحقق السفر فيها  
 فقد ما لا يقصر فيها ولا بق والحارس ومن لا يقدره على المياقة كطالب العلم والملايين  
 والفرسخ ثلثة اميال والميل اربعة الاف ذراع بذراع اليد وهو عبادة عن اربعة  
 وعشرين اصبعاً تحقيقاً لا تقريباً فلا بد من تخفيف المياقة بالعلم القطعي فلو ظننا ان القصر  
 قطعاً والمفسر الاكتفاء بشهادة عدلين في ثبوتها وان لم يثبت قولاها العلم ونعم ايضا بالقدار  
 الوطعي وهو مبرهين من ظهور الخبر الى انخروب الشئ بسبب المعتدل في الارض المعتدل  
 بالجهل الجمله الثاني الغرب في الارض فلا يكفي القصر من دونه بل يوجب القصر المحذور  
 لا بد من قضاها في جردان ولا ان معاً في الزوايا احتياطاً للشك واحداً في الايام  
 فيكتفي باحدهما فربطته فيها به القصر سواء كان ذكر حقيقة او تقدير كما لو كان في مكان  
 جليل يمنع المشاهدة واليساع او هما معاً وكما لو كانت البلدة مرتفعة او منخفضة فانه  
 يرجع فيها الى تقدير الاعتدال **العالم** عدم المعصية بذلك السفر فلا يترخص  
 للعاجي بسفره كمنع الجاهل والناجور في الجومات والباقي والعاجز واللاهي بعبادة  
 اللقوت والقدرة على الاقوي وقصر العاجي في سفره لان العدالة ليست بشرط  
 في وجوب القصر نعم لو كانت المعصية جازاً من داعي السفر كان كما لو كانت

مختلف



كالدواعي اعتمادا على الاصل الرابع استقام الوصول الى بلده وبلده فيه ملك فاستوطنته سنة  
 اشهر فصار عددا وان كان قد بلغته مع بقا الملك سوا كان صاحبا للكنية او لا وسوا يكن فيه  
 او لا ثم لا يمكن ملكا للملك او يمكنه موضع يقتصر عن هذا الجدران والاذان بالنسبة  
 اليه ويشترط ان يكون من قبلي في تلك المدة تمامه بنبيه الاقامة فلو صلى تمامه بنبيه  
 لم يحسب من النصاب كما لو صلى مع كثرة السفر ومع كونه عاجبا به او صلى بعد ما  
 ولا يكتفي من الملك الفخلة والشجر بدون سفرهما مع لوكهما مع المغربي كفي قطعا وكذا  
 ينقطع السفر وينبغي حكمه بنبيه المقتضى على سوا كان في بلد ولا والحضرة والسند  
 غيرا ذكرناه كله من ائمة الهدى عليهم السلام فتاوى المقاتل عندنا لو بدلا السفر  
 فان كان قد صلى تمامه بنبيه الرجوع ولو فرغ منه واجده لزمه الاقامة حتى يحصل  
 الضرب في الارض المشروط بالخفا المذكور ويحصل ذلك بالركوع في الثالثة على  
 الاقرب وقد يقوم الشروع في نوافل النوافل مقام الصلاة الاقرب لان الشروع في  
 الصوم الواجب حتى تزول الشمس تمام مقام الصلاة على الاقرب ولو خرج من نوافل  
 المقاتل عشر الى ما دون الخفا لم يتغير حكمه قطعا ولو خرج الى دون الميازة فالتذي  
 نص عليه لا صحاب انما نوب الرجوع واستيفاء الاقامة عن الميازة عابدا وفي البلد  
 ولو نوي مطلق الرجوع قبل ان ذاهبا وفي مقصد وقصر عابدا وفي البلد والاقرب  
 وجوب الفطر مطلقا لصيرورته ميازة بعد بنيه الاقامة وانقضاء حكم الاوب بالخروج  
 وكذا ينقطع السفر ويرد حكمه بالتزوي لاثنين يوما فهو نفايه القصر فيجب

الاقامة

الاقامة بعدها ولو فرغ منه واجده حتى يتحقق الخفا لقرون الرابع **قوله**  
 ما ينبغي السفر لما ذكر شرائط القصر وكانت قد تحقق في بعض الملحق مع عدم  
 تحقق القصر فيه اشارة الى ذكر بان هذه الشرائط انما تشرى في القصر ما لم يجد المانع  
 الذي يمنع من تأخيرها وذكر المانع هو عليه السفر على الحضر اما عاده كما يجب الصفة  
 كما يتبادر والملاح او شرعا بان يتابع سفره متواليا لثلاث مرات لا يقيم بينها عشر  
 في بلده مطلقا بنيه الاقامة او لا وفي غير بلده مع بنيه الاقامة وان طالت والمراد  
 بالسفر ما يصدق عليه اسمها سواء قصرت او طالت والذهاب والاياب ينقرون  
 واجده وهل صاحب الصفة لو اقام عشر لذلك الاقرب نعم نلوا اقامه عشر في بلده مطلقا  
 او في غير بلده مع بنيه الاقامة قصر في السفر الواقعة بعدها حتى يرجع الى حاله الاول  
 بتوالي السفر لا بتأخير اقامه عشر وهكذا دائما العبدوي وطلب القصر والنية وفي  
 الله معه ولم يتخذ اقامه فلا قصر لهم الا انما يسفر عن طاهر التي حرت  
 عادت لهم بها وكذا صاحب الصفة اذا انما يسفر عاقل الصفة فانه يقصر على الاقرب لعدم  
 صدق اسم عليه **قوله** في المقارنات اشارة الى اجزا الصلاة التي تذكر منها  
 الماهية وخصوها في ثمانية استقراء من الشرع ولا خلاف في وجوب شي منها الا في التلحم  
 وما يسهله فقلنا نعتد للاجماع على وجوبه وطولها لايات القرآنية والعلية وبدا  
 بالنية لان الاعمال لا تقع عليهم بدونها وان الاعمال الكليفة مستزودة لا اختيار  
 اذ لا اعتد ان ما يفعل المكد عليه لقوله تعالى لا اكراه في الدين ولا تبغوا

اراد السفر  
 لمع معاملة



حصول الفعل اختيارا من دون القصد فوجب فيه في جميع الافعال التكليفية  
 التي يصدق عليها اسم العباد وعرقت فيما يصدق معنى البنية المطلقة واما بنية  
 الصلاه التي هي البنية الخاصة هنا فتكون المصنف ان الواجبات التي لا تقع النية  
 المذكورة الا بها بعد منها فثبت في اجزائها تركيب ما فيها عنها واشتات ما شرط  
 في صحتها فانما النية التي هي الاجزاء الاول القصد اليه الصلاه المطلقة الثابتة في نفسها  
 اما فطره او عهده او غير ذلك واشار المصنف بقوله الفعل الى النية الى ذلك ولعل  
 مراده بالي هنا بعض مع ليعمل التعدد بين العدد سبعاديات في بعض  
 النسخ الفعل والنية بدل والعطف وهو كسر في الغدر والنا السجدة  
 ان كانت المعينة واجبا والندب ان كانت ندبا ولما كان الواجب او الندب  
 وهما في المناجاة لا دخل له في عينها كما في متاخر عن النية لوجوب تاخر الوقوف  
 عن الموصوف وانما وجب ذكر هذا الموصوف لان المعين لا يتم بونه  
 فهو خاصه لازمه والواقع الا ان فعلها في الوقت والفقهاء ان فعلها في محله  
 وانما وجب ذكرها لان الفعل المعرفت الذي يمكن وقوعه على وجهين نص  
 الشرح على حصوله لا بد من تعين احداهما ولا لما تحقق الامتنان المستلزم لانتفاع  
 الفعل على وجهه الخاص لكن الاغنى وهو التقرب بذلك الفعل الى الله تعالى وحده لا يتحقق  
 معني الاضطرار الواجب في العباد بقوله وما امور والاعباد الله غلبين وفيه العباد  
 الاضطرار يعني التقرب بما يوقع الفعل لغرض التقرب الى الله تعالى لا غيره من الاعراض

دينوبه

دينوبه واخره كطلب الثواب او الخلاص من العقاب وكذا لو وقعها في يأس او  
 شكر النعم او استغفار بالمزيد او معجابه او محبة خروفا اعلوا وقها جبالا واطاعه  
 لامره او مودعة لاداره ففي محله ذلك عند استكمال شرطه ولو وقعها كونه تعالى  
 اهل للعبادة مع قطعنا بل ذكر اعلى درجات الاضطرار الى الله في الحديث ما  
 عطفك خوفا يترك واليه ما في ضللك بل وجد ذلك في العباد ووعى القرب من الله  
 هذا القرب المعنوي الخاص بالخلق والصفات المناسبة لصفات الخلق وواجب  
 ملاس الا بدان وجلا يهب الكثرة الامكانية فني يصير مناسب لوجوب الوجود  
 للمناجاة في قوله عليه السلام المصلي اذا صلى يتأجج ربه وقد عرفت ان المناجاة  
 لا تحقق بدون القرب ولما كان التقرب المعروف مستحيل وجب عليه على  
 القرب المعنوي وهذا التخييل بالصفات والتجرد عن الاقطار وعن ملوحتها  
 الكثرة الامكانية لتعني المناجاة المعنوية المشار اليها في الحديث اعترض  
 بان تعدد القرب غرض فيكون متافيا للاضطرار ايضا لانه قد قصد بالعبادة عرفا  
 هو القرب الى الله اجيب بان ذلك وان كان لا يفي الا ان ذلك هو المأمور به في  
 التكليف فلا يكون متافيا له لان ذلك هو معنى الاضطرار المأمور به او الامور  
 اللذان هما شرط في البنية فاما المضاف له بين البنية وتكثيره الاجماع بان مجموعها  
 في الوجود الزماني بحيث يكون وجود البنية الذهني متافيا لوجوده  
 التكثيره اللباني ولا يجوز ان يتبدل بالبنية والتكثيره متافيا منها معا







ثانياً بالقطعة واللا يمكن مستديماً هذا خلف وينعكس إلى أن ثانياً بالقطعة لغيره لا يكون  
 مستديماً للغير فيحقق البطلان وإيضاحاً أن القطع يضاد القول ويندرج العندين متناقضين  
 منه الضد الآخر مع أنه ما موب بالابتنوا لغيره القطع متناقضه والامر بالشيء غير مستحيل  
 أو سلبه من النقيض عن هذه على ما تقر في الأصول أما لو نوي فعل المتناقض فأن فعله  
 بطلت قطعاً سواء كان ذلك المتناقض منافي للاقتضاء كالربا أو منافي بغيره كما يحكى  
 وفصل بعضهم هنا تشكيكاً قريباً من الصواب فقال لو قصد الربا ببعض أفعال الصلاة  
 فإن كان ذلك بطلت قطعاً سواء كان واجباً أم مندوباً ولو كان فعلاً فإن كان واجباً  
 بطلت أيضاً ولو كان مندوباً لم يطل إلا مع الكثرة كزيادة الظاهر بنية على القدر الواجب  
 لأنه لو كان حصيداً لأفعال الخارج عن الصلاة فيبطل في الإبطال بها صدق الكثرة  
 وهذا قوي إذا تعلق القصد بالذات كور ببعض أفعال الصلاة أما لو قصد الربا بطلت  
 في الحال سواء كانت مقارناً للنية أو بعدها كما في اصطلاح الأصول الذي هو روح العبادة وسرها  
 كما في غير معنى المناهضة كنية فعل الحدث أو بنية الفعل الكثرة أو غيرهما من المناهضات  
 ولم يفعلها معنى الإبطال بها خلاف منشاوه من أن بنية المتناقضات لا وهو صبيح على أن  
 أراد في المناهضة معنى هذا بفضاء وإن لم لا يوجب كلاً في حقيقة الشيء في بعض مقتضاه  
 ويظهر في البطلان من طريق وجوب الاستسلام ثم وجوبها مع هذه النية غير متحقق  
 يظهر ذلك من البحث السابق لمن تأمله أما لو نوي ببعض الواجبات التذمب أو  
 بالعكس ففي الإبطال فيها استحالة فربما في الأول البطلان لو وجوب فعله

وهو قوله أن لا يتبع فعله لا يكون نافي بالقطعة

في هذا الباب من الأصول  
 في هذا الباب من الأصول  
 في هذا الباب من الأصول

على وجهه ولم يحصل حكم بكنياً تيباً بالموجب هذا خلف وإما الثاني فإن كان ما تبي به ذكرنا

بطلت قطعاً كحصول الزيادة وقيل لا ينظر لتناكرويه وهو ضعيف لأن الفعل لا بد أن  
 يراعى فيه الوجه ولم يحصل وإن كان فعلاً فالأقوى مراعاة الكثرة فإنه فينظر معها  
 لا بد من تأملها **قوله** والواجب الغرض لما عرفت أن النية هي الإرادة فلو لم يكن  
 محققاً لكان الواجب في منه الصلاة بغيره من العبادات إنما هو القصد القابل المستلزم  
 لا يستلزم ما ذكرناه أنظاراً لما عرفت بالعبادات ولا لفظ الموضوعية وكثير الغفلة فإن  
 الغفلة إنما ذكرها لا لأنها النية المعقولة ولا لأن المكلف يجب عليه الاتيان بنية العبادة  
 بحيث لو اختلف بها لم يكن تأويلها بل تأويلها بنية على المكلف في كنيته استحقاقاً لها  
 في الوجود الذهني وكيفية تعلق الإرادة بها لا غير ذلك فلما تقتصر المكلف عليها لم  
 تقع صلاته إجماعاً ولو اقتصرت على النية القلبية لكان إجماعاً على الوجه مع بينها في كونه  
 أو كونه هتية أو بآجته خلاف تغير الأول لأنه لم يتوعد عن السلف ولم يتغير عن الآتي  
 عليهم السلم فيكون بدعيه وكل بدعيه ظالم وقيل الثاني واقتضاه المصنف وعلمه  
 بأنه كلام لا غير حاجم بعد إقامته وكل كلام يضيء كذلك فقد ورد النهي بكراهيته  
 وفي هذا التعليل نظر لأن النفي لما ورد بكراهية الكلام الذم لا يتعلق له بالصلاة  
 وإما الكلام الذي له تعلق بالصلاة فلا يكون مكروهاً وتجهل الثالث لا حصل له كونه  
 الشرع عنه والذي يقوي عندي أن التلغظ بالنية للصلاة تحريم فيه إلا كما في التحريم  
 فتدعيه إذا تدقق الاستقضاء عليه لوجوب ملائمة الواجب إليه وقد تبي

أو الله  
 معاملة



اذا كان اسما لا يمتنع وانما هو المقصد مع التمكن بدونه لزومه اللطيفة فيه وقد يكون  
 اذا كان مستغنى عنه فحقا وتبيها في اللغة لفعل المعنى ولا يمتنع على السمع وقد يباح لان  
 الاصل هو ان التكميل بما بهم الايمان بفعله اذا لم يعارضه مقهور في اللغة لفعل السمع وقد يكون  
 اذا اباين التقدير لغاه او شغله عنه او صعب حصوله بسببه لا ما في الواجب او استانه  
 فعله تركه او صعبه فعلم حرم الايمان به خصوص ما مع عدم ورود الشرح به **قوله**  
 القوم يدبر بها تكبير الاحرام وهو واجب اجزاء وكن في الصلاة اجزاء ما سميت بذلك  
 لتقدم جميع الاعمال الخارج عن الصلاة بالاتباع المثلوا حتى يفرغ من الصلاة ولهذا وجب  
 التلطف بها ولا يكون في تصرفها لاحضا الفلي من دون النطق بها والصورة المتقوله من  
 النفس ساكنة المصنف بان تليق بالاهم الخاص الاول على الذات المقدسة وهو لفظ الله  
 ويصفه بالصفة المتقبله له وهو اكبر من عوان يقا في البشي ولا بد من مراعاة هذه  
 الصيغة اقتضاها علم ورد النفس على لفظ النطقين او اوجهها لم يصح في اللغة **قوله**  
 عويها لما كانت الصيغة المنقولة من النفس باللفظ العربي وجب ايضا مراعاته عليه  
 اتفاقا لهما فيا تلو ترجمها مع قدرته على العربية او مع بقاء الوقت للتصريح بما يصح  
 قطعاً في اللغة للنفس في اوقات الوقت عن التعلل او غيره قطعاً كبير بلغة واجزا  
 لعدم قوله عليه السلام لا يخط الميسور بالمعنى **قوله** الموالاه يدبرها  
 هنا متابع الصفة الموصوف بغیر فاعلم انها وان كان في الصفات الجملة لان  
 النظم شرط في صحة اللفظ لتوافق معناه على تشابه المعهود في النظم

الفاصل

الفاصل يخرج من ذكره فليزله البطان ولهذا لم يضع الفعل منها بالسكوت لعدم  
 فاعلم بالعرف ثم لا يعنى الفعل اليهم فالاجرة فاعلمه وكذا لو كان للتفويض للمسلمين  
 ما لم يطل طول الاجرة به عن كونه محليا **قوله** عدم المد بين الحروف لما كانت الصيغة  
 المتعقلة من النفس لا يجوز تغييرها عن ما هي عليه والا لما كان اتيانها لم يورده وجب الايمان  
 بالصيغة على وزن الفعل في لفظه الكبر والاعطاء الله فلا بد من مد اللام لانه حرف متحرك  
 فهو قائم مقام حرفين ولانه اصله لا زيدت عليه الالف واللام للتعظيم والتفخيم  
 للتحريف لان ايماءه كلها معارف فاما من هذه الله حتى تقيما استفهامية فليقل قطعاً  
 لاجراجه بالصيغة من المقصود بها اذا المقصود هو الاخبار والاستفهام اما لو كان اكبر حتى  
 صار بمعنى الجمع وهو جمع كبير وهو الطبل في بطلان الصلوة به قولان وقيل به بعضهم  
 بغيره والا قرب البطان مطلقاً في اللغة لمورد النفس فلا يكون اتيانها لم يورده **قوله**  
 ترتيبها هذا ايها ما ثبت بالنسبة اذا لورد فيه تقدم لفظ الله والا فاعلم عنه بالبر لم  
 على ان قوله الصفة على الموصوف لم يكن اتيانها لم يورده نلم يكن بخبراً وهذا اجزاء  
**قوله** ايماء نفسه لما كان التلطف شرط في الايمان بهذه الصيغة وكان حقيقة  
 موقفاً على مروره على القوة اليامحة وجب ان يكون كذلك لعدم وجوده في اللفظ  
 بدونه لان الايماء انما هي اللفظ لا يسمي تلفظاً لا لغة ولا عرفاً وهذا الاعتناء يعلم حقيقة  
 لتصحح السمع الثاني عن العول في الخاد جبراً لانه من السماع وقد مر ان يكون  
 ذكره والاشح للفظ عن المعتاد فينبغي حال المصلي ويبعد عنه فليكن ما به

فليقل



**قوله** اخراج حروفه هذا ايضا مما علم بالنس من حيث وروده بالحروف المعهودة  
التي لا يتحقق دون مرعاها خارجها المخصوصة فلا بد من مراعاتها ولا يمكن ان يكون المراد  
وليس ذلك قطعا بالتكليف بل هو لازم في جميع الاحوال والواجب لوروده في جميع المعاني  
بالحروف المعهودة فلا بد من اعتقادها ليكون اثبات جوده النص **قوله** قطع الحروف  
لما كانت هذه الحروف مثله على هيئتي قطع وهما هذه الله وهذه البر وحب مرعاها  
تقطعها سحا وهذا القطع الوصل لعدم القطع من غير له فهي وصلها اياها  
بطلت صلوة لان جودها غير ان في الماسورة على وجهه فيكون مخالفا للنص لان القطع  
هو العتق في النص فلهذا من مراعاته انما لم وان الله العزیز بتغيره لا يتغير الاعراب  
وتغير الاعراب من غير المعنى المعقود منه والقطع والوصل من جهة الاعراب  
وقطع الموصول ووصل المقطوع بخلاف كونهما عديبا هذا **قوله**  
والقراءة هي بقا من افعال الصلاة المجمع على وجوبها في كل صلاة في كل وقت  
انما ذكرنا اولها لانها ليست بركن فلو تركها المكلف في مجموع صلاته يسهوا  
لم تبطل صلاته عندهم وظاهر ان جميع القبول يبطلان الصلاة اذا خلت من القراءة من  
اولها الى اخرها وان كان يسهوا فظاهر ان الغول بركنتها من حيث المجموع الا  
من حيث الاختصاص وعليه ذلك الرواية لنفسها الامر بالقراءة في الثانية ولو لم يقرأ  
في الاولى ولو نسيها في الثانية وجب ان يقرأ في الثالثة ولو نسيها فيها وجب ان  
يقرا في الرابعة ولو نسيها فيها ايضا فلا صلاة له والمستحب بين الاحكام رد هذه

الرواية

الرواية وعدم العمل بمقتضاها فلا تبطل الصلاة بترك القراءة يسهوا وان كان في مجموع الصلاة  
اعتاد ان يترك الصلاة البراءة من الركبة وان اليسر غير مقدور فلا يتحقق به حكم ولو روايات  
اخرى يصح بعدم الركبة اجماعا طريقا او نحو ذلك **قوله** تلاوة الحمد اجمع الحائنا  
على وجوب قرائته في مجموع الصلاة الحائنة كما يصح وقوله اليسر في كل وقت من  
عزها ومقتضى عدم قرائته عليه السلام لا صلاة الا بقراءة الكتاب والحجاء بالحقيقة  
مستحيل فوجب الحائنا على الحائز وقرب الحائز الى الحقيقة في الله فلا بد في اتمامه  
في الحديث فيكون مقتضى هذه الصحة لا بقراءة الكتاب وفي معناه قوله عليه السلام  
لا صلاة الا بقراءة الكتاب في حديثه اي ناقصه والناقص لا يكون في بعض الاكابر  
ما ن قلت فمعهم هذه الاحاديث يقتضي بطلان الصلاة مع قلوها عن الناحية وان كان يسهوا  
لان التكرار في بيان النفي للمعوم فمعها التي العبد واليدين ويقول **قوله** النبي صلى الله عليه وسلم  
**قوله** لا بد من تخصيص الحديث بحال العبد بالعقل وبالروايات الواردة  
بعدم بطلان صلاة الناسي واما وجوب السورة بعد الحمد فيما ذكرناه فموضع  
الاختلاف وهو ذهب اكثر الوجوب ولهم به روايات صحيحة لكن خصوا وجوبها بحال  
الذكر وامكان التعليل ويصح الوقت فلو تركها يسهوا او ضاق الوقت عن العلم او لم  
يكنه مطلقا او ضاق الوقت عن قرائتها سقط وجوبها واخذنا ما يحل ويتفرع عن  
هذا الحادس ركعة من الوقت خاصة في تركها اداها بقا او نفيها فضا وجب ان يقرأها  
**قوله** مرعاها اعلم بها لما كانت القراءة بالعربية واجبة في كل

الصلوة  
مطلوبة



والسورة وكان الحق غيور عري وجب مراعاة الاعراب في القراءة فلو لم يكن فيها  
عذرا بطلت صلواتها كان الحق مغفرا للمعنى او لا يربوا كان حكما او خفيا ولم  
اسمع منه جلانا وكذا يجب مراعاة التشديد لان المقدور فان مما تكان ادعوا  
في الاخر شدة وعوضا عن المحذوف فلو تركه لم يزل الاضلال تعرف فلا يكون انشا  
بالقراءة على وجهها المتقول وكذا يجب مراعاة المد المتصل والمنفصل ومراعاة الادغام  
الصغيرة اعني ادغام التثنية والنون اليك في احد حروف برملون واما الادغام الكبيرة  
اعني ادغام التثنية او المتقاربتين فلا غنى مراعاتها بل وفي هذه القراءة به في الصلاة  
خلاف لتفردا بعنبره والاقوي الجواز على كراهية وكذا يجب مراعاة التثنية  
والنجم والهمزة والوصل والفتحة مع الوقف في مواضعه واما الروم والاشعاش في  
وصوبها مع الوقف خلاف والاقوي عدم الوجوب لانها من ميتة كانت القراءة  
لان من ابطها واما يجب مراعاة التثنية التي اجمع القراء على وجوبها في القراءة  
القراءات التي اختلفت القراء فيها فالاجماع متعلق على وجوب القراءة بقراءة القراء  
السبعة المشهورة فحق في المصلي وعينه ان يقول لكل واحد منها من غير ان يلزمه  
قراءة واحد بعينه والحقوا اليه وهذا يصح القراءة بتمام العزم خلاف تقبل المنع مطلقا  
في الصلاة وعينه لعدم تواترها فتزول في الشواذ وقبل الجواز مطلقا لا كما  
القول في غيرها كما يسمع وقيل بالمنع في الصلاة والجواز في غيرها احتياطا للصلاة  
وهو اقرب الي الصواب واما القراءة بغير العزم فغير جائز مطلقا لان الاحاق  
بنزان.

بقراءة واحدة انقلبت روايته وما ليس بقراءة لا يسمع اخطاه في القوان لمجد ربه الى  
لجاده عن الاخط في الدين ما ليس منه **قوله** مراعاة ترتيب الكلمات  
هذا ايضا تنفق عليه بين الكوفيين من ترتيب القراء في الكلمات وفي الايات على  
ترتيب المصحف فلو اخل به تقدم هو قرا او اخر مقدما بعد بطلت صلواته لا يشانه  
يقول الماسد ربه فلا يكون محذورا عن الماسد ربه لتخلف الامر بقراءة القرآن في قوله  
نعالي فاقرا ما نيس منه والقرآن المتفق عليه المتقول تواتر بين الامة هو  
بين دعوى المصحف على الترتيب المذكور فيه فلا بد من مراعاة ذلك الترتيب  
المتقول بالقوان **قوله** المصلاة الموراة هنا عبارة عن متابعه الفاظ الفاتحة  
بعضها ببعض على الوجه الذي يصدق جميع القراء عليه عرفا بحيث لا يتكلم كل واحد  
مخرج عن ذلك التتابع عرفا ولا يتكلم لها شي من الكلمات المتعارفة لها سواء كانت  
في القرآن او من غيره وهذه المصلاة واجبة في الجهر واليسر اجماعا من  
كل من قال بوجوب قرائته لان مسي القراءة الماسد ربه من غير ان يجزى مع الا  
خلال بالمصلاة المذكورة فاعلم ان غير ذلك من المصلاة الماسد ربه على وجهه فلا يكون  
محذورا فعلى هذا لو كانت في اثنا القراءة فان كان بينه قطع الصلاة بطلت  
قطعا كحصول فعل المدا في وان كان بينه قطع القراءة لا غير وكان كسرا طويلا  
محذورا عن مسي القراءة قبل بطلت القراء فاحذر لا تقترن بينه القطع بها ولا بتغير الابل الصلاة  
لعدم تعلق التثنية بها فتكون الاستدراك متعقبة والاقوي مطلق الصلاة ايضا لان مطلقا



الحزم من بطلان الكل لزمكم عن الاجزاء لعدم المركب بعدم بعض اجزائه وان  
 يكتسب لا يبيد القطع فانما بطلان الكسوت لم يبق وان طال من ابطال القولان والاف  
 بطلان الصلاه يسوا خرج بطلان الكسوت عن كونه مصليا او كونه قاريا لعدم حصول  
 المزايا الواجبه حينئذ ما يوجب بطلان القطع ولم يكتسب فان تعلقت النية بالمعاليه بطلت بنا  
 علم بان يثبت المتأخر ولو تعلقت بالقراءة قبل ان ينظر لان اعتبار النية والكسوت رايا  
 جدا وان قيل بان بطلان لعدم تحقق الموالاه لان العذر انما يقع موقته مع مضا  
 الامر بالتأخر وبطلان القطع ثانيا للموالاه قلنا المتأخر لما اعلمه القطع لا يثبت نعم لو قلنا  
 ان نية الموالاه شرط في حصول تحقق البطلان لكن الظاهر لعدم ومن هذا فوقع  
 بطلان العائنه واليود ما بطل الصلاه لو وقع ذكره في السور دون الفاعله بناء على  
 الحواله في الجبره لعدم تعيينها في الفاعله لتعيينها في النفس فلا يحتاج الى التفرقة  
 وليس هذا بعيدا من المواب وكذا الكلام لو فخر اخلاها من عتقها ذكر كان او  
 قرا اذا فعل ذلك بعد عدم تحقق الموالاه معه نعم لا يضر الفصل بالنعوى لا بالكسوت  
 التعبد الذي لا يخل بالموالاه عوقا وكذا لا يضر الفصل بالاطال ما لم يخرج به عن كونه مصليا  
 نعم قد ورد بالنسب جواز سوال الرجل عن اتيها ان تعود من التعمد اتيها و  
 الرجل عند العطييه وقول الرجل له رب العالمين اخرجك من ارضك وما كان ما سوا او اما ما  
 ورد اياها بالقل ولا تبطل الموالاه يذكر في الجمع **قوله** مراعاة الوقف في  
 اخر الكلمة لا يبين ان الموالاه شرط في صحة القراءة وكان الوقف امرا ضروريا للقاري

او  
 اللحن  
 مع  
 ما  
 له

لاجل

لا حيل النفس وجب ان يحفظ فيه اذا وقع من القاري للمعزورة او خذلانا  
 ان يكون في اخر الكلمة فلا يسمع الوقف في انما لان ذكر كل المعنى المقصود في الكلمة  
 فيلزم الهمال المتأخر في الاعجاز مع انه لو فعل ذلك لم يخرج به عن كونه قاريا بعد فاقول  
 الموالاه وكذا الكسوت الوقف لا يفتار منه بحيث اختلف به النظم الخرج المتفرق عن  
 الاعجاز الذي هو المقصود بالذات بطلت صلواته لعدم حصول الموالاه على وجه  
 مع لا يجب عليه من اعلاه الوقوف على مواضع المعزورة عند القول حاله براه  
 الزمه من وجوبه وانما عذره من تحاشي القراءة ومكلا ثانيا من شرطه انما  
 ولو انما لم يلزم الوقف على ما لا يقع الوقوف عليه عندهم ويعدون من غير الجان  
 لم يبق لاهل البوادر من وجوبه **قوله** لليوم للرجل هذا مما وقع الخلاف فيه  
 فقال جاعل من لا يجب بعدم وجوبه بل قالوا المصلي حينئذ يبيد الجهر والاضافات  
 جميع الصلوات ولا يتعين عليه شي منها استنادا الى حاله براه الزمه والمشهور  
 بين المتأخرين وجوب الجهر على الرجل فاحصه في صلاه الصبح ومن لا يفتي  
 من المغرب والعياء ويجب الاضافات في ما عدا ذلك سواء قرا في الاخيرين  
 او التيسر على مخار والمصنف فيه واخرون حضوا الوجوب بقراءة الجهر وضروه  
 في التيسر والاحوط الاول ومستندهم في ذلك روايات صحيحة عن اهل البيت  
 عليهم السلام في هذا الحكم للرجل والموالاه فثبت انها في موضع الاضافات  
 كذلك وانما في موضع الجهر فانما يفتي من الجهر والاضافات ما لم يسمع الا في

خ



فبعضها الاختلاف واوجب بعضهم الجهر في مواضع بحيث لا يسعها الا حقيق ووجب  
 عليها نحو موضعها كالحال والاقوى وجوب الاختلاف عليها مطلقا لان موطنها  
 عور ووجب عليها الاختلاف ووجب عليها اختلاسا يربطها وما الحقيق في الظاهر  
 انما هو كالحقارة ختم الجانب الاحتياط واما حقيقة الجهر والاختلاف فلم اقم  
 على نص قطعي بين فيه ما هي كل واحد منها حيث يصير حقيقين شرعيين  
 خيب الرجوع فيها اليهما لكن قد اختلف في عبارات المصنفين بخلاف قول الجهر  
 الجهر بانه ايماء الصريح الغريب من القاري وما كان الغريب امر الاختلاف  
 مختلف حاله بالنسبة الي الغريب والاقرب يمكن ذكره بخلاف شرعيان فاقول  
 معتبر بصيغة هيمنة او يما يبط كفي الظاهر الرجوع فيه الي العرف واما الكثرة فلا  
 جد له نعم لو بلغ في العلو الى حد ينافي مواعيد المستوع او يخرج به عن كونه  
 مصليا بطل قطعا وقالوا ان البر هو ايماء القاري ففسر ان كان صحيح الصريح  
 ولا بد من تميز الحروف عنده بعضها عن بعض او قد رتب له ذلك التمييز ان لم يكن  
 كذلك فلا تليق الصيغة التي لا يتبين معها الحروف ولا يجعل الحروف من دون  
 النطق بها على الاقوى لان ذكره لا يبي قراه عرفا فعلى هذا الوسمها الغريب منه لم  
 يكن يبارح الخطر صلوته ان فسد ايماءه قطعا بصيرورته جازها ما لم يفسد في الابطال  
 اشكال اقرب الابطال ان تصدق عليه اقل الجهر وقول من قال ان اقل الجهر هو  
 اكثر البر فضعيف جدا اما ولا تعلمم الدليل عليه واما ثانيا فلما اختلفت عبارات

فتبطل

الكتاب

الاختلاف ثانيا ذكر لم يذكره احد منهم واما ثانيا فلان الجهر والاختلاف كميقيان متضا  
 فلا يصح صدق احدهما على مع الاخرى ولا لما تحقق التقاد وعلينا ما اختاره يلزم  
 بينهما هذا خلاف نعم لما كان الغريب والبعد من الامور الا انها فيه التميز تثبت لها  
 حقيقة واحدة كان المرجع في ذلك الى العرف اللهم الا ان يتقدم عليه تفصيل القواعد  
 ايماء الغريب وما خرج الا انه لو فقد ذلك او خرج عن حد الضرورة او جازها  
 بطلت قطعا **قوله** تقدم في الجهر على البور هذا الحكم انما هو معلوم بالتقيد  
 المسألة هذا الحكم مما وقع عليه الاجماع بين اهلنا لا يتناقض على تباين من الجهر والبور  
 فلا يصح تركها ولا يمكن تباين في وقوع القواعد الواجبة فلا يتحقق الاجزاء وقول من قال انها  
 ليست بامم ضعيف لكثايتها في الصحاح لا يتناقض فتقدم له انما كانت للترك  
 جامع لي دليل وهذا عام في جميع السور الا سورة براء فانها لو كانت فيها اجزاء  
 فلا تصح البسمل فيها في الصلاة وغيرها **قوله** وهذه السور هذا الحكم وقع  
 فيه الخلاف بين الاقطاب فبعضهم شرط وجود السور في الركعة الواحدة فلا  
 يصح ان يقرأ بعد الحمد فيها اكثر من يسوره فلو قرأ سورته بركعة واحدة  
 وبطلت علامته وهو قول الاكثر ومستندهم روايات صحيحة وقال اخرون يجوز  
 القرآن بين السورتين في الركعة الواحدة سواء كانتا متينين او جردا فيهما حاجي  
 اهل البصرة من غيرهم الزيادة وقال اخرون بالكرامة جلا لروايات المنع على  
 حجة لا نقلا لمعارضتها بالاصل والمعتد قول الاكثر اعتمادا على الاحتياط الصلي

ار السور  
مما يله

دنان



بطلان

الصلاه معه قطعاً وهل يكون البور الواحد فدان الظاهر نعم لمصدق السليور نين  
 تكبر في ما في الترافيز الكلام كبر العاقبة ويقوي عندى البطلان حصول الزيادة على  
 النقص المستقيم لمخالفة المأمور به ما لو فقد بالصورة الثانية انما ذكرنا قرأنا في الصلوة  
 وجهه في امرى البطلان لان الاعتبار بالصورة لا بالنية فلا يخرج عن كونه قرأنا فيكون في قرائنا  
 نعم لا يفسد تكبيرة الآية او الكلمة لا صلاح وشبهه **قولهم** اكمل كل من اجازوا السورة اما  
 انحد فواجب اكملها اجماعاً على الاغصاب لانها حقيقة في الجموع فلا تصدق على  
 البعض منها الا جازاً والاصل عدمه فالأصح بالبعض غير است بالجملة حقيقة واما البور  
 ففي وجوب اكملها خلاف ولا يفر على وجوبه بناء على وجوب قراءة السورة  
 كما لم يجرى في الاولين لغير ضرورة واما من منع من وجوبها فانه يكتف بيشي من  
 بعد الحد سواء كان من اول البور او وسطاً او اخرها او اخرها ووجوب اكملها روايات  
 صحيحة صريحة منها ما روي عن الصادق عليه السلام لا تغز في المكثوبه اقل من سورة  
 ولا اكثر فلا يجوز النقص فيها ولا منع لو تغذر اتمامها لصيق الوقت والاشبهة الابيات  
 ولم يجرها او ضاق الوقت عن تمام الباقي منها كفاه ذكر البعض قطعاً **قولهم**  
 كونه السورة غير غرضه هذا الحكم مني على سور الاول وجوب قراءه السورة بعد  
 الثاني يست عدم جواز الاكتفاء ببعض منها في عدم حوران الغزل بين السورتين  
 في ذكره ان قلنا ان تجاوز نصف السورة تمام مقام ذكره وجوب سجود التلاوه في  
 يسوع العزيم الله رب اعطي الم السجدة وحج السجدة والحمد لله رب العالمين كما يكون

القول

السجود المذكور واجبا على الفور **قولهم** حوران الباقين به في انما الصلاه ان لا  
 يقوم غيره تمامه فاذا انقضت هذه العترة وقال القائل يجوز على ان لم يقرأ السورة  
 المذكورة في كل صلاة مفروضة اذ كان بعدا فلو فعله عند انقضاء صلوة انما يكون  
 بهما وجب عليه العدول ان لم يقارر النقص قطعاً وان تجاوزه ولم يقارر لا يجزى  
 وجب العدول ايضا قطعاً ولو تجاوزه في وجوب العدول والا تمام فعلا  
 اصحها العدول لتقوم قرائتها والمفروض لا يخرج عن المأمور به وعلى القول الثاني  
 لا يجزى انما الصلاه بل يوضو الى التراجع وكذا حكم العدول ايضا وعلى القول  
 الثالث لا يجوزها الا قسراً ولا كانت هذه الامور التي يوقف عليها  
 هذا الحكم قد وقع الشك في بعضها لزم منه الشك في هذا الحكم الا ان المصنف  
 لما كان جازماً ما ثبت ما ذكرناه من حكم المذكور وكيفية من الاصل لا يحسن  
 به لتوقفه على تلك الامور التي وقع الخلاف في كبريتها منها والروايات الواردة  
 به غير سليمة الطرق الا انه قد اشتبه هذا الحكم بين المتأخرين ما اوجع فيه  
 الى الشهرة وكذا الكلام فيما لو شرع في سورة بعد او يظن فينبغي الوقت  
 عن اتمامها فانما اقول بطلان الصلاه بناء على وجوب اتمام السورة ولو  
 شرع فيها لظن السعة فينبغي الضيق وجب العدول عنها الى سورة  
 بقدر الوقت على القول بوجوب اتمام السورة مع لو ضاق الوقت عنها  
 وعن غيرها اقتصر على ما قرأه منها وركع ولا اعتبار بما تجاوزه النقص وعنده

عنه



في قوله الفصل بالبسملة في المكي لا يقع على نفس فاجيبه بل وما اجده

**قوله** الفصل بالبسملة في المكي لا يقع على نفس فاجيبه بل وما اجده  
في عبادات اسبلا غنا على وجوب التمسك بها في حاله من ذكره ولا وجه  
لغيره لان المتأخرين لما ثبت عدم العلم اطلاقا اجماعا بان احدهما كون البسملة  
ايه من كل سورة والثاني على المصلي في قوله اي سورة شاعرا الاربع  
ما دون الوضوء به لا جرم فالعامة بوجوب الفصل بالبسملة الي سورة  
معينة فتتحقق كون ذلك بالبسملة اي منها فلو قرا بالبسملة بغير قصد الي معينة  
لم يجر بغير السور لكانت تلك السورة خالية من البسملة لعدم تعيين  
تلك السورة منها لعدم فصله ذلك مع انها ايده منها وذلك بخلاف اجماع  
فوجب الفصل الي السورة قبل الشروع في البسملة او بعد الفراغ من  
التمتع او في اثنائها تدرك احوط لعدم وفاء هذا الحكم عام لكل مصلي  
او تحق نفي لا يلزم سورة معينة قبل الاول لان الفصل مطلق بوجوب  
ادخال البسملة في السورة وهذا لا يتحقق بدون الفصل وقبل الثاني  
لانه لا نزاع بالمعينة لم يزل العود الي غير ما تكون الاشارة فكما لا يخفى التام  
ان الفصل لتعيينها فكذلك جسد على هذا القول بحسب ان يقيد الزوم بامر  
لا يجوز مخالفة كذا وشبهه اما العادة وعدم المعرفة فلا تكون من العوائق  
المعينة على الاقوي لكن الاجل عيني وجوب الفصل مطلقا اخذ بالمقتضى **قوله**  
عدم الاشغال هذا الحكم ايضا عام يذكره المتقدمون وليس في الروايات ما يدل عليه

الان مستنده ان تجاوزه النصف من السورة في مقام انما ساقا تمامه لا اكثر من  
الشي مقام ذكره الشيء بل وجوب العود عنها الي غير ما بعد تجاوزه النصف لتحقف القرآن  
بني سورتين في ركعة واحدة فهذا الحكم مبني على عزيم القرآن وعلى وجوب اكمال  
السورة اما قبل تجاوز النصف سواء كان على جزء او قبله مجاوزة العود فيها  
لتخيره قبل الشروع فيها فكذلك بعده علمنا بالاستصحاب هذا مع الفصل اليها  
لما مع عدمه فلا يوجب وجوب الاشغال عنها بل غيرها او اليها ميتد بها بعد  
الفصل وان اتى بها بواحد الفصل عمدا او نسيانا لم يكره ولو ركع بطلت  
في العمد دون السهو وهذا حكم عام في جميع السور الا سورة التوحيد  
وهي قل هو الله واحد والحد وهو قل يا ايها الكافرون فانه متى شرع  
فيها بقصد لم يجر له العود عنها ولو كان الشروع بالبسملة او قبل ذلك في  
لم يبد فصيلتها على سائر السور واستثنى من هذا المجاوزة العود عنها  
في يوم الجمعة خاصة بسورة الجمعة والمنا قدين سواء في الجمعة وظهرها  
ما لم تقاوز النصف وهذا ايضا نفس لما ثبت في الروايات العديدة من الحث  
والترغيب في قراءتها في يوم الجمعة في جمعها وظهرها  
حتى ان بعضها تقربا بوجوبها فيها واليه احتداد ذهب ابن بابويه  
رحم الله **قوله** اخرج كل حرف من حرفه اعلم ان القراء انما تكتب عن الحروف  
المنتظم منها الكلمات المفيدة للمعاني وقد جعل الله تعالى لكل حرف محزنا



معيناً متى لم يخرج ذكر الحرف منه لم يحصل حقيقة ذكر الحرف فلا يقع التركيب عنه لا  
 خذلال المعنى باختلافه فلا بد من مراعاة تلك المخارج المعهودة ليكون القاري أيقناً بالقراءة  
 على الوجه المأمور به فلو خرج حرفاً من غير مخروجه عند سطلت صلاته وما كان الحرف  
 نتيجة وحرفاً من حرفاً كما قد رآه تعالى كان المخارج بعدد ما وبياناً على التفسير وبيان  
 صلتها مشهور في علم الفراء إلا أن الله تعالى سطر الحروف على هذه المخارج عند  
 التكميل من غير احتياج إلى تكلف بل جعل ذلك ليعلم جارية في أغلب الناس لطفاً  
 منه بالالف ونبه على علمه والاشتهاء في شئ منها ليقض إلى ذكره هذا الذي يخرج حرفي  
 وقع الاشتباه بينهما وهما الصاد والظافان يخرج الصاد من جامة اللسان ما يلي  
 اهلاً بما بين من بين طرفي الحنري العين ويخرج الظاف من وسط اللسان  
 من بين الثنانيا العليا ما يلي اللثة العليا وقريب منه يخرج المخففة إلا أنها أدخلت في  
 الظاف ولهذا ذكرهما المصنف ولما اشتملت الفاعلة على الصادين في العفوب ومن  
 نقرض المصنف لذكرها لاحتياجها إلى البراءة لغير جان من مخارج المعهودة فلو كان  
 عنداً حتى خرج الظاف من مخارج اللام المخففة بطلت صلواته على لغة المأمورة  
 وكذا الكلام في سائر الحروف **قوله** عريتها ذكر ثابت بالاجماع والصدق لأن القرآن  
 عربي ولا اختلاف في تحوته بدونهما فترجمته موقوف للغة بله المطلوبة منه وبخالف فيه  
 من اصحابنا ولو علموا عن اصلاح العربية في انتقاله إلى الذكر أو ترجمته فقلان  
 اعمى الانشغال إلى الذكر **قوله** ترك الناجين هذا هو المشهور في

الحجاب

الاصحاب فانهم حكموا بوجوب تركه وقالوا ان لفظ آمين محموداً أو مقصوراً إلى لغة  
 بها مبطل للصلاة لأنه فعل منهى عنه والنهي في العبادة يستلزم الفساد وقال  
 بعضهم بالبراهية لاصالة تعليم النجوم والاقوي المحرم لان الروايات مصرحة  
 بالنهي عنه وطلقات النهي تنفي التحريم كما تقرر في الاصول والروايات الواردة عليهم  
 فمنهم من يؤول على التقية وكل مخروجه مختلف بوقوعه بعد الجهر وهو عام سواء وقع  
 في الجهر أو غيرهما من جميع احوال الصلاة نال الشيع قوله امين مبطل للصلاة عندنا  
 سواء وقع بعد الجهر أو في الثبابة أو في السجدة أو الركوع أو السجدة أو الثبوت وإن كانت  
 بعد دعاء في جميع حالات الصلاة لعدم النهي عن فعلها وإنها من كلام الامين وهو  
 لا يقع في الصلاة ولا يحل عليه صلى الله عليه ان صلاته لا يبيح فيها كلام الامين مع لو فصل  
 حال التقية لم تبطل صلاته اجماعاً **قوله** ونحري في غير الاثنين ارجح الاصحاب  
 على ان الصلي يحري في الركعة الثالثة من الثلاثية ولا خيرتين من الرابعة في قراءة الحمد والابتن  
 بالذكر بذكرها وانما التي يمكن تحرياً ومخرجا عن العهد ومستندهم رواياتهم الصحيحة  
 ايهم عليهم السلام لكن اختلفوا بعد ذلك في مقامات اربعة الاول هل يتعين ذكر الذكر أو كل  
 ما يسي ذكر اناء انما يجتهد بالتالي مستنداً إلى رواية صحيحه فنحن اجزاء مطلق الذكر من غير  
 تعيين لشيء موثق والمشهور يعني لا يجب تعيين التبيينات اربعة المذكورة في الاصل  
 مستندهم روايات مصرحة بذلك ويجب حمل الروايات المطلقة على هذه الروايات  
 لوجوب حمل الجمل على المفضل عند التعارض الثاني في التدرج المحري من ذكر التبيين



فقال ابن بابويه بوجوب تسع أشكال وثلاث نسخ استقاط التليين وله به رواية غير سليمة  
 السند قال ابن ادریس بوجوب عشر بايقاط التليين من الاولتين وذكره في الثالثة ولم  
 اتفق على سنده بذلك وقال الحنفی يجب اثني عشر بايقاط التليين في الثالث ولا يستند  
 في الروايات وقال العلامة بوجوب اربع بالاقتصار على التثنية لا اربع من وجوه  
 ولم يجوز ما زاد على ذلك واستند في ذلك الى رواية قال في المختلف انما اربع الاحاديث  
 التي بلغت الثباني هذا المعنى وذكر مذهب المصنف هنا وهو الاقرب عندنا لاصالة الرواه  
 ولعدم الدليل عليه الثالث اختلفوا في تفضيل قراءه الحاء على التسييم والتكليف فنفى  
 من فضل الحاء مطلقا ومنهم من فضل التسييم مطلقا ومنهم من فضل فقال التسييم  
 للمنفرد افضل والحاء لا يام فضل ومنهم من ساول بينهما ولا يؤخذ به في تحقيق ذلك  
 لاننا في هذا البحث في هذه الزمان معزل الرابع لو نسب القراءه في الركعتين الاولىين  
 يتعين القراءه في الباقى او هو باق على التخيير قال الشيخ بالاول بناء على ركنية التسييم  
 على جميع الصلاه فلا يجوز اخلاوها منها ولعمري قوله عليه الصلاه الا بفتح الكتاب قال  
 الاكثرون بالثاني في سقوط التبعين القراءه بغيره فلهذا فبقي في الاخيرين على الاصل  
 ونسب ان القراءه في الاولتين لا بعارضه لاصالة ثبانه وهذا هو الاقرب وينبغي على  
 هذا لو دخل المأموم على الجماعة وقد سبقه الامام بالاولتين وذكر المأموم معه  
 الصلاه فلهذا يتعين على الامام قراءه الفاعله او يتعين على التخيير فعلى مذهب الشيخ لا يصح  
 له التسييم بها فلهذا صلاه المأموم عن قراءه الفاعله ولو قيل فترجع على قوله بوجوب  
 القراءه

القراءه على حدها بحيث لو لم يقرأ الامام وجب ان يقرأ المأموم من الباقي كان  
 حينئذ عذرا لما في مالوكات صلاه المأموم ثلاثه او اربعة ولو كانت ثمانية  
 تعينت القراءه على الامام والا فبقي بقا التخيير لهما وان خلا مجموع الصلاه عن القراءه لكان  
 ليس بركن عندنا فلا يضر تركها اذا عرفت ذلك فاعلم ان التسييم المذكور يروي  
 عليه واجبات اربعة **أ** ترتيبه من اعين المقهوره المقول من النص بناء على تعينه  
 لانه لو اخل به لم يكن اشيا بالمأموم على وجهه فلا يكون محزيا وهذا الشرط  
 ساقط على مذهب ابن ابي عمير لعدم وجوب من يوقف عنده **ب** الموالاه  
 فيه بمعنى يتابع الفاظه فلا يكسبه في اثنائه بنية القطع ولا بدوفا ولا ياتي بشي من  
 غيره في اثنائه فلو فعل ذلك عمدا بطلت صلواته ثلثه للمأموم **ج** كونه باللفظ  
 العربي فلا يصح ترجمته لورود معنى النهي باللفظ العربي فلا يصح تغييره ولا ايجبا  
 هكذا بالواجب على وجهه **د** اضافته فلا يصح المجهر به وان كان في المجهر لانه بدو  
 الفاعله والافقات واجبه فيها في اخر الصلاه فالحكم خلاف المأموم فلهذا اختاره  
 المصنف وكثير من المتأخرين وقال ابن ادریس يجوز جهره لان الهدل لا يجب ان يكون  
 مماثل للمهدل من كبر وجهه والنص بالافقات انما ثبت في القراءه والتسييم ليس بقراءه  
 فلا يدخل في عموم النص فيبقى على حكم الاصل فيجب الكلف فيه وليس بعدا في الصواب  
 الا ان الاول اخوط يحصل بغيره اليه به **قوله** القيام اجمعوا على انه واجب في  
 الصلاه وجز من اجزائها بل وعلى انه كمن من ادائها واثار اليه في الكتاب العزيز



يقوله وهو موافق لما تضمنه الفتوى انما يكون في الصلاة لوجوب جهله على الخفيف  
 الشرعي ولا من القيام فيه امر بالقيام في الصلاة ولا من وجوب لكن يرد هنا سؤال  
 وهو ان القول بركنية يتلزم بطلان الصلاة بركنه وبزادته وان كان بطلان ذلك  
 هو معنى الكون مع اجاعته على عدم ذلك فكيف يتم القول بركنية اجاب بان المراد  
 بركنية ركنية بمعنى لا ركنية كل فرد من افراد اذ قصد الركنية في الجملة  
 حاصل او يقال ان المراد بالركنية عدم جواز اخلا الصلاة منه بحيث لو حصل الكلف  
 غير قائم ناسيا بطلت صلواته وقد حقق بعض المتأخرين مشقة في الصلاة  
 وبين كيفية وقوعه منها على غناء ان يكون شرطاً مطلقاً وهو القيام في البنية  
 ان يكون متدرجاً بين الجزو والشرط وهو القيام في البنية ان يكون ركناً محضاً  
 هو القيام في تكليفي الاحرام ان يكون فعلاً محضاً وهو القيام في القراءة ان يكون  
 متدرجاً وهو القيام في الفتوى ان يكون ركناً بذاً وهو القيام الذي يتحقق به الركوع  
 ان يكون جزءاً من الركن وهو القيام في الركوع فظهر في هذا انه تابع لما وقع فيه  
 فركنية ما دعه في الجملة لا بالنسبة الى كل فرد ولا الى كل ركنية فيها يعني  
 الشرط فان الشئ جاز ان يكون شرطاً وجوباً باعتبار ركنية الجملة لا باعتبار المصنف  
 ذكر احكامه من ذكر احكام الامور الثلاثة ثانياً الشرط وان كان الركنية في الجملة  
 على المشروط الا انه ليس مقصوداً ابتداءً بل بالفتوى الثاني والمقصود ان كان في ذلك  
 وبالمقتضى الاول هو الامور الثلاثة فلهذا تقدم الصلاة عليه وبعض المصنفين في الركوع

مختصة

في

يقدمه

بعد من عليها مراعاة لتقدم الشرط على الركنية وكل منهما ركنية  
 الانتصاب وتلك لان معنى القيام بركونه في الامر بالقيام امر به ففكر في ان  
 بالقيام ولا يحتاج فيه الوجود لان المعنى لا يسيئ بطلان الصلاة ولا انتصاب  
 لا يسيئ فاعتدك فالاعتدال اختيار مبطل للصلاة وحد الانتصاب اعتدال بقاؤه  
 من اصل الصلب الى الركبة حيث لا يكون فيها ميل الى احد الجانبين الاربع  
 الركبة فليست داخله في معنى الانتصاب فلا يصح اطراف الراس ولا رقبته حتى  
 يصير وجهه الى العوف وكذا ميله الى احد الجانبين الا ان الفرض ورد باقامة الفرض  
 وحمل على الاضيق له اما لو كان مخياً خلفه او عارضاً وحققه من رقبته عن  
 الانتصاب فام على قدميه الى حد ما يمكنه وان كان على وجه الركوع وان ينقل الى  
 الجليبي ليعوم قوله عليه السلام ان امرهم بامر فائق منه بما استطاعه وقول علي  
 عليه السلام ما يذكر كل كلمة لا تترك كلمة **قوله** الاستقلال هذا ايضا  
 عليه فان الاعتدال على غيره لا يصدق عليه انه قيام بنفسه مع انه مأمور بالقيام  
 والخطاب منوجه اليه فلو استعان فيما هو مأمور بفعله لم يصدق الاثبات  
 به لان ذلك لا يخرج من فعله في السلبية فيكون الجرح هو العلم الثامه مع ان البطلان  
 منه ان يكون هو العلم الثامه هذا خلف ولا فرق بين ان يكون ذكر الغيب  
 يستند اليه الفعل حقيقة كالادي او جازاً كالجدران وشبهه ونعني الغيب  
 الذي يكون جزءاً من العلم الثامه في الاستقلال هو ما يكون بحيث لو سقط

لا يشبهت



سقط العتق عليه ولو كان لا لذلك لم يضره لأنه جسد لا دخل له في العلية نعم  
 لو لم يكن من القيام المذكور كان قطع الحديث المتقدم بل ومنه قد عرفت على الجلي  
 وصار تخفيفه من جهة الشروط التي في الواجب عليها وقرب التوصل  
 اليه ولو لا حركه لم يوجب ما لا يتم فيه المطلق **قوله** الاستقرار  
 لما كانت الدعاء مشروطة بان لا تقدم وجب على المتكبر ما عاده ليكون فيه  
 بحيث لا يتغير عند التحريك وليس وجوب اليمين المذكور لأنه ما في جميع  
 الصلاة بل ذلك تحريم حال القيام حال القراءة فلهذا جعل المصنف الاستقرار الذي  
 هو معنى اليمين في المكان من جهته واجبات القيام ودليله بعد الإجماع ان  
 القيام المأمور به وان كان متعلقا مع الحركة لأنه يتعدا شفا حده بتعدد الآلية  
 والمأمور به ما هو قيام واحد شخصي والمكان من جهة المستحضرات فلا بد من وجوب  
 ليحقق تنفصه لكونه ثباتا مأمورا به على وجهه فلا يقع من ثباته مما هو مفاد  
 لذلك كون الميعين كالمشي ولا اضطراب والتأجيل والحركات الاضطرابية المتأخر عن  
 السمت أو المغير للموضع لأن الأمر بالتأجيل هو ترك اعتداده أو بطلانه أما الصلاة  
 على الوجه المأمور به وما لا يتغير عليه القدمان معطفة المصنف على الاستقرار بحيث ان  
 يكلف احد منهما مضاد له فابطل الصلاة على الوجه وان كانت معقولة وكذا  
 البطلان في كل ما لا يحصل معه الاستقرار المذكور مع الاختيار لا مطلقا فالحديث  
 والراكب على الوجه الغير المتكبر من ذلك لا يبطل صلاته لعدم الحديث  
 وينتبه

وينتبه في الاستقبال ما أمكنه والظاهر ان المنع في الدعاء على الارض مخصوص ما  
 لغرضه لو ردد النص في التأمله يحوز حملوا عليها حيث توجهت رطلهم  
 من جهة ذلك حال السجود وهو صريح والمعنى في ذلك على ما لا يخفى ان تقع  
 الصلاة في مكان اتخذ للقراءة عاده **قوله** من الصلوات التي شرطت ومن  
 هذا الأصل تنوعت هذه الفرع فمنع من الصلاة على الرجلين وقف وسار به  
 وان كان في حمله ومنع من الصلاة في الارض في العتق عليه كمنه في الغفيل  
 والنهج والقطي الكثير وأما ذلك ومنع من الصلاة على الارض وهو على خشب  
 معلق بأجبال تحت سيقف وشبهه أما الصلاة في السيفيه فان كانت سائره  
 فامنع فيها داخل تحت الأصل المأمور به وان قف في الماء فجزأ الصلاة  
 فيها اشكال حوطه المانع ولو كانت على اليابس فامنع قطعاً لمصلحة الاستقرار  
 عاده وعند كلهما مروج الاختيار ومع الاضطراب لا يمنع **قوله** ان يتقارب  
 القدمان هذا معلوم من معنى القيام او صدق حقيقة القيام مع توقف عليه اذ  
 تباعد القدمين يخرج عن حقيقةه وهذا التقارب والتباعد ليس لهما حقيقة شرعية  
 يرجعان اليها فالمرجع بهما إلى العرف فالتقارب يخرج عن هذا القيام عرفاً يبطل الصلاة  
 عنه هذا للقيام المأمور به وما لا يخرج عن هذا القيام فهو التقارب المعتبر ولا خلاف  
 في ذلك **قوله** ولو جرح عن العلم اعم ان يبيع ما ذكره من الشرطية **قوله**  
 في حال القيام مخصوص بحال التقرب وما حال الجرح فلا يفسد الصلاة بل نفس



الشرع على الايمان ببطله فالجائز عن القيام بنفسه او بمعتد اعلى عنه ولو وجبنا  
 الى هذا الركوع في شئ من الصلاة تنقل الى الجلوس فيبطل جالسا الا انه لو جاز عن القيام  
 للقيام خاصه وتقدر على القيام للركوع جالس قاربا فاذا فرغ تمام معتد لا يحل له الركوع  
 كون الركوع عن القيام فلا يسطر الجهر عن القيام للقراءة لتغايرها بل لو قدر على  
 القيام للركوع قام ولو الى حد الكبر لعدم الايقظ المبسور بالمجوس وهذا القدر  
 العجز جرح معتبر شرعا ويرجع فيه الى نفسه فليكن بالاول وجعلوا هذه اذا صار  
 بحيث لا يقدر على المضي مقدار الصلاة واستند فانه لم يرويه غيره من هذه الدلالة  
 ولا سلمه الطريق المشهور الثاني بقوله تعالى لا الايمان على نفسه بجبره ويرجع  
 فيه الى ما يجده من نفسه اما لو جاز عن القيام بمقدار الحمد واليسره معا وقد روي  
 القيام بمقدار الحمد خاصة ففي ترجيح استغلا السوره والصلاه قايما والايمان بها و  
 الصلاة جالسا قولنا في قولهم الاول لا تقدم من ان وجوب السوره مشروط بالا  
 ختمها لا مطلقا فاذا جاز عن الجلوس على ترتيب القيام بحيث لم يتمكن منه مستغلا  
 ولا بمعتد اعلى عنه انتقل الى الاضطجاع فاذا جاز عنه انتقل عنه الى الاستلقاء  
 من غير ان يثبت العجز بعده عن حال الثاقل لان المستلقي لا يسي ثاقل الشئ  
 من الاعمال خصوصه على القول بان اليكوت عديم او على القول بان الاكوان  
 خبير بان فيه املوك فان اليكوت مستك وجودها او كانت الاكوان خبيره كانا على  
 نيلها وهو تحت كلامي اما الاضطجاع فهو يهدف عن فاعلى الايمان والايسره وكل

بينهما

بينهما ترتيب طاعة المصنف فلما عدم الترتيب فيها فنفهم من الاضطجاع على انها  
 فاذا عجز عنها معا استلقى والمشتد حاله البراءة وصدق ابي الاضطجاع عليه  
 خلافة جرحه في البيت في بعض المصنفات ترتيبت الايمان على الايسر فتنقل  
 بعد العجز عن الجلوس الى اللياقين مستقبلا بقا في يدونه القبلة كما لو صرع  
 في الخلد فاذا عجز عنه انتقل الى الايسر مستقبلا فيه كالاول وبعد به يستلحق  
 فتجسبت مما رايته من تصحيف الروايات فوجدت روايه مصرجه فذلك وان  
 كانت غير سلمه الطريق الا انها وجه ترجيح مع موافقتها لمقتضى العقل لا تنور  
 في الحكمه ان الميا من بها قامت الميايين وانما جرحه الذكر والجايز فتنزل الاتي  
 لزيادة قوله تعالى فاسمع بقول الشرح على فقبيله الميا من فلا جواز العمل بالترتيب وذلك  
 في الاستلقاء من اعلاه به المفضل الاقرب نعم لم اعاه الاستقبال **فولس** فان خفا  
 ثقل لما وجب الموالاة في الصلاة وجب البناء فيها على المفاضي فلا يجب الاستقبال فيغير  
 الاحوال وهو من ذهب الاكثر لان العمل به الوقوع لموافقة الامر وهو يقتضي اجزاء  
 هذا انما يتصور في حاله الخفة فان الما في من الصلاة لم يتبع على الهيئة المعتبره فاحتل  
 الاستقبال ما في حال الثقل فانه يبين قطعا لوقوع الما في على ما هو معتبر شرعا عندنا  
 اذا كانا النغير لا في حال القراءه سبوا كان قبلها او بعدها فلو وقع في اثنائها قال  
 المصنف تنقل فارقا اذا كان من الاعلى لم يلاذي كالا شغال من القيام الى الجلوس  
 والا شغال من الجلوس الى الاضطجاع وسبكت لوانتقل من الادنى الى الاعلى ووجهه

ارسل  
 مقالة  
 له



ظاهر من حيث انه في الثاني منتقل الى الحالة العليا التي هي اصله فيرتب وجوبه  
 محققا له وفي الاول منتقل الى اصله في بادركه من كان اولى وقال اخرون  
 ينتقل بها كذا في الحالة التي تقتضي الاستمرار لظنهم ان تغير الاوضاع يخرج عنه  
 وليس الاحتياج الى الانتقال في الاستمرار فيه حاصل فالأقرب البناء على ما في مسند  
 سفيان الثوري رحمه الله ان تقدمه في جواز القطع هنا يخرج في دليله ولا بد من  
 بتمام الغزاة لانها من باب الاجزاء **قوله** الركوع الركوع في الغزاة والاشارة  
 كذا ايضا لانه علم الغزاة الا انه يقتضي فيه ما يغني عن خاص الى جهة معينة فترى حيث  
 كفاه ركيبه لو رددت النص بذلك من الشرع وهو واجب في الصلاة اجماعا واليه  
 الاشارة في الكتاب العزيز بقوله واركعوا والامر للوجوب فيصدق في باقي  
 فكذا انما في الركوع واجب ولا يفي منه في غير الصلاة بوجه فاختص الوجوب  
 بالصلاة والضعف ثابتة بصحة الامر المذكور والكبري اجماعا وركبته ثابتة بالاجماع  
 والروايات مضمومة به وليس من شرطه وضع اليد بين يدي الركبي لمحض حقيقة  
 بالاجتماع وضعها في واجب والروايات مضمومة بذلك ولا اعلم فيه **قوله**  
 والركبة ان تقف الا حجاب على وجوب الذكر في الركوع واقتلعه في تعيينه على هو  
 لفظ التسبيح وهو مطلق الذكر المثنى لثبوتها في بعضها بالاول يستفاد الى ما في  
 من رواية سند صحيح في الصحيحين صلى الله عليه واله انه قال لما نزل قوله تعالى فسبح  
 ما سبح بكل العظم قال اجمعوا في ركوع عيسى وما نزل سبح اسم ربك الاعلى قال

في الركوع

ان تضل

اجعلوها

اجعلوها في سجودكم ولا منعه من حجب فتعين له ولا صلى الله عليه وسلم  
 ذكر في سجودته في الصلاة اليه صلى الله عليه وسلم كما في قوله تعالى ومن طريق الاحباب  
 رواه عنه في كتابه في ما كان من الغزاة عليه السلام وهي صورة جبين التسبيح  
 المذكور وقال اخرون بالثاني **قوله** انما رواه الهشام ما في  
 عن الصادق عليه السلام قال لا تخشى ان تقول في الركوع في الركوع  
 والسجود لا اله الا الله والله اعلم واخبرنا عن الصادق عليه السلام بكل هذا في الله  
 وعندنا في التعليل اي ان العلة في السجود  
 فيه معنى التاكيد وهذا قول لكن القول بالاول يحيط بطول يقين المرأة  
 به والواجب هو سبحانه ربي العظم وعنده فليست بذاتية فيه فخلو الرواية  
 عنه نعم لو اضافها جميع واعتقد العجوب وصير وجوبا وجوبا غير اياها لفظ  
 سبحانه الذي فليست هو اجزا كما في غير ذكره لصدق اي التسبيح عليها  
 له فخلوها في رواه الهشامان **قوله** انما رواه الهشامان في  
 من التثنية وبين التسبيح الكبري وحسب اجزا الواحدة الصغيرة المضطربة وتعين  
 به المربعين والمستحق كفاية قوت الرفعة وخوف خوف الوقت وما ذكر  
 من هذا التفسير على كذا **قوله** لا حجة في الركوع ان يكون باللفظ  
 العربي فلا يصح ترجمته اختبا واما معناه للبيعة التي ولعوم خلوا ولا يخفى عليه  
 النظم اذا افاق الوقت اقتضى على ما علمه منه ولا تترجمه لان العلم بالتكليف متايق علم



الاثنان به لكنه مشروط ببقاء الوقت فاذا انقضى فعل ما ليس من المأمورية بحافظة علي  
 المصلحة الناشئة من الوقت وكذا تحت مولاته بتتابع الفاظه المتتابع المعهود عرفاً  
 فيبطل ما يكون في اثنائه اذا خرج به عن الحد المتعارف وكذا لو قطع ما قد قاله  
 خارج عنه فيه لعدم صدق اسم المظلاله حسد ولا بد من ايقاع طاعة الركوع في الزمان الذي  
 يتبع فيه الركوع حاله الا جئنا اليه بالطائفة لوجوب الاثنان به مقتضى النفس فلما  
 بد من الركوع بقدره فلا يصح انشروع فيه حال حركه الا جئنا بحسب يتبع مقتضى  
 عنده ولو سيرا والامكانه حين الاخذ في الرفع ولو سيرا لعدم حصول قسبي الركوع  
 حسد وكل ينظر صلواته لو فعل ذلك الذي يقتضيه الدليل مع بد هذا المستظهر  
 وتبين لا ينظر بد بعيد حاله الطائفة لانه لا ما فعله ولا الاعتداد به فاذا فعله  
 وهو ركع فقد فعل المأمورية وهذا على تقدير صحة انا يتبع في البدلية لا في  
 النهاية لكن الاقوى البطلان مطلقاً ولا بد منه من التلطف به كتعلق النص  
 بذلك وان التصور القلبي لا يصدق عليه اسم الركوع فاللغة وحدها بما به  
 نفيه ان كان صحيحاً لسمع خالياً من العارض اما لو لم يكن كذلك رجع فيه الي  
 التقدير حيث لو خلا عن المانع لسمع **قوله** رفع الراسي لما كان الركوع  
 خفيفاً في الاثنا وكان السجود واجب بعده فلا فضل وكان وجوبه عن قيام  
 وجب دفع الراسي من الركوع ليكون الهوي الى السجود عن قيام فلا بد من الاعتدال  
 بعد الوقوع حتي يرفع الاعضاء الي حالها كما كانت قبل الاثنا لدلالة النص على ذلك  
 واجماع

واجماع العقلاء عليه الا غا ذ منهم لا اعتداد بخلافه فعلى هذا الوهي من غو  
 وضع بطلت صلواته مع العدل لا مطلقاً بل على عدم ركنه هذا الرفع وان  
 ليس جواز الركوع بل ولا من شأنه بل هو من واجبات الصلاة وهي  
 صائر افعالها مع الظاهر انه شرط في السجود لو وقع النص لوجوب الهوي اليه حتي  
 ان بعضهم ذهب الي وجوب التقصد بذكر الهوي الي السجود وانه لو لم يقصد به  
 بطلت صلواته والظاهر ان الواجب ان لا يقصد به غير السجود لا حاله الواء من  
 وجوب التقصد الخاص به فيما فرق ولا بد من هذا الرفع من الطائفة التي هي  
 يكون بين الركعتين اعني حركة الرفع وحركة الهوي ليقين الفعلان به وليس  
 له حكم مضبوط شرعاً بل ما يصدق عليه محلي السكون فهو محل الواجب وانما  
 وجب ذلك لان قائل الركعات يخرج عن الطائفة والنص تطوق بها وهي تعني  
 السكون فاذا لم يبق به لم يأت بالمأمورية وكذا انه لو طول هذا السكون حتي  
 خرج به عن كونه مصلياً بطلت صلواته قطعاً لما تقرر من وجوب المصلاة فالبطلان  
 المخرج عنهما من جملة المناقبات وسياقي تحقيق ذلك ولما كان هذا السكون المعبر عنه  
 بالطائفة ليس بركن على ما هو المشهور لم يكن حركة شيئاً مبطلاً للصلاة بل على الاصل  
**قوله** السجود السجود لغة العوض قال الشاعر في الآم فيها يسجد السجود  
 وفي الشرع عرف بعضهم بانه وضع ثياباً مكشوف من الجبهة او ما يقوم مقامها  
 وهو واجب في الصلاة للاجماع ولصيقه الصلوة على وجه وجوبه في

الراي الثاني

سوال  
القول  
معامله



قوله تعالى ادكروا واسجدوا وانما نه لما قربته بالركوع عليها انه اراد بالسجود في الصلاة  
وكيفية ثابته بالنسبة فان الروايات التي حكى عن بعض من وعلمه انتفاء الاحقاب  
والركنية ثابته في جملة الاقوال واحد من اجزاءه لان جزء الركن ليس بركن  
ادلا يجب ان يعطى جزء المركب كونه فابجده الواحدة ليست بركن علي ما اشتهر  
بين الاحقاب **قوله** السجود على الاعضاء لما كان السجود هو ومنع الجبهة على  
الارض ذكر ما تم فقتضه به والذي جاء في النسخ الاصل من السجود على راسه ان راس  
عده في الرواية فقال هو الجبهة والكتفان والركبتان وادبها برأى جلين واحدا  
لا نق ثابته ونسب على نه سنة وان السجود فرض فهل يدل ذلك على انه حقيقة  
السجود لا تتم الا بهذه المكونات فتكون اجزائه او هي شرطي في صحته وهو  
حقيقة في وضع الجبهة او ليس واجبات منه واسمه مخصوص بوضع الجبهة  
كله فتملكن الاقوي الثالث لان الظاهر من المذكور ذلك لا يقتضيه الجبهة  
ويتفرع على هذا الاحتمال بطلان الصلاة لو اخل بواجب منها عدا او ساءا على  
الاختلافين الاولين لان الاحتمال بوجوبها اخل بالسجود لطلان الركن الشرطي  
بطلان شرطه وجزه وعلموا احتراؤه لا يطل يحصل ما فيه السجود بوضع  
الجبهة **قوله** يمكن الاعضاء لما كان الكون والكان عن راسه بالمصلي  
وجيب ان يكون السجود عاجلا في مكان اعد للقرار كما تقدم لمع هذا المباد  
عليه فوجب هناك ان يكون اعتداده على السجود المكون من

مكننا

مكننا كل عضو منها من الممكن ان يثبت يكون ثقله عليها اجمع فلو تخالفا عن شي  
منها وجعل اعتداده على الاخر بطلت صلاته لعدم اتينا نه بالبور به لانه ما مور  
بالسجود عليها اجمع والامر بذلك يقتضي ثباتها فيه الثاني ان يكون وانما  
للمذكور على شي يمكن من الاعتماد عليه ليعمل الاستقرار في المكان الذي هو شرط  
في مجموع الصلاة ولو سجد على ما يمكن ان يكون بطلت صلاته لاختلافه بالشرط  
خلال الشرط اخل بالشرط **قوله** ووضع الجبهة قد تقدم في بحث  
المكان ان السجود انما يصح على الارض او ما ينبت مما هو غني مأكول او ملبوس كان  
فلا بد في صحة الصلاة من وضع الجبهة على شي يصح السجود عليه شرعا لكون اتينا بالشرط  
خلو وضعها على غير ذلك بطلت صلاته قطعا وبطل من هذا الشرط على كونه ما  
وضع عليه جبهته فامنع الوضع عليه فلا يصح عليه الوضع مع جهله به او مع ظنه  
وكذا لو كان شاكا منه بالاقوي لان العلم شرط وكذا لو علم وشك في انه من جنس  
ما يصح السجود عليه ام عدم حصول العلم **قوله** مساواة سجدته هذا الحكم  
ما وقع عليه الاتفاق لاشتراطهم التكسبي في السجود ففي زيادة السجود على الموفق  
لا يصح التكسبي وفي زيادته الموفق على السجود وان هذا التكسبي لان تلك الزيادة  
زيادة على النفس اذ هو ليس ما سوي في التكسبي مما يزيد عن مقدار هو غنة فلهذا  
وصفت المساواة بينها لموضع الرواية نعم لو كانت الزيادة في الحل او في  
السفل بمقدار ثبته موضوعة على كبريطوجه لثبت يكون مقدار ربح



اصابع مضمومة فما دون لم يعرف كما هو منطوق الرواية وما زاد بعد ذلك مطلق  
 قطعاً وعلا بـ من اعاد ذكره في باقي الاعضاء اقل على نفس لكن الاجزاء المذكورة  
 يتبين براه الزم مع **قوله** وضع ما يصدق عليه لما كان المأمورية وضع  
 الاعضاء السبعة المذكورة وقد بينا في الشارع ما سمي بالملكون وجب على المصنف  
 ان يقرر ما يكون اتي بالماوريه وما كانت هناك من جهة وجب عليه ان يضع  
 من كل عضو ما يصدق عليه اسم ذلك العضو عرفاً ولا يجب عليه وضع شيء من جميع ذلك  
 العضو لان الامر المتعلق بالجماع يحصل حقيقة بما يصدق عليه اسم الجماع فلا يجب بالكل  
 على ذلك لاهل البراءة له وضع منه ما لا يصدق عليه الاسم عرفاً مطلقاً لا ينافيه  
 خلاف مقتضى الامر بالاجزاء عن المأمورية وهذا الحكم في الكسبي وايضا في الرجلي  
 لانواع فبعضها التراجع في الجسد والكسبي فاجب من الجسد فقط والذراعين  
 اعني ما بين الجاهدين الى القفا وهو بعضه قدرة بالخرز من السبي وكل هذه  
 حكيات لا دليل عليها فالاقوي الرجوع الي ما ذكرناه واما الكسبي فظاهر السيد الموصي  
 اعتبار الزندني لورود النص بالبريد ولا يصدق الاسم بدونهما وهو ضعيف جدا  
 لان اليد حقيقة في جميع اجزاء من الكسبي الى الاصابع وفي الشئ تطلق تارة على المرفق  
 الي الاصابع وهي يد الموصي وتارة من الزندني يد الممتنع وتارة من مفضل الاصابع  
 عاين الرواية وهي يد القطع فايها اليد شاعرا وضع على جميعها في الرواية لا في  
 اسم الكسبي علمنا ان المأمورية بوضع الكسبي فلا بد من وضع ما يصدق عليه اسم الظاهر  
 انه في

سبحان

انه من الزندني الاراف الاصابع وشرح هذا بخبر وضع الزندني من دون الاصابع او  
 وضع الاصابع من دونها ذهب العلامة في النهاية الي ذكر اعتمادا على اسم اليد ومقتضى  
 على كل واحد منها والاعراب عن غير ذلك لثبوتها في احد ما عن الاحكام التي صدق اسم الكسبي  
 كل واحد منها مقتضى اهل العلم صدق على مجموع فيعين وفيه لتعلق المأمورية وهذا الاجزائي  
 لو فهم الاصابع الي الكسبي واعتمد عليها او اعتمد على رويي الاصابع من دون وضع الزندني اما  
 لو اعتمد على ظهر الكسبي لم يكن كما طعنوا الظاهر نعم لصدق الاسم الا انه لم ينقل فلهذا  
 النبي صلى الله عليه واله وقد قال صلوا كما رايتهم في اجلي وهو انما اعني في الصلاة على  
 باطنها ولانه اجزائي ليقول البراءة مع ما ذكر فيه فالحديث فيه كما تقدم في الركوع  
 الا ان الاجزاء من علمه سبحانه ربي المخطئ والاعلي واما بخبر ما فيها كما تقدم  
 الكلام في العلمانية واعتراض العونية والمقالة واسماء نفسه كما هو **قوله**  
 دفع الراسي منه تدبره على وجوبه بطا بسجدة الاولى لوجوب السجدة الثانية  
 ولا يحصل مفهومها بدون الرفع من الاولى فوجب تحصيلها للثانية وليس هو فوجب  
 الاولى لصدقها بدون ولا للثانية لانه شرط فيها والشرط لا يجب دخوله في المشرط  
 ويجب العلمانية في ذلك الرفع النص عليها ومماها كما تقدم في الركوع وليس الرفع  
 والعلمانية من الاركان قطعاً لعدم النص وما قوله ولا يجب في رفع السجدة الثانية  
 لثبوتها فيقول قوله بالثالثية من فوق ويكون راجع الي العلمانية ويعبر عنه  
 لا يجب العلمانية في الرفع من السجدة الثانية لاجلها على المشهور بين

فها



الاحكام على الظاهر ان وصفت بعد ذلك الوقع فافهموا لاجل التفتيد كما  
 في الوكعة الثانية من الثانية والثالثة والرابعة من الثانية والرابعة فاما  
 تحت الظاهر من الوقع من السجدة فيها بل لا يجب الجلوس في هذا الوقع  
 بل يجب ان يقوم بعده من غير جلوس لاجل براه الزنه وبعض اصحاب يقول  
 بوجوب الجلوس في الثانية بحيث ينطق النبي صلى الله عليه واله بذلك ولا يخفى فيه  
 لكونه عليه السلام لا يقال الطبيعة او انه اوله فعل في بعض صلواته ولو كان وا  
 لا اوم على فعله لم ينقل ما كان على النوب ويحتمل ان تقرأ بالياء المشناه من تحت  
 ويصور اجماعا الى الوقع ويكونه التقدير واجب الوقع في السجدة الثانية لاجلها  
 بل لاجل القيام لاجل التفتيد كحصول من السجدة بوضع الجبهة فالوقع  
 لا مدخل فيها وحمل كلام المصنف على الاول انيب اما اولها واه السجدة  
 الاولى في هذا الحكم فلا وجه لتخصيصه بالثانية ولما ثانيا فان في جملة على الاول  
 بيان للتخالف الواقع في ذلك الحكم فتكتفي الثانية واما ثانيا فان تعديه واجب  
 اللفظ على الاول احسن في العبارة لا نسعنا لاجب الظاهر في الوقع من السجدة  
 الثانية ولما على الثاني فتعديده لاجب الوقع في السجدة الثانية فيصير في الجلوس  
 حكمه **قوله** تشبه السجود هذا مما ثبتت بالنسبة فالواحد غير مجزئ اجماعا  
 والزايد على الاثنين كذا لان ذلك مخصوص بحال العمل فلو زاد او نقص  
 واجله سهوا لم يتطاول صلاة على المشهور بناء على ان الركعتين لم يجمعها

في الوقعة الثانية والثالثة والرابعة من الثانية والرابعة فاما

وجوب الركعتين

الشك  
 بلغة متقابلة

وجز الركعتين ليس بركعتين فالواحد ليس بركعتين ويذكر جات روايات صحيحة **فعله**  
 التفتيد التفتيد من الشهادة وهو معنى العلم لان الشاهد للشئ هو العلم به كانه مشتق  
 من الشاهد التي هي احوال العلم القوي وهو واجب في الصلوة وجزمنا اجماعا لانه  
 ليس بركعتين اجماعا في الثانية يجب مرة واحدة بعد الثانية والثالثة والرابعة مرتان احدهما  
 بعد الثانية والثالثة بعد الثانية في الثانية وبعد الرابعة في الرابعة ثبت ذلك بنص الروايات الصحيحة  
 واجماع الفقهاء وعليه ولا بد من وقوعه حال الجلوس فصار الجلوس واجبا لاجل لانه شرط  
 فيه لوروده في الروايات ولما كان التفتيد اذ كان متطعنا من الشارع وجب الجلوس لاجلها  
 وجب السكون بقوله لا يجلس مستمى الجلوس ولما كان التفتيد مشتق من الشهادة والشهادة  
 في عرف الاصطلاح هو الاتيان بلفظ الشهادة وجب مراعاتها ولما الشهادة بالوحد  
 والشهادة بالرسالة فلا يقوم غيرهما مقامهما وان ادى محتاجا لتعلق الامر بهما ثم  
 يجب بعدهما الصلوة على النبي ودليل وجوبها بعد اجماع الاصحاب قوله تعالى صلوا عليه  
 والامر للوجوب فيصدق قياس هكذا اشئ من الصلوة على النبي واجب ولا اشئ منه غير الصلوة  
 بواجب يتبع ان الوجوب في الصلوة والصغرى ثابتة بالامر المطلق الدال على الوجوب المطلق  
 واما الكبرى فلا صلا للبراة من الوجوب في غير الصلوة فيختص الوجوب بها وفي الكبرى  
 منع لوقوع الخلاف في وجوب الصلوة عليه في غير الصلوة فن قال بعدم وجوبها في غيرها  
 فقد سلم كونه الكبرى ومن قال **لوجوبها** في غير ما منع كونه الكبرى وقد ذهب الى ذلك  
 جماعة لصوره الامر المطلق فقال بعضهم بوجوبها في العمرة وبعض قال في كل مجلس

انية



منه واخره قالوا يوجد كما ذكرنا فليكن الشك في ما يطهر من زبد قد رده ان المقود  
 من الامر ذلك وانفق الاصحاح على وجوب الطهارة على الال في التشديد  
 معاجلة الصلاة على النبي صلى الله عليه واله يتعاليه بل وجوزوا الصلاة عليهم  
 لا يتعاليه في الصلاة ولم يزل يقولون كثره عن اهل البيت عليهم السلام  
**قوله** عتبة لما كان المنى ورمى الشارح في باب الشهاد بالفاظ خافه  
 وكانت تلك الالفاظ باللغة العربية وجب من عطفه فيكون اثباتا بالماور  
 فلا يترجمه اختيارا سواء لفظ العربية او لم يعلم بل يجب عليه الاشتغال  
 بتعليمه حتى يضييق الوقت فيصلي ويأتي بالذي علمه وان لم يعلم شيئا  
 منه انقل التي ترجمته وكذا الكلام في وجوب ترتيبه ومعاذ الله ان ذلك و  
 جد بانه معلوم بما سبق ولهذا وجب ان يدعى فيه اللفظ المتقول في  
 من الشارح الاستدلال الصحيح فلا يجوز التقدير عنه ولا تديله ولا ادخال شيء  
 منه فيه ولا كان مخالفا لما مورته وارجع ما بلغنا من الروايات وما  
 ثبت سنده عننا في هذا الباب روايتان اوجهما تشهد ان لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له واشتهر ان محمد عبده ورسوله اللهم صلى على محمد وآل محمد  
 وهذه الروايات في المشهور والعمل بها هو المبرور للزينة فينبغي ان وقع الاجماع  
 على جواز الثانية تشهد ان لا اله الا الله واشتهر ان محمد رسول الله اللهم  
 صلى على محمد وآل محمد وهذه الرواية يجوز العمل بها لصحة سندها وكونها

الكني

الاكثر بها ويكون الكلف خيرا في التيان بابي الصغين واربعا اقراره تعين للوجوب  
 الا انه يجب ان يراعى فيها هذه الالفاظ فلا يبدل لفظا منها بغيره كانه يقول  
 لفظا شهد بان لا اله الا الله او لا يتبين او لا يتبين او لا يتبين او لا يتبين  
 وكذا الاخر لا يستقام لفظا شهد بان لا اله الا الله او لا يتبين او لا يتبين  
 حصل به المعنى وكذا الاخر لا يستقام لفظا شهد بان لا اله الا الله او لا يتبين  
 الا ان فيقول تشهد ان لا اله الا الله او لا يتبين او لا يتبين او لا يتبين  
 خلافا للمعنى به المستلزم للقيام في العبادة اما قوله ولو ترك وحده لا  
 شريك له او لفظ عبده لم يفي في تمامه ان يكون اشارة الى ما ورد في الرواية الثانية  
 فان الواجب فيها ان يعطى لها ما يكون ما ذكره محمد بن يحيى او لفظا شهد  
 المشهور من ان المصلح محمد بن يحيى الصغين في قوله ان يكون اشارة الى قوله  
 اخرى في ذكرها بعض الاقطاب اوجهما تشهد ان لا اله الا الله واشتهر  
 ان محمد عبده ورسوله ويصير الكلف خيرا في التيان بابي الصغين واربعا اقراره  
 نايضا اني به كان محريا وهذا ضعف غريب لعدم تضمن الروايات به  
 وعدم اشتقائه فالاعتقاد صريح على المشهور **قوله** التبع النبيل  
 تفصيل من السلام واشتقاقه من ايلامه من الاغات فهو مشتق من الوفا  
 وصار من العرف تحية قال تعالى تحيةهم يوم يلقونه سلام وفي الشرح هو اللفظ  
 الموضوع لتحليل المصلي من الصلاة بمعنى انه يحل له ما كان جوا ما عليه



بتكليفه الاجرام من الاعمال المباحة للعلاء وتختلف الاحكام في لانه من  
 جملة الاعمال الواجبة في الصلاة فيكون في انفسها وهو من منقولاتها وكلما  
 قتال الاكثرون بالاول ولهم عليه دلائل كثيرة واجبت مداومة السلف  
 على فعله بحيث لم يفكر احد منهم في حال من الاجال ولو اضطرا لانه  
 لو تركه احد منهم لتقل كغيره من الافعال لم يتقل عن احد من الاعمال  
 السلام ذكر فتشده اعتنا به دليلا على وجوبه كغيره من اعمال الصلاة فان قلت  
 انهم يدومون على المداومة كما يدومون على الواجبات من غير فرق ومورد  
 العمل لا يدل على صفة قلت ان المداومة على الواجبات لا يتلزم المداومة  
 المخصوصة بواجدها فداومتهم على هذا العهد للعين دليل على تميزه بصفة  
 الوجوب وايضا في الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه واله في قوله عز وجل  
 التمسوا وجهي في الصلاة دليل على الوجوب ان خصوص المتبادر في الخبر دليل على  
 الاحتكام فيكون التقدير ان التمسوا مخصص في التكليف فلا يحصل بدونه  
 وكذا القليل فيحصل في التسليم فلو كان القليل خاصا بغيره لم يحصل  
 ذلك الاحتكام كما انفق في التكليف الوجوب كذا في التسليم من غير فرق من كون  
 احواله على الوجوب فمذكورة في مواضعها وقال اخرون ان الثاني واختاره  
 العلماء في اكثر مصنفاته ومنهذه الامم اذا اهل براه الزمة من الوجوب  
 حتى يرد النفس ولا يفسد قطعي فبقي الاصل بحاله قلنا لا يفسد ما لا يفسد فان  
 باعتماد

باعتماد الوجوب بحكمه يثبت البرهانه فان قلنا **الاحتكام ليس دليلا**  
 فلا يعارض احد كلفه دليلا **ان** المعارض لا يصلح ليدل على  
 جتناط وجده بل منصوصا الى الواجبات والادله المتقدمة لظن الوجوب بحكمه  
 الظن باعتماد الوجوب فلا يحصل يثبت البرهانه لا باعتماد وجوبه وحق  
 فخر الدين على وجوبه مما تقرر به شيء من التسليم واجب ولا شيء منه في غير الصلاة  
 بل يجب ينتج ان الوجوب في الصلاة اما الصغرى فله صيغة الامس الزالة على الوجوب  
 في قوله تعالى وسلموا تسليما واما الكبرى فلا جماع المكرب في صغرى هذا القائل  
 نظر لكونه يراى بالتسليم الاستيلاء والانتقاد فلا يدل على المدعي والجماع  
 على الظن الوجوب لكان الا حوطيه ولانه قول **الكثر قول** الحلو في له لكان  
 التسليم واقعا بعد التشهد وعرفت ان التشهد ما يقع الجاوس كان التسليم  
 ايضا كذا لما بينهما من الارتباط لوجوب ايقاعه باتفاق القائلين بوجوبه عقيب  
 التشهد ومن هذا وجب ان يكون بقدره وهو معنى الظاهر به يعني ما قلناه  
 في التشهد **قوله** احدا للعبارة التي الواردة من النفس بطريق الرواية فيقول  
 ابي اهل البيت عليهما السلام عبادتنا ان احدهما السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
 عليهما السلام المشهور في الرواية والذم وداه السيد المرتضى للاقتضاء  
 عليهما السلام ورحمة الله وبركاته وادعى انه سلام النبي صلى الله عليه واله مدعى للاجماع  
 عليهما السلام وابن الحنبل رحمه الله قال **السلام** عليكم وسنته صدوقهم



عليه عزنا ونعنه والمأمور به هو الذي لا يأتي به آت بالمأمور به يكون محمدا  
 واختاره المحقق في المعتبر وليس بعيدا من الصواب الا انه خالف المشهور  
 فان قال **قاسم** جازي الرواية فقولنا عليه السلام قلنا هذا مطلق قابل  
 للتفصيل متيقنه بالروايات الاخرى التي فيها تنقضي الفاظ الروايات وجوب حمل  
 المطلق على المقيّد عند انفارص الثانية السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 واكثر من نقل هذه الرواية القائلون بالانحياز لا يقتضيهما القائلين بالوجوب  
 بنقل الاوي ومن طائفة المصنف والاوي اوي فحيد الميرى للذهبه يقتضاه  
 العبارة الاوي العامة لاجتماع الكل على جزاء وان كانا من الروايتين فيجمع  
 الطرفين عندنا والكلام في ترتيب كلماته وعبرتيه ومعالاته كما سبق وان كان  
 بلفظ يوجب معناه لان النص اوجب مراعاته على نقل من غير تعميم لشي  
 منه اذ لو كانا المعتبرين المعاني لهما ترجمته لحصول المعنى معهما لكن الاجماع  
 على ما منع فقلنا انه الفاظ معتبرة في النص فعلى هذا الوجه ان الكلام لم يات بالمؤ  
 لورود النص بآله التعريف فاستأنفها خالف له وبهذا **قال** الاكثر والعلامة  
 بالملكوه قول الجواز نظر الى انه مأمور به هو السلام المطلق وهو حاصل مع  
 التكميل والاقوي المنع لصوله النص وكذا الواو بالوجه بلفظ الجمع ان يقول وجبات  
 الله ومحمد في البركات لو وجدوا متقالا مخالفا وبركته وما مثل هذه التفسيرات  
 كان يقدح بالبركات على وجهه ويؤخر السلام عن عليكم بطلت صلواته كونه غير آت بالمؤ

على وجهه

على وجهه **قوله** تأخير عن التشهد هذا ما وقع اتباع الاصحاب عليه لانه  
 مذاهب اهل البيت عليهم السلام اجمع ولانه يخرج من الصلوة ويحلل منها فيجب ان  
 يكون في اخرها اذ لو وقع في اثنائها لموقع التحلل منها قيل انما لما فيه تحقق الخروج  
 منها بذلك فيلزم البطلان لنصهم على ان الخروج من الصلوة قبل ان يحلها مبطل لما كان  
 قلت لانهم ان الخروج مبطل مطلقا لانه ان كان مع النية فلا يكون هو الموتريل  
 هو مع النية وان كان لوقوع الفعل الكثير بعد كان المخرج ذلك الفعل لا هو فالتسليم  
 لا يكون مطلقا بنفسه بل ايا مع نية الخروج به او مع حصول الفعل الكثير عقيب قلت  
 هذا مبني على مسلمة هي ان نية الخروج من الصلوة بالتسليم بدل من شرط في صحته  
 ام لا وقد وقع التراجع في ذلك فعند الاكثر ان نية الخروج ليست شرطا في وقوع  
 التسليم بسبب مستقل في الخروج والتحلل معا اعتقد بنية الخروج ام لا وسنذكر  
 ما ورد في الروايات الصحيحة عن ائمتهم عليهم السلام قلت له اذا قلت السلام عليكم  
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته خرج هو قال لا انا الخروج ان تقول السلام عليكم  
 ورحمة الله وبركاته علق الخروج على مطلق القول اعم من ان يكون مع النية او لا  
 فوجب ان لا يتوقف على غيره والا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وقال اخرون  
 باشتراطها لعموم **قوله** عليه السلام تحريمها التكبير وتحليلها التسليم مع ان الاجماع منعته  
 على وجوب نية الدخول في الصلوة بتكبير الاحرام فكذا يجب نية الخروج بالتسليم قلنا  
 هذا مجرد تقييد مع اننا نقول ان منطوق الحديث يدل على منتهى ان



التكميل والتسليم على من يذوقه على شيء آخر اخضع التكبر بوجوبه الدخول به  
 للملاحة عليه في التسليم على الاصل فلا له المحدث على ذهنا اقوى والمصنف  
 جعل فيه الخروج به احوط ولم يترك ذلك اذ به يتخلص عن الخلاف وعلى ما اخترناه تبطل الصلوة  
 بمجرد وقوعه في انشاء بها على سوا الاقرن بنسبة الخروج ام لا وسواء وقع بعد مناضام  
 اما لو وقع سحوا فبغير خلاف **قوله** جعل المخرج طائفة الشرع على التماثل  
 المذكورين اقصى تحريم التكليف في الاتيان بينهما شأوا جواز اليمين لهما لا لعدم  
 منه فان اتى بواحدة لا غير خرج بهما من الصلوة سواء في معنى الخروج ام لا على ما تقدم  
 اما لو اتى بهما معا فعليه منافية الخروج فيحصل الوجوب او الاستحباب باحدهما وان  
 في ذلك من ينوي الخروج بالاولى او بالثانية اختار المصنف من جعل المخرج في الاولى  
 لانه لو جعلها في الثانية لمكان قد اتى بالتحليل في انشاء الصلوة وقد عرفت انه مبطل لها فوجب  
 تقديم التحليل ليكون آخر الصلوة وحسب يكون الثانية واقعة بعد الفراغ من الصلوة فلا  
 يضر الاتيان بهما واختار في الذكرى على كسر ذلك بناء على ان فيه الخروج شرط فيجب ان يحلها  
 في الاخير لان ما قدمه جزاء من الصلوة فيتعين المتأخر للتحليل فتعين النية عنده والاقتران  
 الاول لما ينادى من بطلان الصلوة بوقوع التحليل في انشائها وان التسليم للتحليل وان لم يقترن  
 بالنية **قوله** في المنافيات جمع منافي والمنافي للشيء هو ما لا يجامعه  
 في الوجود سوا كان ضد او تعقضا او غيرهما ففنا في الصلوة هو الذي متى وحدث معها  
 فنصحتها فنفاقتها لم يلا باعتبار الوجود المطلق بل انما هو باعتبار الوجود الشرعي

اد الله  
 صوابه

فانه  
 او ما ليس

خاصة انما ليس بعينه فيها يتول بمقوله المحدث شرعا ولا كانت من الامور العارضة  
 لها بحيث لم يكن شرطا ولا جزءا آخر المصنف هذا الفصل وجعله من جملة مقصود  
 الربا له لانها تتعلق بالمقصود من حيث انها مانع تنقي وجوده الشرعي فكان  
 الوجود الشرعي مدفوعا على عدمها لان الشك كما يتوقف وجوده على وجود  
 الشرط كذا يتوقف وجوده على ان لا مانع ومن هذا يصح ان يقال ان هذه  
 المناقبات شروط في الصبر من حيث توقف الصبر على تنقيها لانها كانت  
 امورا عديمة لم يجدونها في الشرايط **قوله** نواقض الطهارة اراد بها كل  
 الطهارة التي لان كمالها هو موجب فلهذا نقض جميع الموجبات المذكورة انما اذا  
 وقعت في اثنا الصلاة اوجبت بطلانها عدا وقعت او سجد او هذا حكم  
 اتفق عليه اكثر الفقهاء وبه نطقت روايات صحيحة الطرق والعقد  
 يساعد عليه من حيث ان الطهارة شرط في صحة الصلاة وحصول النافذ مستلزم  
 لرفعها ومبطل لها فرفع الشرط وبطلانها رفع الشرط وبطلانها لا يمكن  
 الشرط شرطا وبعض الفقهاء قد ينزح في باب السجدة من حيث ان السجدة  
 مقدورة وهو ضعيف جدا لما قلناه من تحقق الشرطية حالتي العود والسجدة  
 وكذا حكمها هو مبطل للطهارة كاستعمال الماء البخير والمغسوق لما فيه من بطلان  
 الشرط المستلزم لبطلان الشرط وقد سبق ان الطهارة بالمال البخير والمغسوق

ترك



واحد

الوقت

مبطل لها الا انها قيد ما في الثاني العلم بالغيب وقالوا ان الجهل به عذر سقط  
 التكليف وليس كذلك في الجنب بل جملوا بالبطان على حالتي العلم والغيب  
 مستند الفرق نفس الروايات الواردة عليه وكذا الكلام في التمسك بالسياسة  
 في باب الغايب الحكم بغير قولها فيها واما في الغيب فوقع فيه التمسك  
 والطاهر انه لا كذا لان اعداء الجاهل لا تستلزم اعداء الناسي ولهذا ان الغيب  
 لما كان جاهلا غير معذور ولم يجوز لنا فيه ان الجاهل اقوي في الحكم من النسيان  
 فاذا لم يوثق العقوي كان الاضعف او لم يعدم التامير لجهلهم بل جعل حكم  
 الغيب في الجاهل على النسيان لان الاعداء بالاقوي لا تستلزم الاعداء بالاعضعف  
 ولهذا اخص المصنف بالمرء فقال عذر في الاقوي اذ ادان المعضوب واطلق في  
 الجنب بناء على ما قلناه **قوله** استند بار العظم هذا ايضا مستند من حكم  
 الشروط وان الاختلال به اخلال بالشرط ولا شك ان استبعاد التعليل شرط فاستدرا  
 مستلزم لعدم حصول الشرط فاذا وقع الاستدبار عدا بطلت الصلاة في الوقت  
 وفارجه وهو معنى قول المصنف وما اذا كان الاغراق الى حين القبلة او الى  
 سارها فكذلك اذا كان الوقت باقيا لانه سبب وتعا السبب مستلزم ليقا  
 الميسب فلا يحتمل بواه الزعم مع تيقانه اما الوجه في الظاهر الصحة لانه قد فعل لما  
 موزبه وسبب الوجوب غير متحقق فالاعادة تحتاج الى دليل لما اطلقنا  
 طم

الكل من الثاني

لجهل فعلي اليه فظهر الكذب فمن الاحباب من قال يعيد الصلاة مطلقا وله به  
 روايات وحش خروف الاعادة بالوقت بناء على الاصل لا يفتقر الى ان الاستدبار مستلزم  
 ما عود الصلاة بحسب طئنه ولا امر يقتضي الاجتناب بالاعادة فمعنى الوقت  
 لتفا السبب فمع خروجه يفتقر الى الاصل ما لو كان متينا منا او متينا بنا فالاجماع على  
 عدم اعادته مع بقا الوقت لان الاصل الصحة فالامر بالاعادة يحتاج الى دليل فظهر  
 بما عودناه انه لا عذر في الميلين لافي العذر ولا في الظن **قوله** الغفل الكثر مستند  
 هذا الحكم بعد الاجماع **قوله** عليه السلام انما الصلاة ركوع وسجود وتبصير وادكار  
 وانما الجهر فاعاد ذكره خارج عنها فحتى فعل المصنف شيئا من الاطفال الخارج به لكن بقية وقوة  
 مبطل لها بل انما يحصل البطان بوقوع اسم الكثر وليس له حذر في الشروع بوجع اليه فيه بل  
 الموجه فيه الى العادة مما يصدق عليه انه فعل كشي في عرقه فهو مبطل لها لان عاده  
 الشروع في التماس في ما لم يرد فيه نفس اليه فزعم فالحق في مع هذا التكليف والكثرة في العرف  
 الا ان الغفل الكثر مع تكراره ونورته يصير كشي لا ما فعله لولا جهلها والفتان لان تعدد لغيرها  
 ولو فعلنا لثنا صديق اسم الكثرة فبطلت الصلاة الثالثة لصق اسم الكثرة بغيره عند انقضاء  
 الى لا وقتي ويويل الغفلة هنا الحركة المعبرة اليها فطاعنا اما الحركات البسيطة  
 او الضعيفة كتحريك الاصبع او التحريك في سجد او سجدة او قتال ذلك من الحركات الخفيفة  
 فلا تنبطل بها وان بلغت اكثر من ثلاث نزع لوان عرطت في الكثرة حتى خرج بها عن  
 اسم المصلي بطلت قطعاً نعم والغفلة الفاحشة كالوثبة مبطله بقوادها لا بما فواطها

الغفلة

مها



خرج عن اسم المصلي وهو يتوالت النعمات الثلاث ام لا قبل نزع طوفه شيئا  
 ثم يتوالت طويلا ثم منعه كذا وهكذا لم يتطهر صلواته لعدم صدق الكثرة لثواني الا زمانه  
 والاحوط البطلان لا تخاد زمان الصلاه وصدق اسم الكثرة ومن هذا يعلم ان السكوت  
 في اثبات الصلاه سواء وقع في الغزاه او في غيرهما من الاذكار اذا لم يقترن بنية الصلاه  
 غير مبطل لها ما لم يخرج بطوله عن اسم المصلي غير فاعلم لو خرج به عن الحاحه ابطال صلاته  
 قطعاً لوجوب المولاه المستلزم لعدم ذلك القطع ولهذا وجبت مولاه لانقطاع  
 وايضا وكذا واحد منها بعد الفراغ من سابقه لوجوبها بتكثير الاحرام وجوباً مقرباً  
 وهو المعنى لوجوب المولاه فكل ان السكوت الطويل في فاسد لا يذكركون الطويل  
 عرفاً مبطل لعدم حصول الغدير **قوله** عدم حفظ عدد الركعات هذا الحكم  
 ثابت بالنسبة الى الروايات الصحيحة مخرجه بان من لم يحفظ عدد صلواته فلا صلاه  
 له لم يحفظ عدد الركعات غلط في فهمها اجماعاً وكذا الشك في حفظ الركعتين الاولى  
 لقول الصادق عليه السلام اذا لم تقط الا لستين فاعده صلاكتك وعمل الشيعه بعموم هذه  
 الروايات ما يبطل الصلاه بغير نقص يقع في الاولى سوا كان في ركن او عدد او غيرهما  
 ومما كان عمداً او سهواً او اكثر الاحباب خصوصاً ذلك ما بعد يكون معنى الحديث  
 اذا لم تحفظ عدد الاولى سوا كان عمداً او سهواً استندوا في هذا التخصيص الى الروايات المخرجه  
 بان نقص غير الاحكام يسهل بغير مبطل سوا كان في الاولى او في غيرهما وهذا هو الاصل  
 واما الشك في عدم الصلاه الفايه ما تقتضوا على الاطلاق به والروايات مخرجه به واما الشك

في المغرب فظاهر وبطلانها المشهور ذلك بوقوعه وعددها والمستند روايات مخرجه  
 به وكم بعضه بالنسبة الى الثلاث لو شك فيها بين الاثنين والثلاث بعد الاولى بين ثانياً بعد  
 الجود سلام الاولى فيساق ويحاط بركعه فيما يستدل الى روايه وهذا ضعيف لما لا يشهور  
 ولضعف طريقه روايه **قوله** نقص ركن اعلم انهم قد قسموا افعال الصلاه المطلقة الى  
 افعال واركان وان كان اكل يصدق عليه اسم الاعمال وحصر الاركان في خمسة عددها  
 المكشوف ولا خلاف في ركنيه شي منها الا في البنية فان بعضهم عدوها شرط لا انا اذا عرفنا الركن  
 بانها ما تبطل الصلاه بغيره عدوها في ذلك لا نقاش في ذلك على بطلان الصلاه بتركها مطلقاً  
 واما افعال الحاضه فتعالوا انما لا تبطل تركها مطلقاً بل بعد اتمامه وهو ما عدوا للمؤكده  
 وخرج بلزوم من نصهم ان نقص واحد منها يبطل الصلاه مطلقاً ولهم بذلك اسانيد صحيه  
 وكذا احتكموا في زيادتها ما يبطل الصلاه بزيادة واحد منها عمداً وسهواً فصاروا  
 بين النقص والزيادة في البطلان مطلقاً وكانهم نظروا الى الماهية المطلوبة انما تنقضي  
 من هذه الامور الخمسة فنقص واحد منها يعدم المركب لعدم بعض اجزائه فلم توجد الماهية  
 وزيادته يخرج تلك الماهية عن كونها هي لان الزيادة على الشيء كالنقص منه **قوله**  
 نقص ركعه ما كان نقص الركن مبطل للصلاه مطلقاً كان نقص الركعه او ما زاد عليها  
 مبطل لها بطريق الاولى فيمن نقص المصلي ركعه من صلاته او ركعتين عما مضى بطلت  
 صلاته قطعهما سواء اتمها بالتحليل او بالعدم هو قولهم المصلي عليه نزع الما عوفه ذلك هو  
 فان ذكره بغيره من المناقبات اتم حلاله ولا بطلان سوا ذلك بالتحليل او بالاسانيد

الحجيه







في الوقت اما لو طعن في قول الوقت فشرع في الصلاة بذلك الظن ثم تبين الخطا  
 فان وقع الفواع منها قبل دخول شئ منه بطلت اجماعا ولو دخل الوقت  
 قبل الفواع منها ولو قبل الشئ من قبل بطلت الصلاة ام احكام السيد المرتضى رحمه الله  
 بالبطان استنادا الى اصل وهو قوات مهلكة الوقت الناشئة من الامر با  
 لايقاع فيه وذهب جماعه من المتأخرين الى الصحة بناء على احتكام الصلاة في الو  
 استناد الى رواية مذكورة في كتبهم رواها العلامة في مختلفه ثم قال بعد  
 ان الراوي مجهول الحال لم يحضر في الآن حاله فان كان الراوي عدلا فالرواية  
 نص يتعين العمل بضمها ولا وجه الرجوع الى الاصل وانا قول لو صح طريقه  
 الرواية كان العمل بالاصل قوي لان جبر الوقت اذا عارضه اصل مطلق به  
 يتعين العمل بالاصل المطلق به لانه مبيد للعلم وخير الواحد انما يقيد الظن والظن  
 لا يعارض العلم **قوله** اتباعها في مكان الوثوب يجنب هذه المسئلة با  
 اعتبار اصلها شتم الرخص ما يدل الاولي الصلاة في مكان ليس **الثانية** الصلاة  
 في ثوب يجنب **الثالثة** الصلاة في مكان مغطى **الرابعة** الصلاة في ثوب  
 مغطى **الخامسة** الصلاة في بدن يجنب ولا يتعصب العصب في العذر  
 والا لكان ينشأ وتزعم بعضهم حيوان وقوع العصب فيه وقوله لا ينافي الوقت  
 التام منه والآخر الخاص اذا لم يجد غير المستاجر فانهم غاصوا لبدانهم فلا يصح  
 صلاتهم في اول الوقت وهذا وهم ضعيف جدا لان التكليف سابق على هذه الخشوع

لان

لان الموجب انما هو انك غفم سبقت ما وفات الصلاة لا بدخلك الغضب لعدم  
 تقرب هذا الاستحقاق اليها ومن ثبت صحة صلاة العبد في اول الوقت وان نكاه اليه  
 وكذا الزوج والابن ما حضرت المسائل في المحكي المذكورة فاذا عوت في باب العلم والحد  
 وفي باب العلم والنبينا بلغت عشرا حاصله من ثوب الاثني في الخمسة فاذا عوت  
 المجموع من ثوب الاختيار والاضطرار بلغت عشرا حاصله من ثوب الاثني وعشرون  
 وتفصيلها ان تقول **الاولى** حكمي في مكان يجنب عالما عامدا مختارا ولا ريب في بطلان  
 صلاته لو وقع الاجماع عليه **الثانية** المسئلة بخلافه كمن مع الاضطرار كالجوس في مكان  
 يجنب عفو جفده وعلى حق عاجز عنه وهذا تصح صلاته جاحلا لا ساقا تلك المسئلة  
 لكنه هل يصح له الجود من ذلك المكان ام لا الظاهر المنع بل يتعين الايا اذا لم تكن  
 من وضع ظاهرا ليسجد عليه لعموم المنع من السجود على الفس مطلقا **والثالثة**  
 المسئلة بخلافه لكنه غير علم بالفجاسة والظاهر هنا صحة الصلاة وان علم بالوقت  
 لا ساقا تلك المسئلة يعني العلم وان كان قد نزع منه جماعة **الرابعة** المسئلة بخلافه لكن  
 مع العلم والنبينا وهما مع التولع في هذه صلاته ومنه من وجوب اعتدال الظبي  
 وعلمه وبني علي عليه السلام لان السجود له هو مقدور لم لا فتن قال الا  
 التزم بالظلال الصلاة ومن قال بالثاني التزم بالعلم والرجوع الى الروايات في هذا الموضوع  
 مستبعد لعدم صحتها والافق عوفي ان الوقت ان كان باقيا  
 اعاد ولا تلافا فيه من الجمع بين الروايات والعلم بمقتضاها **الخامسة**



صلي في مكان مغضوب مع العلم والعذر والاعتذار فتقبل اجابا **باب ديه**  
 المسله بحاله لكن مع الاضطرار فلا تطلان هنا نياتي الاهد وعلم بحسب هذا الايام كما  
 في الجنب ويصح الجود سمعت عن بعض الاحباب القول بوجوب الايام على كل  
 الغائبه وفيه بعد لان المنع من الغيب ذاتي واسما الغيب فعارض فلا يلزم جازما  
 على الاخر ما لا يوجب وجوب الجود على ما لا يصلح **باب ديه** المسله بحاله وهو ما  
 بالغيب وهذا الكلام في هذه صلاته وجوبا لا احلا **الناجيه** المسله بحاله  
 الا انه في الغيب وهذا وقع الخلاف كما في باب الغائبه والمأخذ كما ذكره الفقهي  
 كالقول **الناجيه** صلي في ثوب غيب مع العلم والعذر والاعتذار فتقبل صلاته اجماعا  
**العاشره** المسله بحاله لكن مع الاضطرار فان كان الاضطرار هو بعدم القدرة على  
 ازالة الغائب لا غير مع استغنايه عن لباسه فقد وقع النزاع فيه فقيل يجب طرده  
 ويصلي بيا وقيل يقصر بين طرده ويبس الصلاة فيه وقيل يتبعن الصلاة فيه وسبق البحث  
 في هذه المذاهب الثلاثة وان الاضطرار بالجامع الجلبيه صحت صلواته اجماعا نعم  
 على الاصل **الحادي عشر** المسله بحاله لكنه جاهل بالغائبه وهذا ايضا وقع النزاع فقيل  
 بوجوب اعاده الصلاة في الوقت وقيل انما تجب الاعاده في الوقت اذا كان  
 في اهل ظن الغائبه ولم يسلط من الصلاة وبعضهم حكم بها بالاعاده مطلقا والآخر  
 عدم الاعاده مطلقا نعم اذا علم ان الجاهل عذر في استقاط التكليف **الثاني عشر**  
 المسله بحاله لكن في الغائبه والحكم فيها كما تقدم والمأخذ كما ذكره الفقهي كالفتوي

العاشره عشر

**الثاني عشر** صلي في ثوب مغضوب عالما عامرا محضرا فتقبل صلاته اجماعا اذا كان  
 التصرف فيه من لوازم الصلاة بان يكون ساترا للبدن او ما يافقه او يربط عليه  
 لانه لا يخلو من النجاسه في العبادات المألو لم يكن كذلك بان يكون غير ساتر للبدن  
 كالعمامة والرداء فوق الثياب اوضح منه ما لا يتم الصلاة فيه كالثوب المصنوع  
 او ميتة مجازة غير ملبوس كالرداء المصنوع ففي بطلان الصلاة فيه اجمال  
 وقد تقدم البحث فيه **الرابع عشر** المسله بحاله لكنه مضطرا الى لبسه او  
 استحبابه وهذا تقدم صلاته اجماعا لا يصلح **الخامس عشر** المسله بحاله لكنه جاهل  
 بالغيب ولا خلاف في وجوب الصلاة هنا وعدم وجوب اعادتها وان بقي الوقت  
 لما تقدم **السادس عشر** المسله بحاله لكنه يبيس الغيب وفيه اقوال ما قد هاهنا ان  
 البهوعذر ارام لا والكلام في ثيابي الغائبه من غير فرق وقد عرفت الفتوي فيه  
**السابع عشر** صلي في ثوب غيب عالما عامرا غائبا فتقبل صلواته اجماعا **الثامن**  
**عشر** المسله بحاله لكنه مضطرا فتقدم صلواته ايضا اجماعا **الثاني عشر**  
 المسله بحاله لكنه جاهل بالغائبه والكلام فيها كما تقدم العشر من المسله بحاله  
 لكنه يبيس الغائبه والبحث كما سبق والله اعلم **قولهم** من فاته ثوبه حتى ادى  
 مضيق هذا الحكم لا يستند له من الروايات وانما يرجعون فيه الى الأصول  
 وقد وقع النزاع فيه فذهب جماعة الى بطلان صلاه كل من في ذنبه حتى لا يبي  
 غير علم به مطلقا او لعالم مطالب به وهو معنى قول المفتي مضيق لا المطالب علمه

كالسلام

الله  
 بلفظ مقابلة



في التفتيق وذلك عليه ما أطلق اسم التفتيق عليها بما زاد من باب تبيين الدلائل التي الال  
واختاره المصنف ومنه ان الصلاة واجبة موسعة وحق الادبي مع المطالب به  
او مع جهل ذي الحق به واجب مضيقة واذا تقرر هذا وجب تبيين المصنف في هذا  
لا يفي ملازمة الامع فينبغي الوقت ليس ورتكاح صد مغيقين واحده في موقت فتقدم  
صاحب الوقت ويلزم من التغليب بالمطالبة بقدي الحكم الى الزكوة والنجس المستحق  
مطالب جالوا المطالبة الحالية اقوى من المظالم لا وجوبها اذ انما لا يجوز في حق المقتضى  
للتسليم العوري فيكون الوجوب مضيقة اذ الحق المطالبة به وقال في وقت بعد  
بطلان الصلاة في الموضع المذكور لما لا يملكه النفس والاصل حجة الصلاة بعد  
ذلك من ان يحتاج الى دليل وما ذكره من الدلالة في غير وجه فان الصلاة مثله  
على حق الادبي بل يحق انما مثله على الحق الادبي حجة الله وحق النبي  
عليه السلام عليه والى وحق الامام عليه السلام وحق الادبي ملا يبارضها حق الادبي  
وجله وانما نالها من جمل جوارحه دخول وخلفا فتشكك في لزمه بها وتقرين  
الذمة مما يشككها امر مهم في نظر الشرع فتباعدان والفرج بالتمسك به  
تمام لان الحق وارد يقيم المكلف في جميع اجزاء الوقت فحق شرع فيها صدق  
عليه انما انت تحق واجب عليه ملا يبارضه حجة حقه انما بالشرع يعيب  
مضيقة فالبطلان يحتاج الى دليل وما اذا لزم ذلك لزم ما في المزمع على تقدير  
التعارض في خوف الترام اجتماع الامر والنهي في النبي الواحد من جهة  
واحد

واحد وذلك انما يلزم على تقدير ان يكون الاشتغال بالصلاة فافيا تسلم للفق اذا كان  
الجمع فلا يمنع قطعا فينبغي تعبد ما ذكره بحصول المصلحة في الصلاة  
الامر بالرد فلا يفتي ما ذكره عما ذكره في الدليل ان من منه الذي فيكون فاف  
يد الرضخ فانه في ضروتي في هذا البحث لا بد ان يفتي فيه الى ما ذكرنا من انما يفتي  
الموعى على عدمه وانما لم نالا قرب عندي عدم البطلان **قوله** البلوغ في انما يفتي  
الحكم فينبغي ان ما فعله الصبي قبل بلوغه غير موصوف بالوجوب التاكليفي بل انما كان  
بالجوب التبرعي الحاصل من خطاب الوي فلما بلغ في الاثنا استحق ذكر الخطاب  
وصار مخاطبا من الشرع فوجب عليه الاتيان بالاكليف الشرعي فلا يصح البناء على الاول  
اذا حصل البلوغ في اثنا الصلاة فان كان بالمبطل بطلت فكلما وان كان ينسب  
المبطل فان كان الباقي من الوقت يسع مقدار الصلاة بطلت ايضا تعلقا لا ذكرنا  
وان لم يبق ذلك المقدر فان كان الباقي من مقدار الصلاة بطلت وكذا ان  
سلا تبا على ما سلف اجزاء وان كان الباقي بقدر ذلك في بطلان الصلاة  
وجهان فبيان على انه من ادرك ركعة من الوقت على يصدق عليه انه ادرك  
الوقت ام لا فظاهر ان ادريس المنع لان بعض الوقت ليس بوقت فلا  
يجب ان يكلف الله تعالى المكلف ما يجب في وقت لا يسعه وقال لا يفتي بالصحة  
استنادا الى قوله عليه السلام من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت  
فتبطل الصلاة ويح عليه استيفاء غيرها لكن هذا يصدق على تلك الصلاة التي

بلغت مقابلة  
اراد الله



ورفع بعضها في الوقت وبعضها في خارجها انما انما في الكلال او قفا في الكلال  
او ان البعض وقفا في البعض فلا يفتي على الاول لان الحديث دل على ان ذلك  
وقفت هذه الصلاة وقد فعلت فيه فمكنته اذا وذهب السيد المرتضى الى  
الثاني لان اجن الوقت منقطع على اثر الصلاة وقد وقعت الركعة في غير وقتها  
لان اول الصلاة اجزها فكان الكلال قفا وتال شاذ الثالث بناء على الواقع في الوقت  
لا بد فيه من بنية الاداء الواقع فارجح قضاء قطعا فتكون الصلاة منبسطا  
والا فرب الاول اتباعا للمشهور وهذا المبدأ في التيمم الاول من المناجات وهو  
كما تنطلق الصلاة به بحدار وهذا لا ريب ان كل من قال بهذه المناجات جعلها  
مبطلات للصلاة في يترك في موضعها فيها في حالتي العدم واليه هو يفتي فلا يفتي  
**قوله** تعدد وضع احد اليدين من هذا ابتداء في التيمم الثاني من تيمم المناجات  
وهو ما ينافي الصلاة عند الايه فوضع احد اليدين على الارض المني بالكلية عند  
اكثر الاصحاب متناق للصلاة ومبطل لها اذا وقع في اشتباها عدا في دليلهم ان هذا  
الفعل لم يعمد عن النبي صلى الله عليه واله وقد فعلوا كما رايفون اهل وقد فعل  
مسجد اليدين فوجب ان يهمل كذلك لان الزيادة على ذلك غايته للام فيكون  
منعها عنها والنهي يستلزم الفساد في العبادة وتامها من اصحابنا انه مكروه  
اعتمادا على الاصل ولا وجه له وجسد تقول قفا وتقع التكليف المذكور كان مبطلا  
سواء كان في حال القيام او غيره وسواء كان في حال القراءه او غيره وسواء  
كان

كان فوق العروه او تحتها وسواء كان في حال السجود مع جليل بينه وبين او لا وسواء وضع  
اليمنى على اليسار او العكس او وضع الزند على الزند او وضع الياء على الياء  
او وضع الزند على الياء او الكف عليه فانه مبطل كين كان مع لوفعله للفتية لم  
ينبطل ولا يلزم منه شيء من هذه الصور مع جليل معها فانه مبطل كين كان مع لوفعله للفتية لم  
**قوله** تعدد الكلام في هذا الحكم مستند من عدم قوله عليه السلام ان صلاتنا هذه  
هذه لا يطع فيها كلام الاثنى وليس المراد بالكلام المبطل هنا هو الكلام الاصطلاحي بل الكلام  
العرفي لوجوب تقديع العرف العام على العرف الخاص فيصدق على الجرحين انه كلام  
مالم يكلم طرفين عمدا اذ لم يكن قرأنا ولا دعاء مبطل للصلاة فان قلت ان عموم  
الحديث يخرج الدعاء لانه من كلام الادب في تكليف تلميح بخلافه **قلت** انما جازاه  
لكون الصلاة صفة لغة في الدعاء وانما قللت عنه في الاصطلاح الشرعي على القول  
بتركها واطلق اسمها عليه بخلاف الطلاق ايم الخ على الكلال وعلى الوجهين  
الدعاء اذ لم يعمد في مفهوم الصلاة فلا يربط تحت عموم الحديث وفي هذا اجاز  
الدعاء فيها بكل ما يصدق عليه اسم الدعاء للدين والادب بما يمكن طلبه من ومنه الدعاء  
على الظاهر كما تعلق النبي صلى الله عليه واله انه فعلهم في صلاته وكذا تعلق عليه السلام  
واختلفت القدماء في اجازتها في جواز الدعاء بالتأدية فقال بعضهم يجوزون بناء على  
الاصل منعه الصواب ربه الله اعلم انما على الرواية وهو الاوجه والمنع في الحرق  
الواحد اجماعا اذا لم يكن معها وفيه لعمركم وقوع في اشكال فتشاوره في صدق



اجم الواجب عليها ومن انما انفال مردا على ما فيها فتكون كلاما فتدور في معنى الاحاديث  
 ولين بعض النجاة من جواز الوقوف عليها بدون هذا اليك فتصير حريين وهذا  
 هو الاقرب ومن جله الكلام المبطل للصلاة التسليم المقهور والملا فها اذا وقع  
 في غير جله فانه مبطل لها قطعاً على ما تقدم وانما ينقل لو كان سهواً  
 ان ياتي بعد عناق كما هو معتاد عند الضمير في قوله ومنه الى المستحق  
 اجم ومن جله يجوز في الصلاة التسليم ويكون المراد به الرد الواجب على من  
 ابتداء بالسلام على المصلين في الصلاة وجوبه عيناً اذا انقروا وكفاية اذا سلم على جماعة  
 هم من جنسهم لا شافاً مما بنا على وجوب الرد على المصلي كغيره اختلافاً  
 الامر حتى تالك بعضهم بطلان الصلاة لو تركه لمخالفة الاحاديث وبعض  
 اقتصر على الاتم لا غير واخر قال ان اشتغل في قدر زمان الرد بشي من الصلاة  
 عنه بطلت صلواته للفتور والافلاس وهو قريب واذا قلنا بالرد فلا بد منه من  
 مراعاة لفظ القرآن فيخرج كونه كلام الادبي فلو رد بغير ذلك بطلت صلواته  
 اما لو كان المنتدب حياً بقي لفظ السلام فقي وجوب الرد وعدمه وحالان  
 اقر بهما وجوب الرد بعبود السلام مراعاة لفظ القرآن **قوله** نعل الاكل والشرب  
 هذا ما وقع فيه النزاع الاجماع على ما فانه للصلاة وان وقوعه في اثنا يجرى مبطل  
 لها قطعاً لكنهم اختلفوا في تعاليه الا بطلان به فقال العلامة في المختلف انه من  
 حيث كونه من الافعال الخارجة عن الصلاة فيراعي فيه الكثرة المعبرة في غيره

والانفصال

ولا ينقل ما لا يصدق عليه اسم الكثرة منه كاتباع ما بين الاسنان او ما لا يصدق عليه اسم  
 الماكول عرفاً كما لا يتبع خطاً واختاروا الحاشي في مذهبهم ان ما فانه من حيث انما  
 بالخشوع والخضوع للذات كما روي في الصلاة فالتدوير لا يحل بذلك غير مبطل  
 عنده كما لو وضع يده في فمه واتبع ما يقال منها مع الريق وقال اخرون انه من  
 لها باعتبار ان لا باعتبار انما لا على مبطل متبطل الصلاة بكل ما يصدق عليه اسم سوا  
 كذا او لا وسواء في الخشوع والخضوع لا بل بطلوا بالكلية بطلوا به الصوم فكان شرطاً  
 وجوب الصيام بقدره ما ليس بجعل في العواب بعد حاله الاكل والشرب غير حله  
 المصلي فينقل ما فانه ذاتية وعلل هذا الحكم عام في كل العلوات او دله الفقيه  
 الاجماع على وجوبه من الاكل والشارب في الشرب ما خلف فيه فخصه بعضهم بغير الوقوف  
 النفس وقال يجوز الشرب في صلاة الوتر مستنداً الى رواية به يد الاخرج عن الصادق  
 عليه السلام والظاهر من الرواية اشتراط امور احدها احتضانه بالوتر في المفردة  
 دون الشفع وتلافي حسيديني واجبه ومنه وجوب الصوم الثاني ان يكون صريحاً للصوم  
 في صيغة ذلك اليوم سواء كان الصوم واجباً او مندوباً الثالث ان يكون في قنوت  
 الوتر دون باقي افعاله لقوله وانا في الدعاء الرابع ان يكون عسماً تاماً ولو اراد الشرب  
 استظهره لم يفتقن الحق في **الحاشي** ان يكون كافياً لطلوع الفجر قبل الزوال في الدعاء  
**السادس** ان لا يكون مغف عن القبلة **السابع** ان لا يداخيه **الثامن** ان لا يفعل مطلقاً  
 كقول الجواز والشرب ويعتبر لو كان الكثرة يسيرة واذا تحققت هذه الشروط صح له



ابن السمر  
بلغت مقابلة

الوتر اذا كان في دعائه ومذاقه فله فيها ما ان يتقدم اليها فله او يخطو ثلثي و  
يقضي حاجته ويضع الي الوعاء وهو منطوق الوايه ولي وان كانت غير سليمه الطرف لا  
انه قد عمل بها اكثر الاجاب وعندي في العار بها توقف **قول** بعد التفتحه  
هذا مما وقع ايضا الاجماع على ابطاله اذا فعله المصلي عدا وبه وردت رواية صحيحة  
حتى ان بعضهم حكم باعادة الطهارة والملاحة سحبا على انها تافهة للمؤمن ويكون  
تفتتها للملاحة باعتبار نقصها للطهارة ورواية المدكورة بشاره الى ذلك الا ان حملوا  
الاجماع اقتصروا على اعادة الصلاة فافهم وجعلوا التفتحه تافهة للملاحة فافهم  
دون الطهارة بناء على سباب مواضع الطهارة على ما تقدم ولو كانت التفتحه  
تافهة لما وجب ذكرها مع الاعيان المتقدمة واما التنبؤ الذي لا يظهر معه صوت  
ولما تنحال تقييما يخرج به عن جهة الخشوع فانه يفي ما رقطا وكذا الكلام في تعدد الجا  
فانه لما كان ذلك مما في الجاهل الخشوع كان ضا فيا للملاحة لوجوب مواضع الخشوع  
فيها لكن اذا كان ذلك اليك لا مرد ينعى سواء كان الامر مستقيل او لا مرد  
ويؤكد مع ذلك اليك صوت او لا لما فانه الخشوع في كل احواله ثم لو تعلق بالاعيان  
الا فزوم كالحق من الله ونفسه احوال القيمة لم يكن مبطلا لدلالة على الخشوع  
الذي هو روح الصلاة وان كان معه صوت او غيب الا ان يخرج به عن كونه معظما  
**قول** تعدد ترك واجبه هذا مما وقع الاجماع عليه لان الصلاة متركية عن الا  
فعال المعهودة فوجودها بمثلها كالشرط في تحقق مفهومها وحصول ما يمتثلها

خلوها

الغزير السائر

خارجا فمن لم يحلل واحد منها لم يتحقق وجود المركب لعدم يعلم بعض  
اجزائه سواء كان ذلك الواجب شرطا او جزا او فنية او فعلا او ركنا او غيره و  
ما عتبار الاصل يتنغمض به ذلك بحالتي العذر والسبب ان النفس اخرج  
اليسر عن نبوت الحكيم في الا لا وكان الحجة المذكورة فينبغي العذر على  
عمومه ولما كان العلم كينونة الواجب واجزايم وشرايطه المتوقف عليها في  
معلمه شرطا في جواز فعله كان الجهل بشي من واجبات الصلاة او شي من  
من شرايطها او شي من منافياتها مبطلا للصلاة اذا تركه الجهل بل لو فعله  
مع الجهل كينونة قالا قدي البطلان ايضا لان العلم شرط في التكليف واستثنى  
من عموم هذا الحكم الجهل ولا خفات في موافقتهما ما عذر الجاهل بوجودهما  
تركوا فعلا والموضع في ذلك الى اجامعهم وكذا عذر الجاهل بالقصر والاعمال  
تركوا فعلا وسمعت عن بعض المتأخرين ان بعض الافعال مع كونها ليست  
ركنا خارجة من هذا الصابط بحيث لو تركها المصلي سبها بطلت صلاته و  
عدها ثلثة المتأخرين بين النبي وكثيره الاجامع والاستدانة والتسليم وقال انها  
من المنايات عدا وسبها وانا نقول انه هذا الكلام في المتأخرين والاستدانة  
منفردة عن حيث انها شرطان وترك الشرط مستلزم لا بطلان المشرط وعدا  
وسبها ولما في التسليم فغير متوجه لانه جز محض فلا وجه لاجراجه من الظابط  
وكانه نظرا الى تاركه مخال فغير محلل فوقع ما هو خارج من الصلاة في استيائها



فكان مبطلا مطلقا وهذا قريب للأن الصلاة قد تمت والتكليف كان واجبا مع الزكرك  
فحيثما سقط اعتباره لوقوع التخليد بغيره بعد تمام الصلاة **قوله** تعدل الخواص  
هذا منافيا لاجماع من حيث ان الاستقبال شرط في الاغراف مستلزم لابطال الشرط للبيان  
الابطال المشروط الا ان ذلك مشروط بحال السجدة المألو وقع نيابا فانه غير مبطل الا ان  
يبلغ الي حد الاستدبار والي يمين القلب او يدار كما غير يصير حكا فاندفع **قوله**  
فقد زاده واجب لما كان في اليد في الشئ كالناقل منه فقلنا ان نقص شي من الواجب ان  
عند مبطل وجب ان يكون زياده شي منها عند ايضا مبطل لاسيما كان في اليد وكنا في  
حني زياده الهبات كزياده المطاينين والوث كما سبق **قوله** تعدل الخواص  
شعره هذا الحكم مأخوذ من مضمونه الروايات وليس فيها تفرع بغيره وابطال  
الصلاة لان العقص ان كان معناه طفر الشعر وربطه فان ذلك مما يحتاج اليه من  
اتخذ الشعر سوا كان درجلا او سواه نعم لو فعل ذلك تنبيه بالنيافعة شعره  
على يديه عتقهن ليرين برهن كان ذلك العقص حرا في ثقبه ولا يلزم كونه مبطل  
للمصلاه لعدم الملازمة وان كان العقص هو شد الشعر وعقده ويطاير  
كما يفعل اليه هو دكان فعله مكره في المعنى عن التنبيه بعم نفي تنزيه الانبي  
خبرهم وان كان عبادته في الشعر وعقده وجعله كالكتبة متديلا على الحجة  
كما يفعلونه يلو اعراب الحجاب مانع من السجود كان مبطلا للصلاه من حيث  
منعه له لان حيث نفي نطقه وحيد الوجه لخصيص الحكم بالروح لان المراه لو  
فعلت

فعلت ذلك ومنعها من السجود وظلت صلواتها قطعاً وبعض الأصحاب قال بطلانها لم يقبل  
كما قال الاخر بوجوبه واطلق وجوبه يكون الحكم مختصا بالرجل لان ملازمة الشعور لهن اج  
لا العقص بخلاف الرجل والمحمد ما ذكرناه ومثل هذا المسئلة التطين كما ذكره  
المصنف والخلاف فيها كما خلا في السابقة والمستند الرواية الواردة بالنعني  
الا انها لما كانت غير مصرحة بالتميم والابطال وجب حملها على الكراهية اعتمادا على الأصل  
**قوله** تعدل العورة هذا يعني على ان سرة العورة مل هو شرط مطلقا او شرط مع العلم  
والعقد خاصة وقع النزاع في ذلك وقد ذكرناه فيما سبق مستوقفا لوجه لا عادت **قوله**  
ما لا وجه شيئا لما كان الفيل عارضا مع التكليف وكان من الضروريات التي  
لا يجوز المكلف عنها في اغلب احوال جعل المصنف هذا القسم من اتواع الصلوة وقسمه  
الى اقسام وجعل اولها سوا الا بوتر شيئا وجعل له قاعدة وهي كل فعل غير ركن تركه  
المصلي ناسيا ولم يذكر حتى انتقل منه الى غيره وتجاوز بذلك الاشتغال عن محل الاتيان به  
فانه يتم الصلوة ولا يكون ذلك السهو مؤثرا في عدم الصبر شيئا لوجه وقوعها على الوجه  
المأمور به يحلص بذلك الاجزاء بوقوع ما فعله على الوجه المأمور بصحة **قوله** مستند هذا  
الحكم بعد اجماع الاصحاب رواياتهم الصحيحة عن ائمتهم عليهم السلام وقد عرفت  
انه خلافا في هذا الضابط وان كان قد وقع في بعض الامثلة وعرف ايضا بالبيان  
منها وصفاتها كالجمهر والافاقات ومحل ذلك الذي يتلوه فيه والظاهر ان ذلك اذا  
تجاوز ما لا يثبت انية القيام الواقع فيه التواء حتى يصير كعالم لا

اراد الله  
بلغة مقابلة

فينتقل

اذا  
الامثلة



موسى وذكر قبل ان يبلغ حد الركعة وذكر انه نسي التزادة رجع والى ما سواها ان النسيان للركعة  
 او لبعض اعتماده على العمل وما واجبات الاختصاص في الركوع او الرجوع منه او الطائفة فيه  
**فصل في ما يجب من اجابات الوحي** وما يجب من اجابات الوحي في الركعة  
 الاختصاص في الركعة بينه وبين الوحي من الاولي فان جعلها بالنسبة الى الركعة  
 الاولي ما لم يشترع في الثانية وبالنسبة الى الثانية ما لم يشترع في الثانية والكلام في الزيادة  
 يسهل ما ليس بركعة كاللحاح في نفسه لا تفتقر شيئا وتحتاج في الحكم ولا جاعلهم  
 على عدم الفرق واما اليهود فيجب اليه او اليهود في حصول اليهود فقال  
 بعض الشواخ معناه في الاول اليهود في يحد في اليهود في الثاني الشك في حصول  
 اليهود في الثاني الاول انه يعلم ان اليهود في الاصل موضع وفي الثاني معناه انه  
 حصل له يهود لكن يسي حصوله وهذا الحكم لا على ما يثبت في اليهود في حد كلامه  
 في الاول على اليهود في الاخر المنسب اذا اعتقد بفعله في يهود في انفعال فانه لا يوجب  
 شيئا ولا يلزم التيسير وانما كان ذلك موجبا لليهود في يهود في ذكره من ان الاجز المنسب  
 توجب التبا في مع يهود اليهود واما الثاني فاعلم ان حصوله يعني اليهود في يهود اليهود  
 فانه لو اوجب شيئا لوجب ايضا التيسير وهذا الحكم الموجه فيه الى الاعتقاد على العمل  
 لا حاله البول من شغل الامه يسي واما اليهود الكثير المستند في عفو الرجوع الى  
 الوايه المشهوده عن الصادق عليه السلام في قوله اذا علمت في يهود وانت  
 في حكمه فانت يهود ما لم يكن هناك الكثرة علمه في عدم التلا في يهود اجرا وما عي

فصل في

ما

ما لم يحل سواها ان يسهل او يشك وفي اليهود لا يلتفت وفي الشك يسي على وقوع  
 ما شك فيه واختلف في حد الكثرة المسقط للحكم فقال بعضهم ان يسي في ركعة  
 واحدة ثلاث مرات وقال آخرون ان يسي في ثلاث فرائض متواليه ولا بد من  
 هذين القولين لعدم ورود نص في الشك بقدر ذلك ما لا يوجب الرجوع في حكمه الى الفرق  
 بجري عاده الشك فيهما يد فيه نص ودنايس الجهر فهم نعم قد تصوق الكثرة باسم  
 التثنية في اعتقاد المصلي انه قد صار بذلك كثير اليهود بالنسبة الى عادته في شدة  
 التثنية وقوع اليهود فيصير وقوع التثنية في فرائض واحدة او في  
 ثلاث فرائض كثير بالنسبة اليه نعم متى صدق عليه اسم الكثرة ثم صلى ثلاث فرائض لم  
 يعرض له فيها يهودا وشك زال عنه حكم الكثرة قطعا رجوعا الى الاصل واما الشك في  
 الاسم في يهود من الاعمال او في عدد صلاته وقد حفظ عليه الماسوم او بالعكس فان علم  
 كل واحد منهما الرجوع الى ما حفظه الا في ما بين صلاتيه من المأثورة فلا يفردها  
 بشك مع ذكر الاخر ثم لو تألفا وجب كل منهما الى حكم نفسه وبطلت الملازمة  
 بينهما اما اذا رجح الشك في حد الطرفين بعد يسي وفيها عند نطق مستند اليسي  
 وجب عليه الرجوع الى ذكر الطرفين والعمل عقدهما يهودا كان ذلك في عدد الصلوات  
 او في يهود من افعالها ولعل ذلك نص في قيام عليه الظن فتابع الظن فيما  
 علم شغل الذمة به مشكلا لان اليقين لا يرفع بالظن الا ان الهاتين مع عوف على  
 ذلك **قوله** ما يوجب الظن في هذا قيمتان من اقسام اليهود حقة

ما



حكم وجب حصوله وهو انه يجب على اياها في ذلك الفعل الذي سعى عنه ولم  
يرغبه وهو كل فعل من جملة افعال الصلاة وكذا كان او غيره تركه المصلح فيها  
وذكره وطالبه بانما كانه يجب عليه فعله فيه لعدم مانع من الايمان به والاعمال بحده  
فلا يتحقق البراءة من كون الايمان به وهذا ايضا اجزاء ومثاله من ينسى الركوع  
او بعضها او ينسى نزاهة الحمد وذكر في الشورى او ينسى السجدة وذكر قبل الركوع  
ياي بالقراءة او لا البعض الذي منه مناسا كان الحمد او السجدة او شئ منهما  
للمرتب وكذا لو نسي الركوع وان كان قد هو الى السجدة فانه يتلوه وجوبا  
ما لم يجد الا انه ان كان هو ب او الفصل الركوع فنيبه واستمر في طوئه  
او السجدة فذكر قبل ان يصلي ساجدا فانه يقوم الى هذا الركوع ولا يقوم معتدلا  
ليلا يزيد قاطعا ما لو كان هو ب او السجدة وجب ان يقوم معتدلا ثم يركع  
لوجوب تحقق الركوع عن القيام وكذا القيام لو نسي السجدة او بعضه او نسي التشهد  
الاول فتركها وذكر قبل ان يركع فانه يقعد ويأتي ما يسره عنه يسجد كان  
او تشهدا ما في ذلك كله على القابض الاجماع **قوله** ما يوجب القاء في سجود  
يسجد السجدة هذا في ثلث اوجبه حكما ما احدثنا في ما يسهل عن ثلث سجود  
السجود وهدى الحكمين وجب لا حد هذا السجود والظاهر ان قصاصه قبله اثباتا  
الاول بيان السجدة الواجب ولم يذكرها حتى تجاوز محلها الثاني بيان  
التشهد بخاتمة سوا الاول والاخير ولم يذكره حتى فات محله تلافيه الثالث  
ترك

ترك بعض التشهد كالصلاة على النبي والآل فذكر في هذه المواضع الثلاثة يجب  
ان ينقل ما نسيه بعد النزاع من الصلاة الاولى ثانيا لورود النفس بذلك في الصلاة  
المستبينة او التشهد او الصلاة المستبينة ثم يسجد بعد ذلك يسجد في السجود لثباته في  
هذه الاعمال بالاجزاء المستبينة ونسبها كذكر طار لانه وقوعها بعد الصلاة فكيف تكون  
جزءا منها وجزءا الشئ ما هو داخل فيه لكنها جمعت اجزا باعتبار ما كانت عليه ولما  
كانت هذه الاجزاء معقولة خارج الصلاة لقام الصلاة بالتسليم مع حذف ايم العباد  
عليها من حيث انها اجزاء للعبادة عباد وجب اخراج النية (فان كان) يجب افراد  
النية لاي اجزاء الصلاة الا ان هذه لما فعلت وجب ما وجب افراد النية لها وهذا هو الحق  
اي صورتها والواجب من اعانة في هذه النية استحضار الجزئية بسجدة او تشهد او  
صلاة وتعيين الغرض الذي وقع الترك منه وتعيين الاداء ان كان الصلاة اداء  
والنقصا ان كانت كذلك لان الجزئية لا احكامها بالوجوه وقت الغرضية المنزوعة  
منها ووقع ذلك الجزئي خارجا فالظاهر تعيين القضا فيه لانه جزء من الصلاة التي  
خرج وقتها وفعل في غيره فكان قضا ونية التقرب به الى الله كسائر العبادات  
**قوله** ومنه سجدة السجدة هذا اشارة الى ذكر احكام سجود السجود والبيت  
خبرها يتنوع افعالا النوع الاول في وجوبها وقد وقع النزاع فيه فقال جماعة  
بعدم وجوبها مطلقا بناء على حاله براه الذمة وان السجود غير مقدور ولو وقع الغفوة  
عنه في الحديث المسجود فلا يتعلق به حكم وقال الاكثر بوجوبها لورود النفس من

وجزم

الرسالة  
بلغت قراته



الروايات الصحيحة بوجودها النوع الثاني في الحد الذي يجان منه وقد وقع  
 التراجع منه ايضا والذي عليه الأكثر وبه وردت الروايات الصريحة اختصارا  
 وهو ما تخفى موضع اشارة المصنف اليها في الرسالة الاولى في الاجز المنسبة اليه  
 مذكور فانما يجب بعد الاثبات بها بعبارة اليهود وبذلك وردت روايات صحيحة  
 الثاني للتسليم في غير ذلك وهو ما يجب لهما وبه قال الأكثر وعليه الرواية الثالثة  
 الكلام شرفين فورا يدايهما غير قواني ولا دعا موجب لهما كما هو مذهب الرواية  
 ومن بابها قال اراد الله ان يشي من الاثار فيسحق لسانه على غيره يسعد وكما هو  
 قصد فراه يرد على اليه ما ناسيا فانما هو موجب ليهوديه على الظاهر  
 الرابع الشك بين الرابع والخمس موجب لهما على المشهور وعليه ذلك الروايات  
 المشهورة بل وجب في كل شك تعلق بالخمس على ما بين الحكمين كل من قام في  
 موضع قعود او قعود في موضع قيام وجب عليه لذلك كما هو مذهب الرواية  
 وحسب الكلام عند اكثر المتأخرين في وجوب سجدة اليهود في هذه الاسباب  
 الخمسة ولما جيان بسبب غير ذلك الظاهر من المصنف ايجابها لكل زيادة و  
 نقيضه يلحقان الصلاه ولم يبيلا لها وتابع جماعه وارجحها روايه ابي بصير  
 عن الصادق عليه السلام وهي وان كانت صحيحة الطريق ١٧١ لها غير صحيحة  
 الدلالة على المطلوب وللعلماء في التوكيد قول بوجودها بكل سجدة لمحق  
 المعصية وله به روايه في اسنادها ضعف فالحديث يفتقر عندي ليس الا الحجة

المختصرون

المختصرون المتقدمه النوع الثالث وكيفيتها وقد وقع الاتفاق على انهم يتدان  
 على علمه بسجود الصلاه وجب فيها امور آتية لها لانها عبادته فيشرط ان بالله  
 كغيرها من اليهود على الاعضا السبعة على ما يصح اليهود عليه من اعيان فيها ما يجب في  
 سجود الصلاه من الشوائب كما لا يستقبل واليتور والظاهر وغير ذلك من وجوب الرفع  
 بينهما والظاهر فيه حالها والاعضا لا تخفى الا تغيبه في الذكر فيها واختلف في  
 وجوبه قتال بعضهم لا ذكر فيها اعتقادا على اصالة البراءة وقال الأكثر بوجوب  
 الذكر فيها لحمل النفس واختلفوا في انه هل يتعين او يكفي مطلق الذكر قال بعض  
 بالثاني لانها لا يزيدان على حكم سجود الصلاه وقال الآخرون بتعيينه كما هو منطوق  
 الروايم والذي ذكره المصنف هو مذهبنا روايه الجليلي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 تارة سمعته يقول بسم الله وبالله وصل على محمد وآل محمد في روايه الثانية عتبه  
 عليه السلام يقول فيها بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد ليس في هاتين الروايتين  
 دلالة على جهل الامام كما توهمه بعضهم حتى انه لو لم يمنع سنده هذه الروايات  
 مع سنده حجة على غيرها وعلاها وجاها اعتقادا على مخالفتها لادلائل العقل فوجب  
 طردها وهذا الوهم ليس بشي فان الامام انما قال ذلك فيها على سبيل التقوية لغيره  
 والبيان لما يجب فيها من الاذكار لانه قال في يهوديهها في صلواته لعلمه منسب  
 الامام عن ذلك ولزاد روايه عن الباقر عليه السلام يقول فيها بسم الله وبالله السلام  
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فبالجمل يجب نفي احد هذه الاذكار الثلاثة



ويصير الوجوب فيها مخير في ايها التي به كان مخيرا بحيث في صورة العينه  
 استحقاق فعلها واستحقاق العرض الذي وقع اليه فيه والوجوب والتعريف  
 الى الله وهذا المصنف ما ذكره المصنف في صورته فبينها وطلبه التعريف في بينها  
 للزيادة والتفطام لا قبل ثم بنا على وجوب ذكر سبب السهو وقيل لان العرض  
 هو الجبر وهو حاصل بدون تعيين السبب فلا فائدة في ذكره وهذا هو الاصح  
 وكذا الكلام في وجوب التعريف فيها لاداء والقضاء والاقرى عدم الوجوب لانها  
 ليس بها من المفروض وانما جعل خارج عنها فلا يتعلق لهما تابوتها وان كان لهما  
 لا يتبين وان لهما ما يتعلق ما من حيث وقوعها جبر لهما لاجل السهو الواقع فيها لكن  
 اعتبار الوقت فيها لا وليس عليه والمصنف جعل التعريف لهما احوط فكانه او جهما  
 في وقت الصلاة وهو ظاهر على هذا التوزيع وسبب في تحذير الرابع في ان فعلها على  
 في اثناء الصلاة او بعد ما قال بعضهم الثاني انما هو مطلقا وقال ابن الحنبل ان كانا زيادة  
 وجبر فعلها بعد التسليم وان كانا لليقين وجبر فعلها قبله واستند في ذلك الى رواية في طريقها  
 ضعف وقال الاكثر انما بعد التسليم مطلقا لانها ليس بمجزئ من الصلاة فلو وقع في اثنائها  
 لمصلحة الزيادة المطلقة خصوصا او السجدة ركن وزيادة الركن مبطله اجماعا والرواية  
 الصحيحة ناطقة بذكره في قول الى عبيد الله عليه السلام فاذا سلمت فاسجد سجدة ثانى التوجع  
 الحامس ما يجب فعلها فورا بعد الصلاة ام لا يظهر اكثر الاضمار على الثاني  
 لاحوال البراءة من الفدية استنادا على الرواية المذكورة في قوله اذا سلمت فاسجد

سجدتان

لان الامور على ما سلك في قوله  
 وظاهر بعض الاصول ان  
 بالغلبة

سجدتان فان الفاعل للتعقيب فاعمله ويتفرع على القولين وجوبها في وقت  
 الطهارة وقيل الكلام بينهما وبينها وقبل وقوع الحدث بينهما بل وقبل وقوع  
 من المناهيات بعد الصلاة وقيل فعلها فعلى القول بالغلبة بحيث من اعاد ذلك  
 وعلى القول بعدمها لا يجب والا قرب عدم الوجوب لاحوالها الى ان كان الاول احوط  
 ليعتق البراءة فيتفرع على هذا ايضا تعيين الاداء القضا فعلى القول بوجوب فعلها  
 في الوقت يتعين ذلك وعلى القول بعدمه لا ولا احوط الاول ليعتق البراءة اما الاجزا  
 النسبية فلا كلام في وجوب فعلها في الوقت وقيل الكلام بل قبل فعل شي من  
 المناهيات بينهما وبين الصلاة لان وجوبها فوري فلا يجوز تأخر فعلها الصلاة  
 ولا عن وقتها اعتبارا بل لا يتحقق الجزئية فيها فتتفق الملائمة لعدم وجودها كذا في  
 وجود جميع اجزائه فعلى هذا لو تكرر ما عدا حتى خرج الوقت بطلت الصلاة قطعا  
 وكذا الوصف المنافي محققا قبل فعلها ولا كذلك يسجد في السهو على ما من وقت تقديم  
 الطهارة واستقبال القبلة وسبق العود من غير تسوية يسجد في السهو وكونها شروطا  
 للاجتناب النسبية او كى ليتحقق الجزئية هناك دون ثم ولهذا نازع بعضهم في اشتراطها  
 في يسجد السهو اعتمادا على صالة البراءة والامر بها لا يستلزم الامر بمطابقة الزمان لعموم  
 دلالة عليه شي من الدلالات وجعلها على عموم الصلاة قياسا لا نقول به خصوص  
 على القول بعدم وجوبها قبل التسليم نعم على القول بوجوبها قبله بقوى القول بالاشتراط  
 ولا كذلك اجتناب النسبية لتحقق الجزئية فيها وهذا وان كان قولا من الصواب لان



الا ان كل واحد من هؤلاء يستلزم في جميع كما اشار اليه المصنف فخرج ذلك بتعدد وجوبها  
 بتعدد السبب قيل لا مطلقا لانها لا تتصل بالبراه وان المقصود هو الجسد وهو يحصل  
 بالجره وقيل بتعدد مطلقا فتابع ان تعدد الجسديات بتعدد الابواب واجب  
 ولا يلزم هذا خلفا وحصول يقين المبرر بالكلية بتكوار السبب وانه ثالث ان  
 تجايز السبب اتحاد السبب وان اختلف تعدد وهو قريب الا ان الاوط  
 هو الاقوى **قوله** ما يوجب الاحتياط لما كان ما يعرض من الحلال في الصلاة  
 ينقسم الى سهو والشك وذكر احكام السجود اشار بعده الى احكام الشك  
 وقد اختلف في تعريفه فقال بعضهم انه سلب الاعتقاد بين جعله امر  
 عديم بادره اخرين بانهم يعتقد تساوي التيقيني فيكون وجود ياد  
 تحت جنس الاعتقاد واصل ما عرفت به انه تردد الذهن بين التيقيني  
 فيما يحكمه انه قد يعرض للسهو باعتبار تساوي ظنونه في نجاة شيء وتركه  
 عنوان يتخرج احد الطرفين على الاخر اذ لو تخرج احدهما لوجب العمل به وترك  
 الاخر كما سبق فاذا حصل الشك المذكور للمصنف وتعلق بعد الصلاة فقد  
 عرفت انه في التقاضيه والتماثليه موجب للبطلان اجماعا وكذا في الاولين  
 الرابعيه واما اذا تعلق بما زاد عليه فصوص باعتبار علم فخرجه عن  
 الاربع لا يزيد على اربع مسايل هي الميساه بمسايل الاصول فاما ان تعدد  
 الاربع فتعلق بالخاصه بل اربع او معطاه او ارتقالي اليه باسمه بالادراك

هو  
 اربع مسايل  
 بلغة

في الخاصة

من الخاصة او معطاه اربع باعتبار ذلك اي اقسام ثلاثة كل شيء منها يتصور  
 فيه سبع مسايل فتم مسايل الفروع وقد اشار الى ما في هذه المسائل الى اثني  
 عشر ميلا اربع منها المسائل الاصلية والباقي من الفروع وانما اقتصر المصنف على  
 ذلك لانها هي المعقولة للمكلف اذ وقوع غيرها نادرا ولان الاتفاق وانفع  
 على بطلان الصلاة باعتبارها **قوله** ان شك من الاثنين والثلاث ويمن ذلك والاثني  
 شرك المصنف بين هاتين المسائل في الحكم باعتبار احكامهما في الاحتياط واحكام ان  
 الاحتياط هو فعل اوجبه الشارع وسيله الى تحصيل براءة الذمه للمكلف المتيقن  
 شغل ذمته بواجب وهذا قاعدة نافذة فيما يرد من مسايل الشك مشتمل من العوم  
 العمل بها وهي وجوب البناء في الصلوة الواجبة على المأكل ولا يصح البناء على الاقل  
 لان البناء على الصلوة الاكثر ان كان في نفس الامر كذا كذا قد وقع موقعه وكان  
 الاحتياط زباد خارج الصلوة ولا يؤثر فيها بطلان ما لم يكن نافله وان لم  
 يكن كذلك كانت التقيضة مستدركة بالاحتياط ولا كذلك لو بني على الاقل  
 لتحقيق حصول الزيادة على تقدير ما في الشك بها فحقق البطلان وحينئذ نقول  
 اذا وقع الشك من الاثنين والثلاث وكان بعد اكمال السجدين وتحقيق  
 كمالهما فحصل سجود الثاني سواء اتي بالذكر او لا فلا يشترط الفروع منه ولا  
 الزرع منها لعدم دخولها في مفهوم السجدة واما اذا وقع الشك بين الثلاث  
 والاربع فلا يتقيد بذلك بل اس ما وقع فيه الشك وله صور الاول ان شك



ويؤخذ بالقيام **ب** جده قبل القراءة **ح** من انشاء القراءة بعد الفراغ منها وقبل  
 الهوي **ك** فاشاء الهوي الى الركوع **ك** في انشاء الركوع **ز** بعد الرفع منه **ج** في  
 الهوي الى السجود **ك** في ثنائه **ي** بين السجدين **ك** في السجدة الثانية والشك في  
 هذه الموضع كله صحيح بخلاف المسئلة الاولى فان الشك لا يقع الا في واحد منها وهو  
 الاخير وفيما عدا ذلك ينطبق الصلاه لتعلق الشك بالاولى وليس وهو مبطل كما تقدم  
 والبناء للمصنعين على الاكثر للمعاذ وفي الاولى بين على المثلث وبقية بوجه وفي  
 الثانية بين على الاربع وبقية ما بقي منها ويحاط للمصنعين بركعة ثانيا او ركعتين جالبا  
 محتمل بينهما على ما هو مضمون الرواية وبعض اوجب الركعتين جملتا على ان الركعة  
 الواحدة لا يبعد قسما عليها ايم الصلاه شرعا لعدم التحديد بين الركعتين جالبا للقول  
 التهدي بها وقال بعضهم بتعين الركعة ثانيا لان الاحتياط انما شرع بحجب الصلاه على  
 تقدير نقصها والغاية ركعة ثانيا والركعتين من جلوس لا تباينها صورة والبا  
 معني فلا يقع الجبر بهما والاكثار على التحسين وهو المشهور لمحمد والرواية واعلم ان الموضع  
 التي ذكرناها في المسئلة الثانية التي ينشور ووقع الشك عندها اتيه في كل المايل  
 الاصلية والفرعية الا ان باعتبار الشك طبعه منها بايهم ويبطل منها ما يبطل فيبقى  
 لذلك ولا جله قال بعضهم ان مساييل الشك الاصلية والفرعية باعتبار ضربها في الصور المذكورة  
 تطلع ما تبين وخمس وسبعين **قوله** الشك بين الاثنين والاربع هذه المائدة من  
 مساييل الاصول وحلها التي تقع فيها كالمسئلة الاولى لتعلق الشك فيها بالاثنين فلا  
 بد من

في الركعة الاولى  
 في الركعة الثانية  
 في الركعة الثالثة  
 في الركعة الرابعة

جالبا

تأخذ من كمالها الاصل والبناء على الاربع للمعاذ ولا احتياط بركعتين ثانيا لا فقال التسليم على  
 الاثنين وهذا هو مضمون الرواية وعليه الاكثر بل كان يكوننا جاعا عند المتأخرين و  
 القول بالبناء على الاثنين في ثنائه **قوله** الشك بين الاثنين والثلاث والاربع  
 هذه رابعة مساييل الاصول وحلها كما لا يخفى تعلقها بالاثنين والبناء على الاثنين  
 موافقة للمعاذ فيسلم ويحاط بركعتين ثانيا وركعتين جالبا الا ان الاول فلا احتمال بالتسليم  
 على الاثنين واما الثاني فلا فقال التسليم على الثالث فلا يتحقق البراءة الا بهما على  
 بحيث الترتيب بينهما ذين الاحتياط طين اكثر الاصحاب على عدم وجوبه لعدم  
 ظهور القابض فيه وبعض الاصحاب اوجب تقدم الركعتين من قيام واليد  
 ذهب المصنف هنا لان الشك تعلق بالاثنين قبل الثالث وجوب تقدم جالبا  
 لسبق الشك اليهما والاربع لهذا التعليك ظهور فائدة لان الشك تعلق  
 بركعة واحدة فلا تقدم الايهما على الاخرى لو عطفه منطوق الرواية فانه لم  
 فيها الركعتين من قيام وعطف عليه ركعتين الجلوس والاول ولا دلالة للعطف بالاول  
 على الترتيب لانها عند اكثر المحققين للجمع المطلق الا ان المصنف لما نظر الى مضمون  
 الرواية بتقدم ركعتي القيام وكان الاول عا ووقع النزاع في العطف على الاثنين للترتيب  
 او الجمع كان تقدم ركعتي القيام على الاول فلفظ ذلك منه على سبيل  
 الاصولية ولفظ ترتيب تمام ركعتي الجلوس وركعة ثانيا منفردة على بعضها لا اقتضا  
 على مورد الشك الرواية **قوله** اخرون بالتحسين بينهما القيام كل منهما مقام الاخر



في الجواب فيما تقدم فكذلك هنا وتالست بالثبوت في الكسوف قايماً بنا على عدم جبر الوحيين  
 فإياً للصلاه صورت ومعنى ولا اقويبه التعديل للاصل **قوله** وانك من لا تشين  
 والخس لهذا شروع في المسائل النوجيه وذكر منها ثمان اربع منها يفتقر احكام  
 بعضها من بعض وهي الشك بين الاثنين والخس والشك بين الثلاث والخس  
 والشك بين الاثنين والثلاث والخس والشك بين الاثنين والاربع والخس  
 واقول المصنف في هذه الاربع وجهان احدهما البناء على الكل على الاقل  
 الاثنين والخس يعني على الاثنين وفي الثالث والخس يعني على الثالث **قوله**  
 فليس والخس يعني على الاثنين لانه الاقل وعلى ذلك بانه المتيقن والزايد  
 مشكوك فيه فيطرح الزايد ويبني على المتيقن وبني الصلاه ١٦ حيناً ط  
 في هذه المواضع على هذا الوجه وهذا ضعيف اما ما علمنا الفقه للمقاعد المشهور  
 وهو ان البناء على اليوجب على اكثر مما تقدم واما ثانياً فليجوز حصول الزيادة على  
 تقدير كون الواقع في نفس الامر هو الاكثر بل تنعاضف الزيادة عند حصولها  
 في نفس الامر مع الامر بتمام الصلاه وذلك مخالف للاصول اليافه والوجه  
 الثاني البطلان في الثلاث اما يل المنقذه وعلمه بالاحتياط اي ان البطلان  
 احوط لا مكان فصول الزيادة وان كان العلم ذلك فلا وجه لتخصيصه بالثلاث  
 الاول لقيامه ايضاً في المسيله الواجبه وحكم في الواجبه بالبناء على الاربع ولا عرف  
 وجه ذلك البناء لانه ان كان الشك وهو جامع قبل الكسوف اقول ان يكون الخاسم  
 فان

الزايد يعني الاكثر

فان يحدوها اقول ان يكون الواجبه خفيفاً فقد يمكن البناء على الاربع عند  
 التعذر على احد الطرفين وان كان بعد الكسوف وقبل السجود فكذلك ايضاً لاختفت  
 الحدود فحصل حصول الزيادة او نقصه وان كان بعد السجود اقول ان يكون  
 تمام الخاسم فيكون مدتها والاربع مكفي فيصير البناء عليها وجهها على الاربع  
 والخس بعيداً لو وقع الفس فيها دون ذلك والتمسك به لا وجه  
 لهي هذا البناء اما الاحتياط على تقدير صحة تركعتين قايلاً احتمال البناء على  
 الاثنين وسجود اليه هو الاحتمال التسليم على الخس وهو جيد على تقدير صحة  
 البناء وكان المصنف جعل هذه البناء مخصوصاً بكون الشك يعني السجود بين  
 قبل القيام حملاً على الشك بين الاربع والخس وقد عرفت ما فيه وحديثه يقول  
 الذي يعقوب في هذه المسائل الاربع باعتبار الاصول اليافه البطلان في ثلث  
 منها وهو المسائل المتعلقة بالاثنتين لتعذر البناء عليها في الطرفين فان البناء  
 على الاكثر معرض للتعذر والبناء على الاكثر معرض للزيادة وتلاهما عذر واما  
 الشك بين الثلاث والخس فان كان بعد السجود فلا قوي البطلان ايضاً لتعذر  
 البناء على احد الطرفين لحذو الزيادة والنقص وان كان قبل الكسوف سواء كان  
 قبل القراءة او في التايها او بعد ما وفي ثلثها هو قبل ان يصير كسافين  
 على الاكثر ويهدم الركعة وسأوا ضناً تركعتين قايلاً احتمال ان يكون الحكم  
 للثلاثه وسجود اليه هو الاحتمال ان يكون الحكم للخاسم والوجه في وجه

الزايد يعني الاكثر



هذا البناء الجوهري على الاصول اليانعة والقاعدة الماضية وعدم الخدوش في البناء  
**قوله** الشك بين الاثنين والثلث والاربع والخمس كما ان الحق بهجه الشك في  
 هذه المياله وجعل حكمها كما ان الشك بين الاثنين والاربع والخمس في وجوبها  
 على الاربع والاحتياط لا الاحتياط لكن بزيادة هنا كعقبت جاليا لدخول الثالثة  
 فيكون ان يكون التسليم عليها ونقص جواز هذا الشك بكونه واقعا بعد السجود  
 والظاهر انه انما حكم بجهته جلاله على الاربع والخمس فعلى هذا الوقوع الشك  
 قبل السجود او قبل الركوع او في غيرهما من الاحالات بطلت الصلاة بخالفته  
 جسد الصورة المتعاقب عليها وهذا متفق لتعلق الشك الاثنين فيعذر فيه البناء  
 على احد الطرفين بحصول الجزر المذكور بل لا يقرب بطلان هذا الشك مطلقا  
 لان جملة على الاربع والخمس تنبأ في الحقيقة في الاصول والقواعد اليانعة  
**قوله** الشك بين الاربع والخمس هل السليم من هاتين المياليين المزعيم  
 لو قوع النهي عليها وتذكر المصنف لوقوع هذا الشك لثلاث مواضع الاول  
 ان يقع بعد السجود ويسلم ويسجد ويسجد بها المصنف بالخبرين لانها برغاة  
 ان الشيطان لا يوفق له الشك بعقد علمه صلاته فارغ من الاربع بزيادة  
 العباد وتكليفه يسجد بين فارغ بذلك انقضاء اي حارة انقضاء في الزاوية لان الزحام  
 هو التراب والحكم بهجه الصلاة في هذا الموضع وان كان مخالفا للاصول الا انه  
 خرج بالنقص والافتقار بزيادة الحائض مما حصل الثاني ان يكون قبل الركوع

وهنا

وهنا تصور ان يكون قبل الزاوية وفي اثباتها وبعد هذا قبل الهوي او في اثباته  
 قبل ان يصير ركعا وفي هذه المواضع يهدم الركعة ويسلم ويسجد كما ان بين في  
 الثلث والاربع والاحتياط فيعقب في ركعة من قيام او ركعتين من جلوس لا احتمال  
 ان يكون الهدم للاربع وسجود السهو لا احتمال ان يكون الهدم للحائض وهذا الوجه  
 الكلام فيه لواقعة للاصول اليانعة الثالث ان يكون الشك بعد الركوع و  
 احتمال ان يكون قبل السجودين وبينهما وفيه قولان احدهما البطلان في الموضعين  
 لحصول زيادة ان امرأه بالانعام او تنقصه ان امرأه بالانقطاع وكذا لو كان بعد سجدة  
 النقص والزيادة مبطل في الركعتين وفيه والثاني الحاقه بالشك قبل الركوع تنزيلا  
 لعظم الركعة عن غيرها ولصدق اسم الركعة بالركوع متفق الزيادة سواء كانت ركعة  
 او جسيمة فيتمها ويسلم ويسجد للسهو ويكون كالوكان بعد السجود وقبالة المصن  
 والاقرب عند الاول لان النص انما اعتق الزيادة في كون الشك واقعا بعد السجود  
 فلا يتعدى عن جملة **قوله** الشك بين الثلث والاربع والخمس هل السليم من هاتين  
 بالانقضاء لتحقق الاربع والخمس فيما كان زادت عليها بتعلق الشك بالثلاث في حصة  
 غير صورة النص وذكر المصنف وجهان احدهما البناء على الاقل وهو الثلث ونعيم  
 بقي الاحتياط ووجهه كما في الثاني البناء على الاربع ويسلم وتحتا تركه تأييدا  
 لا احتمال التسليم على الثلث وسجود السهو لا احتمال التسليم على الخمس ووجهه الحمل على الاربع  
 والخمس وهما معا ضيعتان لما مر بل الاقرب انه انما يصح اذا كان تأييدا قبل

الركن م



الشيء  
الذي  
له

الشيء الذي  
فيه

الوكوع ويكون كالشك بين الثلث والخمسة في مواضعه الثلاثة فيهم القيام  
وبذلك في الاحتياط بكونه جالسا لا محال ان المهدوم هو الرابع ولهذا لو  
كان بعد النسيء كذلك قيل نعم ويكون كذلك بين الرابع والخمسة انما جالسا بكونه  
جالسا لا محال التسليم على الثالث وكان والدك رحمه يفتي بذلك وعندك فيه توقف  
فاما تعلق الشك وارتقى اليك الياديه سواء كان مع الحاميه او بلا منها فقد  
اقبل المصنف فيه وجهان احدهما البطلان وهو قوي لعدم النص ولتعدد  
البناء فيه على احد الطرفين والثاني البناء على الثالث ويوجع في الحكم الى احكام  
ما يتعلق بالخمس وهو متعين فخرج عن القواعد الالفه **قوله** ولا يثبت الاحتياط  
من النية لهذا شروع في احكام الاحتياط ولما كان صلاه منفردة واجب ان يكون عباده  
مبني على نفسه فثبت فيه النية كما وجبت في سائر العبادات ونظرة بالصلاه  
من كل وجه ليكون حيا منها بل لما تعلق بها تعلق الميسم والسببه من حيث  
ان الشك الواقع فيها سبب لوجوبه لاجل فراغ ذمه المصلي من الشك بها  
فقطعه بها من هذه الحقيقه لالوجوب بكونه في الصلاه حتى تكون نية الصلاه كافيه  
عن تخلف بله لا بد من النية له وهو انما ذكره المصنف والواجب فيها امور  
احدها ان فعله باستحضار ما هيته العاين الفصل في كونه احتياطيا لا ذلك  
هو السبب الموجب له لا بد من نفسه ليعتد به غيره الثالث تعين الركوع ان  
كانت منفردة والركعتين ان كان كذلك وهو متوقف به دون غيره من الصلوات

اذ لا يجب في نيتها ما راعاه العدد وانما روعي فيه ذلك لاختلاف اشتغاله باختلافه  
فما قطع الى التعيين به الرابع تعين القيام او الجلوس وهذا ايضا من خواصه لوقوعه  
على نوعيهما ما يجنب او تعينا فوجب التقدير الى احدهما ليحصل التعيين الخامس  
تعين النوى الذي وقع الشك فيه لانه انما وجب لاجل جبره ولتفريق الزمان  
الا يستحال به فوجه تعيينه ليعمد الغرض المقصود منه الياديس لا اذ ان  
فعله في وقت المجبوره او التقا لوقفه في خارج وقتها وان كانت الزنيه  
في الصلاه ففانما الفرع لا يزيل على هذه الباع الوجوب لانه خارج عن وان كان قد  
لا يتحقق منه ذلك لجواز تمام الزنيه في بنفسه الا ان يتحقق الوجوب فيه بل جكوا  
بانه يصير نافله فالوجوب فيه انما هو باعتبار الظاهر الحاصل في علم المكلف او في بادي  
الحال لو ظهر للمكلف الشك في جاد الشك الثامن التقرب به الى الله تعالى لوجوب  
ذلك في كل عبادته وعلى المقارنه بتكبيره الا حرام لانه الصلاه لا تتحقق بدونها ولهذا  
قوله الفاعله الاصح نعم لعموم الحديث وقد قلنا انه صلاه منفردة فثبت فيها  
منه كغيره ولا يصح اخلافه اليه بل يجب الاقتضاء على الجمل من حيث انه  
صلاه منفردة من حيث انه بدل من الاجزئين وحكم البدل لا يزيل على حكم  
المبدل وهذا بخبري التيسر هنا قيل نعم لحصول التخيير في المبدل فيكون البدل  
كذلك لانه يوجب حكم المبدل وقيل لا بخبري واقتاره المصنف لانه حيث انه  
بدل من حيث انه صلاه منفردة فثبت خلت عدم الحديث ولهذا وجب ان يعين



فيه جميع ما يعتبر في الصلاة المنفردة من الضوابط والاعتقالات والتركيب ولم تقع الزيادة  
 في شيء من ذلك الا في التشهد والتسليم فان بعض من وجوبها فيه وهو شاذ  
 قطعنا قراءته انهم اعتبروا فيه الحقيقة في البدلية والصلاة المنفردة فالحق هو ما كان  
 سكا عليه تنقوع وقوع المبدأ بينه وبين المجرى كالحديث والاستدبار والفعل  
 الكلي واللام واليكوت الطويل وغيره مما تركه عما في فروع وقت المجرى  
 فقل القول بانه صلاة منفردة لا شيء لذلك في بطلان الصلاة واحتماله المصنف  
 الا انه فرع على ذلك لو خرج الوقت بغير القضا وان قلنا انه بدل بحقق بطلان  
 الصلاة بوقوع ذلك قبل صلاته لان وقوع الثاني في أثناء الصلاة مبطل لها وعلي  
 نقد بكونه بلا تحقق الحديث فتنصق البطلان وهذا هو الاقرب عندنا لانه  
 دلالة لم يكن لا يجاب فيه فائدة فان ايجابه انما هو لاجل تمامه بالمجهر فيكون كالحزب  
 منها واحتمال كونه تافله لا يخرج عن احتمال الجزئية وينتفع على ذلك ايضا وذكر  
 نقض صلوته فان ذكر النقصان بعد تمام المجرى ان لم يثبت مطلقا لانه لا يثبت  
 شيئا فيكون محذورا لا نقضا لمر الاجزاء لا فخرت بين ان يكون موافقا او مخالفا  
 وذكر النقصان في تنبيه في بطلان الصلاة هنا وجهان قبل لا تبطل وهو الذي افقنا  
 المكمل لدفعه في الاجتناب دخول مشروعا لمقتضى الامر فيكون كالودع منه وقيل  
 بالبطلان لانه ذكر النقص قبل فعل المجرى فيصدق عليه ان لم يأت بالامور  
 بعد ذلك كالودع قبل فعله وهذا هو الاقرب لان حصول النقص للمقتضى مطلق

قطعا

في الصلاة المنفردة من الضوابط والاعتقالات والتركيب ولم تقع الزيادة في شيء من ذلك الا في التشهد والتسليم فان بعض من وجوبها فيه وهو شاذ قطعنا قراءته انهم اعتبروا فيه الحقيقة في البدلية والصلاة المنفردة فالحق هو ما كان سكا عليه تنقوع وقوع المبدأ بينه وبين المجرى كالحديث والاستدبار والفعل الكلي واللام واليكوت الطويل وغيره مما تركه عما في فروع وقت المجرى فقل القول بانه صلاة منفردة لا شيء لذلك في بطلان الصلاة واحتماله المصنف الا انه فرع على ذلك لو خرج الوقت بغير القضا وان قلنا انه بدل بحقق بطلان الصلاة بوقوع ذلك قبل صلاته لان وقوع الثاني في أثناء الصلاة مبطل لها وعلي نقد بكونه بلا تحقق الحديث فتنصق البطلان وهذا هو الاقرب عندنا لانه دلالة لم يكن لا يجاب فيه فائدة فان ايجابه انما هو لاجل تمامه بالمجهر فيكون كالحزب منها واحتمال كونه تافله لا يخرج عن احتمال الجزئية وينتفع على ذلك ايضا وذكر نقض صلوته فان ذكر النقصان بعد تمام المجرى ان لم يثبت مطلقا لانه لا يثبت شيئا فيكون محذورا لا نقضا لمر الاجزاء لا فخرت بين ان يكون موافقا او مخالفا وذكر النقصان في تنبيه في بطلان الصلاة هنا وجهان قبل لا تبطل وهو الذي افقنا المكمل لدفعه في الاجتناب دخول مشروعا لمقتضى الامر فيكون كالودع منه وقيل بالبطلان لانه ذكر النقص قبل فعل المجرى فيصدق عليه ان لم يأت بالامور بعد ذلك كالودع قبل فعله وهذا هو الاقرب لان حصول النقص للمقتضى مطلق

شغل الصلاة الى ذمه الولي فيكون الوجوب والفعل عن نفسه او يكون كالنايب فيجب  
 الفعل عن الاب كلالهما مجتهد والا قرب الثاني وينتفع على هذا الوجه بغير الولد  
 فله تبرير ذمه الوالد بنفس الموت او بفعل فعله الاول نعم وعلى الثاني الاول المالك  
 المستاجر على القضاء عن غيره فانه من جهة ما لزم المالك ما خرج بيب فعله  
 يستحق على فعل الصلاة عن الميت تقريرا على القول بصحة وقوعها عنه بعد الموت  
 او كالتبرير بحسب علمه وعليها ان لا مابة وبه تضافت احدا رهم عن ائمتهم  
 جواز هذا ما على ايدى الامم ويجب في الاجر العلم بالصلاة وتكونه على ان الظاهر انما  
 ويجب على الميت ان يعرف حاله بعلمه لما بالجنه الباطنة او بقول عديين وهذا  
 يكون الواجب هنا الاقرب نعم لانه كالولاية الاكثارية وهذا يتوسط فلو ذمه  
 الاجير من صلاة ساقفه له او لغيره اقل لان ميسان على قويم القضا وعدمه  
 وانتهى بين المتأخرين الاستنراط وغنى فيه اشكال ولهذا يصح الوجوب  
 قويم بالاسم بغير محتملة مقتضى وجوب الايقاع يقتضي عند الاجارة فلا يجوز لنا  
 عن اوقات امكن الفعل وتحتل العدم لا الصالح عدم قويم القضا فوجوبه بالاسم  
 سيفقد على حد وجوبه في صلبه ولعله الاقرب ولهذا هو اقل الى ذمه المتأخر  
 فقير ذمه الميت بنفس الاستيلاء وسواجه الام لا تبرير ذمته لا بفعل الميت  
 لبقائه في ذمه الميت كلالهما مجتهد من حيث وقوع الاستيلاء القبيح للفعل

ايادى

في الصلاة المنفردة من الضوابط والاعتقالات والتركيب ولم تقع الزيادة في شيء من ذلك الا في التشهد والتسليم فان بعض من وجوبها فيه وهو شاذ قطعنا قراءته انهم اعتبروا فيه الحقيقة في البدلية والصلاة المنفردة فالحق هو ما كان سكا عليه تنقوع وقوع المبدأ بينه وبين المجرى كالحديث والاستدبار والفعل الكلي واللام واليكوت الطويل وغيره مما تركه عما في فروع وقت المجرى فقل القول بانه صلاة منفردة لا شيء لذلك في بطلان الصلاة واحتماله المصنف الا انه فرع على ذلك لو خرج الوقت بغير القضا وان قلنا انه بدل بحقق بطلان الصلاة بوقوع ذلك قبل صلاته لان وقوع الثاني في أثناء الصلاة مبطل لها وعلي نقد بكونه بلا تحقق الحديث فتنصق البطلان وهذا هو الاقرب عندنا لانه دلالة لم يكن لا يجاب فيه فائدة فان ايجابه انما هو لاجل تمامه بالمجهر فيكون كالحزب منها واحتمال كونه تافله لا يخرج عن احتمال الجزئية وينتفع على ذلك ايضا وذكر نقض صلوته فان ذكر النقصان بعد تمام المجرى ان لم يثبت مطلقا لانه لا يثبت شيئا فيكون محذورا لا نقضا لمر الاجزاء لا فخرت بين ان يكون موافقا او مخالفا وذكر النقصان في تنبيه في بطلان الصلاة هنا وجهان قبل لا تبطل وهو الذي افقنا المكمل لدفعه في الاجتناب دخول مشروعا لمقتضى الامر فيكون كالودع منه وقيل بالبطلان لانه ذكر النقص قبل فعل المجرى فيصدق عليه ان لم يأت بالامور بعد ذلك كالودع قبل فعله وهذا هو الاقرب لان حصول النقص للمقتضى مطلق



والا لما في الفكر من المتنازع لولاه ومن حيث نفا ما كان على كفا والعقد انما  
 يقتضي تحريك جواز فعله عنه فلم يرب للذمة وقوعه لا في الاستيفاء وهذا عند  
 اقرب وينتفع على هذا الاصل فروع كثيرة منها لو مات المتنازع قبل العمل بطلت  
 الاجارة فيعلم بفعله وانما ما بقى من الاجرة مما تابد ما لم يفعل من ماله  
 مستوجب عن الميت ماله اخرى على المختار وعلى الاول تنقضي الفداء في ذمة الاجير  
 فيجب عليه بالوصية على نفسه ويكون الاستيفاء عنه ومنها وجوب العقاب  
 في الاجرة لو لم يفعلها الاجير فعلى الاول المعاقب هو الاجير لان الوجوب عليه  
 وتحقق بذمة الميت بالاستيفاء وعلى الثاني المعاقب هو الميت لبقائه على  
 ذمته بعد حصول الفعل والاجير انما يعاقب على ما لا اجارة خاصة لعدم الانتفال  
 الي ذمته ومنها وجوب البند على الاجير عن نفيه على الاول وجوب كونها عن  
 الميت على الثاني ولعل ثبوت الفورية وعلمه من جملة هذه الفروع فانه على  
 القول بعدم فورية القضا قلنا بالانتقال الي الاجير ولا فورية لانه قضا  
 لزمه عن نفيه ولا يلزم عدم فورية القضا ولو قلنا بعدم احتمال الفورية لم يحل  
 الاستيفار الموصى على الاجير الجبارة الى فعل ما استدبره ومنها جواز الافالة  
 منها على الاول لا يتم لان العمل الى الازمة فلا يتحقق البراءة الا بالبعد وعلي  
 الثاني يتم كبر مقتور الاجارات وتبقى هذه الفروع في كل عبادة يتم الاستيفار  
 على فعلها بعد الموت كالحج والصوم **قوله** والقضا فانه ليس عيني التضي

الى غنى

الاستيفار  
 بعينه فواته

اي غنى قبل ما يلزم المكلف الصلاة القضا فانه وجب عليه ولزمه بسبب العلم بالعمل  
 في وقته لحدود له فاجبه العلم له والذمة وجوب الايمان به في وقت اقر عين  
 محدود فهو من جملة اللوازم الحاصلة بالايهاب الخارجة والقضا هو فعل العمل  
 في وقتها المحدود لها من غير ان يرد عليه وتطلق ايها الاعاد حقيقة على فعل الواجب  
 ثانيا بعد الايمان به او لو وقع فله من الاول وكل وجوب القضا لازم بنفسه  
 فوان العمل في الوقت المحدود او انما وجب ما يجرى به ونوع منه التواضع وخفة  
 في الاصول لكن وجوب قضا الصلاة اليومية اذا فات وقتها المحدود لها وجب  
 اجماعا لقوله عليه السلام من فاتته صلاة فليقتضها كما فاتته وقول المصنف فانه  
 ليس عيني المقتضى شذذه اي جواب بيوان تعديده ان القضا اذا كان هو  
 فعل ما وجب او لا في غنى وقته فكيف يكون من اللوازم فانه هو الواجب الاول  
 بعينه فاجاب بان القضا ليس عني الصلاة الغائبة التي وجب قضاؤها  
 بالامر الجبريد وانما هو فعل بخلافه لا واجب الحقيقة مماثل له من حيث الصفات  
 والهيئات لان الوقت له دخل في التخصيص ففواته مستلزم لغوات التخصيص  
 الغائبة بفواته فلا يكون الثاني هو ذلك التخصيص الغائبة لتغير الزمان والمكان  
 ينشأ من حيث وقوع الثاني مراتب الاول والهيبة والعدد وان العمل اليه  
 في الوقت الاول المستلزم لمحصل الامر فيه غنى محقق في الوقت الثاني  
 لمواز احدهما بالوقت الاول ففواته مستلزم لغواتها وهذا احتجاج

المحدود



وجوب النفاذ الوقت الاخر الى امر جديد ولم يكن فوات الاول مشتملاً للمام  
 ليعمل الواجب في غير ذلك الوقت ولا يدل عليه ميثاقه الدالات وجوب  
 تقرب الفوات بسبب في حصول الامر الثاني اسدراكا لمصلحة فعل الواجب  
 مطلقا لما كانت المصلحة الثانية من الوقت الاول فيكون انقضى في المصلحة  
 في الاول فلا يكون هو هو بعينه بل في الصور والهيبة والعدد ومساويا  
 له في مطلق المصلحة الثانية من الامر به وقد يكون مساويا له في حكم  
 تلك المصلحة وقد يكون انقضى منه وان مساواه في براه الذمه والخلوص  
 من عمل الامر ولهذا وجب فيه مراعاة ترتيبه بتوابع الفوات فيقدم الاول في  
 الفوات فلا اول لبقية الى الذمة قبل الثاني ولعموم قوله عليه كما فاشته وقد اختلفوا  
 في جموع ما يكون منها ومنه على وجوب مراعاة العدم كما وقصراً فصول ما كانت  
 كما وان كان مساوياً وما كانت قصراً فصر وان كان حاضر القصد اليها به  
 الواجب بالحديث نعم لا يخفى مراعاة هذه الغاية لان الاعتبار بحال الفعل بحسب  
 مكانه المكنن فيقفى ما كانت في هيبة التقية في المرض على هيبة صلاة المرض حالها  
 ونظيرها ومما كان في هذه الغاية وقت الصلوة ليست كذلك وكذا  
 يقضي الغاية في وقت المرض على هيبة وما من الصلوة لتمكنه من استيفائها  
 بناهنا ما قلناه من ان اعتبار الهبات بوقت الفعول لا وقت الفوات وهذا  
 اجماع ومثل المصنف بهيبة الخوف ليعتبه عليها اجكامه فان لم احكام فامه

اشار

اشار اليه النبي عليه السلام لا ريب ان الخوف موجب للتقصير كما لا يفر لقلوبه تعالى الاجماع  
 عليكم ان تقصروا من الصلاة ان خفتكم في الفتنة بهذه الاية ان التقصر واجب في  
 الخوف كما وجب سراً وهل ينزط بالسر الاقرب لعدم بل هو سبب تنبيه  
 مستغل في وجوب التقصر من غير اشتراط السر وطالما الاية دالة على ذلك يجب  
 التقصر بالخوف حضراً وسراً ما في انواعه كان حتى لو كان من الصلوة وسبعاً وثمان  
 دبرين خارج عنه او غير ذلك فنظير الواجب عنده ركنان اجماعاً وراعي في الغيبة  
 ما امكنه وقد عليه فان تمكن من الاستقرار عقداً زمان الصلاة التي بالهيبة  
 على وجهها وان يتمكن صلياً ما شيا مومياً للزكوع والنجود واستقبال القبلة  
 ان امكنه التقدير اليها ولو كانت خلاف مقصده استقبل بتكبيره الاحرام وان  
 لم يتمكن سقط لا فرق بين الواكب والمائتي ولو لم يتمكن من القيام لاجل  
 مشاهد العدو صلياً ايضاً ومضطجها على جيبه جوارحه والركب اذا امكنه  
 الوجود على رجل دابته او فرس يوسج ترجمه وجب سراً كان من جنس يصح  
 السجود عليه والا ان يكون بجناً فيومي ولو لم يتمكن او مي ولو اتقى  
 الحال في مثل الخوف الى تعذر الايمان كحال الميابة والمعاينة سقط وجب  
 على مجموع الركعة بالتبسيط الرابع الترخي عن عرض الغاية وسبح عن  
 ركوعه شيعه واحده لورود النقص بذلك وبحسب الغيبة والخوف اجماعاً  
 ولهذا يجب التشهد والنسيان الاقرب نعم اعتماداً على الاصل واحداً باليقين



وتوهم بعض المتأخرين انه ينبغي هذا التعويضي فيقول مثلاً اعرض عن الصلاة  
 بالنسيجات لوجوبه قربة الى الله وهو ضعيف لان فرضه قد انتقل الى هذه الصورة  
 وكانت الصلاة مخاطبة بها في هذا الوقت هذه الصورة فلا تكون عوضاً  
 بل لما ينبغي على الاصل فيقول اصر على فرضه كما من غير فرق ولو صليت  
 الخوف جاز بل هو لا فضل كما فعله النبي صلى الله عليه واله فانه صلى الله عليه  
 صلاة الخوف جماعة على جماعة فذلك دليل على شدة العناية بها والبدل  
 لغدبيتها وشدة استحقاقها حيث لم يجهل في تلك الحال التي هي الحال التي هي  
 فيه الاثبات المجهدة وقد نقل عنه صلى الله عليه واله في عتق ثلاث صور  
 صلاة عتقان وصلاة بطن الخمل وصلاة ذات الوقائع وكيفية عتق وشرايطها  
 واحكامها المذكورة في كتب الاصحاب على الوجه الذي نقلوه عن ائمتهم عليهم السلام فمن  
 كان مستغولاً بالقتال وقد فاضل في الامن والفرار لا ينبغي من فضايه  
 وقت الخوف بل يجوز لو فعل في حاله الخوف على حسب ما يمكنه على اي وجه  
 كانت من هياته كما علمناه من ان المعبر في الجيم بوقت ابتداء الفعل لا وقت  
 فعله والى هذا اشار المصنف بقوله وانما المعبر في الجيم بوقت الفعل  
 اذ اوقفنا فعله هذا لوقاؤه صلاة الخوف على اي وجه كانت من هياته  
 قضاها وقت الامن على هية الامن صفوره العدد اعتقاداً على الاصل **قوله**  
 هل وجوب القضاء على الفور او التراخي وقوع التراجع فيه بين الاصحاب  
 ولم

فتوياً

ولهم فيها اختلافات كثيرة ومعارضات كثيرة وقوي ادلة الفورية بقوله  
 عليه السلام من فاتته صلاة فوجتها حين يذكرها اجعل وقتها الذكر فلا  
 يجوز تأخيرها عنه لعدم جواز تأخير الصلاة لمؤنته عن وقتها الجماعي وهو  
 عليه السلام قد جعل وقتها حين الذكر فلا يجوز تأخيرها عنه واعتقد الفقهاء  
 بالنسبة على الاصل وهو ان الامن بالتقضي لم يرد مقيداً بالفورية ولا بالتراخي  
 والامن المطلق اعم من كل منهما والاصل عدم بقاء الزم في الفورية ولا فيه  
 بل الصبيح والحر في المنفيا بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 وقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والارباب ان الفورية  
 توجب اشتغال المكلف به عن كل مشغل الا قدر الضرورة من ان كان  
 او نوص او خسر قوت لاجل مدة لا يزيد من ذلك ولا وقع في الاشغال  
 ذكر في وقفات الانبياء واجواله ما يقرب عليه بل قد يتعذر في تلك  
 الحرف والاضرار وحمل الحديث على انها يجب بالزك فوقت الذكر قد يكون  
 وقت الوجوب او وقت الفعل ووقت الوجوب مع الفورية  
 والتراخي لا قوي عندي عدم الفورية الا في الغائبة الواحدة في يوم الذكر  
 فان الاقوى انها مقدمة على الكافرة من الصلوات لا يهتم فعلها قبلها  
 للرأيه **قوله** وكذا في الشر وطريقان حكم الشرط في باب القضاء  
 حكم الجيم المعبر فيها بوقت الفاعل فمن فاته صلاة وقت استحباب

وضيحاً



الشروط من التزوير والخبائس واستقبال القبلة ثم تقدم هذه الشروط بعضها  
او كلها صلح منه قضاء الثانية مع عدم وجدان الشروط المذكورة بناء على  
القاعدة واسمى من هذه الشروط الشرط الالهي الذي لا يصح فعل الصلاة  
اذا وقع برونه وهو الطهارة باحد نوعيها الثلاثة فمن فقد الخطير  
ولم يتمكن من تحصيل الطهارة لم يصح فعل الفضا منه اجماعا لا يصح  
منه فعلا لانه لا يخرج من الفضا من غير الادخال لم يصح منه فعل  
الا لم يصح منه فعل الفضا واكثر الشروط فان من فاته شيء منها او  
كلها يصح الادائه بل يجب عليه فعله ولا يصح ترك الصلاة لاحد تقديري  
منها كعدم خصوص الروايات وتفق الأدلة والاجماع واذا وجب عليه  
مغلا وامن تقدمها منه فعل الفضا لذلك ما عرفت من ان الفرض قائم  
لذلك فصح وجوبه ومن لم يصح لم يصح وكذا حكم المبرور المكن من الطهارة  
عنه عليه فعل الصلاة ولا يجوز له تركها بحال المرفق بل يجب ما يمكنه  
على مراتب القدرة والعجز قايما مستحدا او جابيا مستغلا ومستندا ومقطعا  
على الجانب الايمن ما لا يوصف قليلا على حسب حواله في التراتل فان تمكن  
من الكوع والسجود واستغنى الافعال على فضا يفتقر الا او ما بها راسه  
ويغزو جديته من الارض ما يمكنه فوجعل السجود احتفظ ولو لم يتمكن  
من الايام راسه او ما يعينه فيجعل فتح العين قايما وتغني عن ركوعها

الصلاة

باقى

في سجود

وسجودا وفهما مفعلا منها وتحرى هبه الاطفال على قلبه والا ذكر على  
ليانه ولو لم تكن من التلفظ احصا جميع بالبال وليس في قبض العين  
بين الكوع والسجود بان يجعل يقبض السجودا فتنق من قبض  
الكوع ومعناه انه يطول زمان تقبض الكوع بهين من غيرها عن لاضر  
في صورته التخييل كما كانا منيذين بالهيات الاصلية ولهذا ذكر القدر على  
الوجوب الظاهر مع التغاير بها في الاصل فوجب في الدل كذلك لا فرق  
في حوز الصلاة المرفق بهذه الهيات على المراتب المذكورة بين الادا  
والقضاء فانه لا وجب عليه ان يؤدي الصلاة على حسب مكنته وتعين  
عليه ذلك للمضي كذا في الفضا لما في ذمته من فائتها لما من القاعدة  
والمحان المعتد في الهية بوقت الفعل خصوصا وتقرير الزمان  
مهم في نظر الشرع فيساع له الفضا كالا **دا قرأ** ولو جهل الترتيب  
بريدان من وجب عليه فرائض متعددة ولم يعلم ترتيبها في الفوات بل جهل  
الباقي منها فيه جهل بحسب تحصيله من فعل الفضا ويكر الصلاة او يقط  
لجهل الاحباب فقلان احدهما وجوب الترتيب لعدم الحديث فان التثابة  
الواجب فعلها في الفضا لا يقتض بدون تحصيل ترتيب الفرائض والجهل  
لا يقطع لشؤ منه في الزمان خصوصا مع تمكنه من تحصيله فيجب عليه تحصيله  
فلو فاته ظهر أو عصر أصل الطهارة القصر ثم الطهارة بالعين فيكون لا نا تحقيقا

في قبض العين

ويحقق



بها حصوله ولو كان معها المغرب صلى الظهر في العصر ثم الظهر في المغرب  
 ثم الثلاث بعد ما فتكون سبعاً ولو كان معها العشاء استدا بالظهر في العصر ثم الظهر  
 في المغرب ثم يعيد الثلاثة الأولى ثم العشاء في الميعاد بعد ما فتكون خمسة عشر ولو كانت  
 خمياً صلى في المغرب ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم يبيت في الليل ولو كان في  
 وهذا طريق آخر وهو ان يبيت بالصبح ويقيم بالعشاء ثم يبيت بالظهر ويقيم  
 بالصبح وهكذا حتى يدور فتكون خمسة وعشرين والثاني في القنوط واقتاد  
 الحق لأن الترتيب واجب بالذكر فجمع العشاء مع القنوط لا صلاة البراءة من الزيادة  
 على العدد خصوصاً والترتيب في العمل مخصوص به الوقت فوجب في غيره  
 على خلاف الأصل لأن الثابت في الذمة ليس إلا العدد دون الوقت أو جبا  
 ترتيبه مع الذمة لم يتحقق كما أنه فيبقى مع عدمه على الأصل وهو جيد إلا ان  
 ما لا أول تحصل يقين البراءة فهو جواز في كل الاستحباب لا صلاة البراءة من  
 الوجوب **قوله** وانما يجب على التارك لما كان وجوب القضاء ثابتاً به  
 نص وكان معللاً بسبب حصول الوجوب تحقق وجوبه في كل من تحقق  
 فيه سبب الوجوب وحصل التزكية سواء كان بتعدد المكلف أو بمانع عيني  
 أو شرعي إلا افرجه النص ومن لم يتحقق فيه سبب الوجوب لم يتحقق  
 فيه وجوبه ومن هنا لم يجب القضاء على كل من تحقق منه الفوات بل حصول  
 شرائط التكليف التي هي سبب الوجوب فلم يجب القضاء على من لم يتكليفه

س  
 الله  
 بلغته

بالوجوب

بالوجوب الخطأ لم يتحقق صحة قطعه على البلوغ ولا على الجنون الذي  
 استغرق جنونه الوقت لعدم الفهم الذي هو شرط التكليف وإنما  
 سقط القضاء عن الكافر واشتراط الإسلام في وجوب القضاء عليه  
 فمن النص لم يتحقق سبب الوجوب في حقه إلا أن النص افرجه في  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا إيمان بحى ما قبله أى يتطوع فيقطعه ما يرامه  
 ما كان في جنونه من العبادات الذي يجب قضاء بها لا ما لا يتحقق القضاء فيها  
 كالحج والظالم لأن الركوة كالصلاة يسقط عنه من وجوب عليه جلال الكفر ولو  
 منه بعد الإلزام على الشرائط المغيرة وكذلك سقوط القضاء عن المجنون  
 النفي من هذا الباب لم يتحقق سبب الوجوب فيها إلا أن النص افرجه  
 لقوله عليه السلام دعى الصلاة أيام أقرأك ولا جماع الفقهاء على ذلك  
 يمكن ان يقال فيجوز أن سبب الوجوب لم يتحقق مع عدمه فما يمكن  
 عدم وجوب القضاء عليها يعاقف لأصل من حيث ان الجنب والنكاح  
 مانعان السبب للماحان الحكم واجتماع الثاني عندنا غريب ولم يعاد  
 المظهر من لم يتحقق سبب الوجوب فلما يجب عليه القضاء لم يتحقق فيه  
 ذلك فوجب عليه ثبوت الأول بناء على ان عدم التمكن من المظهر مانع السبب  
 فيرفع الوجوب بارتقائه فلا قضاء وقيل بالثاني بناء على انه مانع الحكم لا مانع  
 السبب فيتحقق فيه سبب الوجوب وكل من تحقق فيه الوجوب

قد

يس



عليه القضا الا ان يرد النفس بما يتقاطعه ولم يرد فيه نفس فوجب القضا  
ولتقوم قوله عليه السلام من فاته فريضة فليقتضها كما فاته وهذا هو الحق  
ولما كان الغوات موجبة للقضا وجب ان يكون المقضى بعد الغابت  
قل او كثر اعتقادا على الاصل ان علمه وان لم يعلم قدره وجب عليه تكراره  
فتر يغلب على ظنه دخول القدر في الحلة سواء كان الغابت من جنس  
فريضة واحدة او ايام الا انه في الايام يراعي ترتيبها على الاصل ويصدر اياها  
كذلك وتر يغلب على ظنه دخول تلك الايام في الحلة الماتية بها محصلا  
لغير البراءة اذا التكهيف يوجب المعكوم فينبغي فلا طريق لابي العباس بالقد  
الاذكر ولما كان المردن مطورا كانت اولا قد تحقق فيه سبب الوجوب  
تعين عليه القضا اذ لا وجه لسقوط اخذها من النفس بالنسبة للاصل في الحقيقة  
الحديثة له اذا عاد الى الاسلام في من تغلب عوده لكن الحق في العلم و  
حله بان على ان المؤمن لا يفر وهو مسلمه كما فيه ولذلك لا يكون التحقق سبب  
الوجوب فيه فتعين عليه القضا واستتار التعريض الى فعله ولا انكر  
وان امان العقل الا ان زواله غير ثابت دائما فلا يتحقق به منع السبب  
فكانه مانع الحكم ولا يحتاج الى القاب على وجوبه عليه وفي حكمه التام لان  
النوم مفضل للعقل فطعا سواء استند النوم الى فعله بان تشرب ما يورث النوم  
او يزيله الوقت او يكون التحقق سبب الوجوب فهو مانع الحكم قطعا  
وهو الادوية

وهذا الذي كالمجنون او كالنوم فيه اشكال فيها من حيث انه مفضل للعقل  
او يزيله فعلى الاول كالنوم فيكون مانع الحكم فيتحقق سبب الوجوب فيجب  
عليه القضا وعلى الثاني كالمجنون فيكون مانع السبب فيرتفع سبب الوجوب  
فلا قضا ولا فرق بين كونه حوبا او قبيحا اذا استغرق الوقت ولعل الاول  
اقرب لحصول تعيين البراءة بالقضا في حوط **قوله** ولو فاته فريضة  
فتر يغلب هذه المسئلة وما بعد هام من المسائل منية على انه هل يجوز في نية الصلاة  
الترديد بينها وبين غيرها مما هو محلها في الهمية عند الاستعداد في اوقات  
في الذمة احدها لا يفيدهم الا وقد وقع الخلاف فيه فذهب ابو الصلاح وجماعة  
في المتقدمين الى المنع الاشراف اليه بالجزم ولا جزم مع الرد يدور قال  
الاكثر نحوارة وعلمه جماعة المناخرين لان الجزم شرط مع التعيين لا  
مطلقا فخرج الاشتباه بغير الرد يد لان الثابت في الذمة ليس الا واحد  
فاجاب الزايد عليها خلاف الاصل لان الاصل في الذمة الزايد بخلاف الرد  
ليكون وسيلة الى الخلاص من شغل الذمة باحد الطرفين باطلاق فريضة  
واحدة عليها ولا تتم منه عقلا ولا شرعا لان الجزم في نية ايقاع الصلاة  
ووجودها والعزم على الاثبات بالهمية المعقولة حاصلا وانما الترتيب  
في تعيينها وذلك غير محل الجزم بالهمية المتعلقة بايقاع الفريضة المنوية  
على اي تقدير كان وهذا هو الاقوي بل هو المشهور وجب ان تقول اذا

د يد



كان الغائب واحداً من الجاهل من الخس فان كانت من يوم  
 اثنين لا يملكه كذا ثمانية الا المغرب والشمس والظلمة  
 فيكون ثمانية مطلقاً اطلاقاً عاماً على التثانيات وان كان  
 الاربع الصبح والظهر والعصر والعشاء ومغروباً وان كانت في يوم  
 من يوم مفتت يبيع الجحش واليقر فهذا يذبح يوم السبت  
 ثمانية مطلقاً اطلاقاً عاماً على ما تقدم في يوم السبت والمغرب وراعيه  
 مطلقاً على صلوات الحضر الثلاث الرباعيات والترتيب في هذه الصلوات  
 ان الثابت والذمة ليس الا في هذه طرفة فكيف صلوات هذه الصلوات التي  
 جعلت وسببها الجحش تلك الغريبة اجزا ويصير وجوب هذه الصلوات  
 الوايل على الواحدة عر فيها من باب ما لا يمت الواجب الواجب لا به  
 فيكون واجبا الى تحصيل الواجب **قوله** ولو كانت اثنين هذه  
 المسألة كالسابقة الا انها تعلقت بالاثنتين وجب مراعاة الترتيب  
 بينها ولهذا وجبت الزيادة في تكرار الرباعية من اثنين في يوم الحضر  
 الحاضر صبح معين ومغرب معين واربعة قبل المغرب يطلقها على الظهر  
 والعصر والعشاء واربعة اخرى بعدها يطلقها على العصر والعشاء واربعة  
 ما يفعله من معينين من اثنين وفي يوم السبت يكتفي بثلاث في اثنين ثمانية مطلقاً  
 على الصبح والظهر والعصر والعشاء ومغرباً بعينه ثم ثمانية بعدها يطلقها

الحضر

على

مخصص

على الظهر والعصر والعشاء وقد ذكرنا فيما مضى الا شئنا ولو كانتا من يوم  
 مشتبهما فلا الحضر يذبح على احدهما ثمانية وقد عرفت ان الحاضر على صبح معين  
 ومغرباً واربعة من اثنين فبإداه الثمانية المطلقة من غير حصول الاطلاق في  
 الصبح لا يحصل معها ثلث صلواتي السجدة وعلله اذ مع الاطلاق يخرج  
 يكون الواجب على المشتبهما من اثنين ثمانية او يربطها على الصبح والظهر  
 والعصر والعشاء واربعة يربطها على الظهر والعصر والعشاء وثمانية اخرى للحضر  
 ومغرباً بعينه واربعة اخرى يربطها على العصر والعشاء وثمانية اخرى يربطها  
 على الظهر والعصر والعشاء وقد حصل الترتيب بهذا الحسب من صلاتي يومي  
 حضر ومغرب **قوله** ولو كانت ثلاثا علم ان لو كانت الثلاث من يوم  
 حضر وجبت الحسب مرتبة ولا يترى الزمة بدونها ولا اطلاق هنا بل عين  
 كل واحد من الحسب وتبين ذمتهم ويحصل الترتيب بها ولو كانت من  
 سوا كذا ياربعة فيقتضي الحاضر بواحدة ويصل ثمانية مطلقاً على الصبح و  
 الظهر والعصر وثمانية اخرى يربطها على الظهر والعصر والعشاء ويصل  
 مغرباً بعينه ثم يصل ثمانية ثالثة يربطها على الصبح والظهر والعصر والعشاء  
 وحصل الترتيب في هذه الاربع وكذا في الزلزلة ولو كانت الثلاث من يوم  
 مشتبهما يبيع السجدة والحضر على ما مضى الحاضر من الحسب المعينة واربعة ثمانية  
 قبل المغرب يربطها على الظهر والعصر والعشاء وثمانية اخرى يربطها على الصبح

ان  
 ارجح  
 ان يكون  
 في الصلاة  
 ركعة واحدة  
 ركعة واحدة  
 ركعة واحدة

ان  
 ارجح  
 ان يكون  
 في الصلاة  
 ركعة واحدة  
 ركعة واحدة  
 ركعة واحدة

لا تكرر في يوم حضر  
 في يوم حضر  
 في يوم حضر  
 في يوم حضر  
 في يوم حضر



والظهر والعصر والعشا فيحصل الترتيب بين الثلاث وتخرج في دئمة  
 بهذه السبع **قوله** ولو كانت أربعاً إذا كانت الغزوات أربعاً من الجيوش  
 كان الغرض هنا التعيين سواء كان يومهم هجراناً من يوم سفره وجوباً لبيان  
 بالتحديد في الغزوات ولا إطلاق ولا تبريد الزمة لا بفعل جسي معين في يوم  
 جسي صلوات حضوره في يوم السفر جسي صلوات سفره في اليوم المشتهر  
 بينهما يكفون ثمان صلوات ولا إطلاق أيضاً فيها فبذلك هو واحد  
 حضوره وسفره ظهره حضوره ظهره سفره حضوره حضوره حضوره  
 ثم عشا حضوره عشا حضوره مع التعيين في الجميع وحصل بقدر  
 ما ينبغي وكذا لو كان الغزوات صلوات يوم كامل واشتبه بيومي الحضر  
 واليسوفانه يظهر هذه الثمان على الترتيب المذكور وحصل البراهين ثمانية  
 في ذلك على الأصل **قوله** وفي كل فريضة في فريضة الاطلاقات بين صلواتي حرك  
 واجبات فان فرضه فيها التحديد فيها الاطلاقات البراهين من احدى الناحيتين  
 تعيينها فجاز خوف كراهة من الحكمين لها ولا يعلم احدهما فلا وسيلة  
 الا تعين المكلف بينهما **قوله** ولا تقتضي الجمع ولا العبدية قد تقدمت الاثنا  
 الى ذلك فيما مضى من مباحث هذا الموضع فان النص قد ورد بعدم تعلق  
 الغزاة بهذه الصلوات الثلاث كما ان الجمع يقتضي بطلان كل واحد على  
 قوله من يقول ان الغرض المتعين خاصة الوقت في يوم الجمع هو الحكم وان  
 الظاهر

لا صالحة

الظاهر وما على ذلك من يقول ان يوم الجمعة كسائر الايام فيكون الواجب فيه  
 خاصة الوقت الظاهر وتقتضي الجمع في جميع فرائضه لا يكون الظاهر ولا اعتباراً بالوجوب كون  
 وجوباً الى حاجته الوقت لان المسقط لم يحصل فيجوز جوبها ثانياً بالاهل فيكون  
 سقوط الجمعة ايضا الى بدل لعدم كون الظاهر بدلا من هذا المذهب وان  
 فثبتت على بعض عبارات الاححاب ان الجمعة تقتضي ظهراً وهو من باب الجوز  
 والتوسع والاختصاص لا يقتضي ولما اجدنا لا تنافي من ذلك الاشارة الى اعتبار  
 بقوله انما الغزوات تقتضي الا الى بدل مما قضى لاقطعاً سواء كان فرائضها عدا او  
 يسهاوا لا اشتداد في ذلك الى الاصل لان كل فريضة وجبت في وقت معين  
 لم تغفل عنه فانت المصلحة النامية من لا من في ذلك الوقت ومع فوات  
 المصلحة المختصة بالوقت لا يخفف في غيره ففعلها في غيره على خلاف الأصل  
 فلهذا اهلنا ان الغزاة لا يجب الا من جديد **واما** **قوله**  
 فالجائز بوقوعها لا يجب عليه الفضا لا سقائه تكليف القافل والغزوات الوقت  
 الموجب لغزوات المصلحة واما العالم بها فلا يترك لها عدا مع تحقق السبب  
 فالذي عليه الاكثر وجوب فريضة وبيروندت الروايات الصريحة بل وعلى العالم مع  
 احتراق جميع الفرض بحسب عليه الفضا ايضاً لو رددت النفس بذلك وان كان على  
 خلاف ذلك لا يتبعها للنفس **قوله** ولو اطلق الفضا اعلم ان الغزاة يقال حقيقة  
 فعل قبل الغزاة الوقت في غيره وقتها المحدود له وقد يقال بانها على فعل

اعتقاد



الاعتبار مطلقاً لا تدبر على فعل الواجب مؤقتاً كان أو غير ذلك في قوله تعالى  
 فإذا أقضتُمْ ما كنتم لى فاعلموا أن الله لا يفتقر إلى شيء من خلقه  
 في الأول ويسمى بعباده والاعادة اعلم من القضا لانها تقهر القضا وغيره وقد يصدق  
 القضا بما زاد على الشيء تعلق الامر بها في ازمته مشبهه بالوقت المحدود فاذا انقضى  
 منه وفعلت في غيره فقد يصدق عليها اسم القضا كما في قوله الحق من ذلك ثلاث  
 اكلامه الجائزه فان وجوبها تعلق بالوقت تعلقاً وهو وجوب  
 ارتعاضها بعد الكيف والتفصيل وقبل الزمن فاذا دقق الحث قبل فعلها فان  
 ذلك الوقت قبل كل غيره بعد الزمن فكان الامر بذلك الصلاة وتوفي في  
 غير وقتها المعين فيكون اطلاق لفظ القضا عليها جائزاً في صلاة الطواف فان  
 الامر بها تعلق بالاجاب فعلمنا بعد الطواف وقبل السعي والتكبير في الاضحية الذي  
 يقع فيها اتباع افعال الحج فاذا غاب فعلها في ذلك الوقت وفعلت في غيره  
 كانت واقعة في غير الوقت المعين لها فجاز اطلاق اسم القضا عليها من حيث  
 المشابهة في اصلها للماد بسبب تعلق الامر بذلك الزمان ولهذا قالوا  
 في صلاة الطواف منه الاد او هذا في هذا الباب اقوى من الاول  
 النذر المطلق فان وقتة العزم تدعى وقت فعله فيضييق بطن الوقاه  
 ما جلا اسباب المرجح لوقوع الموت كظهور اسباب توجب زياده الظن  
 بحصوله ويصير الوقت الذي حصل فيه هذا الظن وقت لفعله فلا يجوز

جسد

فقطاً فيكون الواجب الرجوع اليه والاجماع انما وقع على عدم الاعادة بعد انقضاء  
 كان تمام الجواب ومن هو في انشا القدر لا يصدق عليه انه بعده ثم ذكر القضا  
 بين الاجتهاديين في الشك الذي هو جميعاً كما انك بين الاثنين والثلث والاربع  
 وكان ما اتى به مؤلفاً لما ذكره صحت صلواته وسقط عنه الباقي لصدق انه  
 اتى بالجواب قبل ذكر الشك وان لو كان ما اتى به مخالفاً لما ذكره بطلت صلواته  
 لصدق كذا القضا قبل فعل الجواب كما تقول في الجمله المذكورة لو اتى بالركعتين  
 من جلوس بطلت مخالفة ولو ذكرنا مخالفاً لاثبات تقدم الركعتين من جلوس صحت الركعة  
 اجتهاداً لان كل واحد بين الثلث والاربع والخمسة اما لو ذكر تمام الصلاة سقط الايراد قطعاً  
 سواء كان قبل تمام الصلوات لما كان سابق الصلوات الواجبة مثلاً في اليوم وفي  
 جميع ما تقدم من الشروط والافعال والتزويك لصدق اسم الصلاة عليها خيراً  
 وكانت سعة ذلك تحتص بامور زائدة عليها هي خواصها اشار المصنف الي  
 ذكر تلك الخواص وبدأ بخوارزمية المحممة لانها اكثر تكراراً بالنسبة الي اليومية  
 جوبها في كل جمعة وصلواته من يوم الجمعة فاصبحنا الى ذكر الله فلا امر صريح بالسعي  
 اليها والامر للجوب وبمفهوم الروايات مبينة كالتفريق بين ما يطلعه وهو الصلوات  
 جميع الامه على وجوبها وانما يختلفون في شرائطها فمن هو اصلها الوقت الذي هو

فقطاً فيكون الواجب الرجوع اليه والاجماع انما وقع على عدم الاعادة بعد انقضاء  
 كان تمام الجواب ومن هو في انشا القدر لا يصدق عليه انه بعده ثم ذكر القضا  
 بين الاجتهاديين في الشك الذي هو جميعاً كما انك بين الاثنين والثلث والاربع  
 وكان ما اتى به مؤلفاً لما ذكره صحت صلواته وسقط عنه الباقي لصدق انه  
 اتى بالجواب قبل ذكر الشك وان لو كان ما اتى به مخالفاً لما ذكره بطلت صلواته  
 لصدق كذا القضا قبل فعل الجواب كما تقول في الجمله المذكورة لو اتى بالركعتين  
 من جلوس بطلت مخالفة ولو ذكرنا مخالفاً لاثبات تقدم الركعتين من جلوس صحت الركعة  
 اجتهاداً لان كل واحد بين الثلث والاربع والخمسة اما لو ذكر تمام الصلاة سقط الايراد قطعاً  
 سواء كان قبل تمام الصلوات لما كان سابق الصلوات الواجبة مثلاً في اليوم وفي  
 جميع ما تقدم من الشروط والافعال والتزويك لصدق اسم الصلاة عليها خيراً  
 وكانت سعة ذلك تحتص بامور زائدة عليها هي خواصها اشار المصنف الي  
 ذكر تلك الخواص وبدأ بخوارزمية المحممة لانها اكثر تكراراً بالنسبة الي اليومية  
 جوبها في كل جمعة وصلواته من يوم الجمعة فاصبحنا الى ذكر الله فلا امر صريح بالسعي  
 اليها والامر للجوب وبمفهوم الروايات مبينة كالتفريق بين ما يطلعه وهو الصلوات  
 جميع الامه على وجوبها وانما يختلفون في شرائطها فمن هو اصلها الوقت الذي هو



السبب في وجوبها فانفق الاصحاب ان اوله زوال الشمس فخرج بصيرور الطل مثل  
 واقبلوا في انكساره فقال بعضهم هو ان يصير الطل الثاني بقدر الظل الذي في السطح  
 الشمس فاما ثلثه من الطل الثاني والطل الاول وقار اقول ان المأذون بهي الطل مثل الشخص  
 فاما ثلثه هي بين الظل والشمس لا بين الطل والظل وهذا هو المشهور وبه رواية  
 صحيحه وبه الاول رواية الا انها مرسلة ومن فداها انهم لم يجمعوا على ان يكون  
 تلبس منها تكبيره الا حرام قبل حوزة وقتها فيما في بها ولو خرج وقتها اذا وقع الظل  
 تكبيره الا حرام قبله سواء كان المكبر الامام او المأموم وهذا اذا وقعت المقارنة  
 بينهما في ذلك الوقت اما لو تقدمت تكبيره الامام قبل خروج الوقت ولم يكبر المأموم  
 معه حتى خرج الوقت قبل ان تقارنها لان اعتقادها مشروطا بجماعه ولم  
 يحصل قبله ولم يسمع في ذلك مخالفا ومن فداها استحباب الجهر فيها بانواعه  
 وانما كان ذلك فاصد لها لان ما عداها اما يديه وقد عرفت وجوب الجهر  
 في بعضها والسر في بعضها واما غير يوميه من باقي الغزايين فلم يرد فيها  
 بتعيين شي منها فثبت ان المكلف بينهما لا حاله الا انه قد تعين شي والجمعة  
 داخله في هذه الجملة الا انه لما ورد النص باستحباب الجهر فيها كان ذلك  
 من جملة فداها ولا يدعى المصنف انه التزم في هذه الرسالة فذكر الواجبات  
 فكيف ذكر هذه الاستحباب لانه انما ذكره في معرض الخواص التي تختص بها  
 الجمعة لا بد على اليوميه سواء كان واجبا او مندوبا فاعلم انه ذكر الخواص وكاف

في الاخر عدم الاعتقاد بالاشتراط من الصلاة

من

الخطبتين

من جملة ما ذكرها ومن فداها وجوب الخطبتين سابقين عليهما معا فلو ركعتين و  
 لهذا صليت ركعتين من اجل الخطبتين وجب فيها اشتغال كل واحد منهما  
 على حمد الله والثناء عليه والصلاة على النبي وآله عليهم السلام وعديده المسلمين صلواتهم  
 والوعظ وقراء سورة كاملة حقيقة كما هو مخصوص اهل البيت عليهم السلام و  
 بحسب فيها قيام الخطيب والجلوس بينهما ليقع الفصل كذا ذكرنا سابقا بالنسبة صلى  
 الله عليه وآله لان المتقول انه فعل ذلك وهو لا يقع فعله قبل الوقت او يحتمل وقوعه  
 الى بعد الزوال فيه واما بيان مناهضة من دللت احدهما على الاول والثاني  
 على الثاني لم يصح في الاثنى سندها لكن الاصول العمل على الثانية خصوصاً على القول  
 بانها باطل من الركعتين ومعلوم ان المبدل انما يكون بعد الوقت فكذا البطلان  
 وهل يجب الطهارة منها الا نرى ذلك خصوصاً على الخطيب لكونها بدلا من  
 الركعتين وقول الصادق عليه السلام فيها صلاة فتي يقول الخطيب من المصلين  
 حكمها كحكم الصلاة فخرج عنه الصورة بالاجماع فيبقى وجوب الطهارة ثابت  
 على ما سألناه وعلى ما يحرم الكلام فلا الهما ويجب الاضغاليهما قبل نه فصوصا  
 بالنسبة الى العدد الذي لا يقع الجهر بدونه لتحقيق البدلية والماثل للصلاة  
 وقيل لا اصل والمعتق الاول وصلاة الجمعة مخزبة عن الطهارة اجماعا الا انه قد  
 اختلف في ان الواجب يوم الجمعة بعد الزوال هل هو الطهارة كباقي الايام ونسب  
 الجهر او هو الجهر وله اسقاطها بالظهر قبل الاول لعدم قوله تعالى اقم الصلاة



لدرك الشئ والواجب عند الدرك هو الظاهر الاجتماع وتبدأ الثاني لأن الجمع  
 إذا كانت صليت ظهر الاجتماع وتسمى داعية كذا بقا فقالوا إذا كانت الجمعة  
 قضيت ظهر أن العلم أن الواجب الأصلي هو الجمعة والظهور لا غنى عن شرطها  
 ويضعف بأن تسمية التقادير نوع من التجاذع فلا يتعلق بالواجب الأصلي للجمعة  
 والأقرب عند الأول ومن خواصها اشتراطها بالجمعة فلا يقع صلاحها في غيرها  
 ولما لم يجز شرط في صحتها وشرط في وجوبها أو شرط فيها كحتمها والأقرب  
 عند الأول في ذلك هو الظاهر من الروايات وينفرد على ذلك وجوب اشتراطها  
 أمامها في نفس الأمر ويكتفي فيه بعدالة الظاهر فعلى حتمها كونها شرطاً في صحتها  
 يقوى الأول وعلى الاختلاف الثاني يقوى الثاني ويتبين لو ظهر في حق الإمام  
 بعد الفراغ من الصلاة سابقاً عليها فعلى الأول بقاء الاجتماع مع أيام غيره مع  
 بقاء الوقت والأصلية ظهر أعني الثاني لا محالة وهذا ما خلافاً لإمام  
 جماعة اليوميه فإن الاتفاق واقع على أن شرط العدالة إنما هو بحسب  
 الظاهر لا جامعهم على عدم إعادة الصلاة لو ظهر فيقرباً ما كان وكفره أو جده  
 والنزق أن الجماعة شرط في صلاة الإجماع وأوجب فيها دون دون اليوميه  
 فإن الجماعة من مفضلها لا من شرطها ولما انعقد الاجتماع على وجوب الجماعة في  
 الجمعة واشتراطها بها وجب معرفه معنى الجماعة وشرطها بالجمعة  
 مشتقة من الاجتماع وهو محضها التي فصاعداً لقوله عليه السلام لا إثنان في

في الجمعة  
 في الجماعة  
 في الجماعة

فوقها

هذا

فوقها جماعة كمن غلب في غير الجمعة وأما الجمعة فتختص بها عقوبة بعدد معين ستاتي  
 الإشارة إليه وأما شرطها فوجوب فيه الإمام وجوب فيه الأيتام من المأمومين  
 زائد على الواجبات النبوية المذكورة آنفاً والاول مختص بالجمعة لا بغيرها  
 كل واحد من الإمام والمأموم بالآخر فيها لما قلناه من الشطية وأما في غير الجمعة  
 فالوجوب مختص بالمأموم لأن حضوره مأموراً مشروط بنبيه الأيتام واللائق  
 منفرد أو لا كذلك الإمام لعدم الاشتراط بالشرطية بينهما ثم حصول ثواب الجماعة لم ينفذ  
 عليه ويجب كون الإمام عدلاً بالغاً في الجمعة وغيره على الأول اتفاق الأصحاب  
 وأما الثاني فالمشهور بينهم ذلك ولما المذكور فشرط في الجمعة إجماعاً وهدى  
 هو شرط في غيرهما من الصلوات الواجبة قبله وعليه أكثر المتأخرين والأقرب  
 الاشتراط لأن الإمام ليس بأمين ابن خالده العجبي عن الصادق عليه السلام رحمه  
 بذلك ولا يدري الإمام أن يكون متفرداً على المأموم أو بها وبأية ملو تقدم المأموم  
 بطلت صلاته فاحتمل في غير الجمعة أما فيها فلو فرض تقدم المأموم وحده أو  
 من يتم به العدد بطلت الجمعة قطعاً والمعنى في التقديم والتأخر بعقب الإمام  
 والمأموم ملو تأخر العقبان أو ما خضع المأموم صحت صلاتهما وإن كان  
 يتساوى في روي الأما بغير حتى لو فرض أن رجلاً للمأموم أطول من رجل الإمام  
 فتقدمت إماماً بغيره على إمامه لم يفي ولا اعتد به في الجسد ملو تقدم مسير  
 المأموم على مسير الإمام لم يضر شيئاً ويؤثر في تكبيره المأموم عن تكبير الإمام



فلو بقدر التكثير لم يتغير العلم انه اجزاء وفي القدر الذي يدرك الماسوم بالركعة  
مع الامام قد ان احدهما ادركها باذنه والآخر سقط حكمه بخلافه في  
قوس الركوع وهدى في ركعة قدر الذكر الواجب قبله لان مسمى الركوع  
لا يتعد بدونه وقبل لا يصدق ايه الركوع على الاجزاء فاذا ادركت فيها ادرك  
الركعة بغير ادرك معه الذكر او لا والاقتضا يقتضي على القول بالادراك  
واي هذا ما لا يثبت من المتعارفين بل ما هو مشهور بينهم حتى كان يكون  
اجزاء لهم به رواية حسنة فكل هذا تدرك الركعة باذنه الامام والآخر  
ولو في الثانية فيتم الركعة اخرى مفردة ويحقق الجمع والافاضة عدم ادرك  
الركعة الا باذنه قبل الركوع وهو مذهب جرای من المتقدمين حتى  
ان ابي حنيفة رحمه الله شرط ادراكها باذنه في ركعة مع الامام وقال  
انه لو لم يدرك ذلك معه فاشته الركعة ولم يردوا بان يصحبتان الا ان  
الذي يعقوب يطري في النظر الاكتفاء بركعة قبله من غير اشتراط باذنه  
التكثير لا يمتنع لا مدخل لغير الركوع مع لو ادركه حل اخذه في الاحتفاء  
مقدار ذلك الركعة وهذا هو الاقوى عندني لصدق ايه الركوع على الاجزاء والظاهر  
ليست جزا من الركوع بل هي يكون فاصلا ويكون عدلي ولو قلنا بوجوده  
فان كانت الاكوان باقية كما هو مذهب كثير من المتكلمين لم يصدق على الطرفين  
انه فاعل شيئا ولو قلنا بعدم تباينها صح ان يكون فاعلا لعدم ايكون منه حالا

حالا

فما اقصى انه فاعل الاجزاء ولما توفقت هذه المسئلة على هذه المباحث الكلامية  
وصوب حقيقتها وجعلنا فيها كاي لا جيتنا طالع من صلاة من ادرك الامام قبل الركوع  
اجزاء وفيه اختلاف في صلاة من ادركه والآخر يقول بوجوب الاجزاء  
اخرى واجزى هذا وقد ذكرنا احكامنا لصلاة الجماعة سر وطا اخر وذكرنا فيها  
فروع كثيرة مفصلة من مسلماتهم اعم منها عن ذكرها غافلة التظليل والخروج  
عما نحن بصدد وقد ذكرنا منه جملة مقتضاه ومن خواص الحجة اجماع الامامية  
على اشتراطها بالامام العادل للمعلوم عصمة بالنص ومن هو منصور من قبلها  
عامة واخاها لا خلاف فيه بينهم الا انه هل ذلك شرط في صحة او شرط في وجوبها  
كلامها محقق والنصوص الواردة عن اهل البيت عليهم السلام يدرك لغيرها  
تفترج بواحد منها ويتفرع على ذلك جواز فعلها في زمان الغيبة المنقطع زمانها  
هذا فان قلنا ان ذلك شرط في صحتها لم يصح بقاها قطعا لتفقدان شرط الصلاة  
وان قلنا ان ذلك شرط في وجوبها فحقل جواز فعلها الا انه يثبت على اهل  
هوان الوجوب اذا ثبت ذلك بغير الجواز او هو مسلم اصولية وقيل فيها  
النوع بين الاصوليين فان قلنا برفع جواز بغير الوجوب لم يصح فعلها قطعا  
لان الوجوب غير ثابت قطعا لا تنقايه بالتفاسر وطه ونفي الوطاسخ للشرط  
وان قلنا ببقاء الجواز صح فعلها الا انه يثبت ان ذلك الجواز هل يقوم مقام الواجب  
وهل تحوز فعله بغيره الوجوب لا بوليه من دلاله شرعية فمدعي الجواز يحتاج



من غير ان يثبت  
في غير ذلك

الى دليل اثباتها فان اخرج ما يروى في ذلك عن الائمة عليهم السلام قلنا اننا نثبتها على ما في هذا المطلوب بحسب الاقرب عند عدم جواز فعلها وان حصلت الملكة وازفعت النفقة فان قال قائل اليس النفقة اجماع للشرائط منصوب على الامام فيكون له فعلها قلنا انه منصوب عنه فيما اختلف به النصف من الامور الشرعية وهو ما بينه القنوي والنفقة لعموم البلوى بها كما هو في رواية ابي حنيفة بن سيرين باعدا عن عدم المنع ومن فواصها ان الجاهل المشروط في صحتها ليس كالجاهل الذي في غيرها من الصلوات بل يخص بجاهل مخصوص وفي ذلك اتفاق اصحابنا الا انهم يختلفون في القدر الذي تنظم به تلك الجماعة ونص به فعل الجاهل فقال الشيخ وانما عساه ان يسمع لان شرطها التقدي الذي به يتم نظام النوع الثاني وهو لا يحصل بدون السبع الامام وتاييده وينبغي احد وروى عن علي وشاهدين في مجموع صحيحه واكثر لاكتفا بالجمعة لان التمدن يحصل بها لا يثبت الا بالجمعة وهو احكام والمدعي عليه والشاهدان في مجموع صحيحه ولا حاجة الى التاييد للاكتفا عنه بالامام ولا الى بقاء المدعي وان بقيت الامام او احد الشاهدين وهذا هو الاقرب لانه لا يثبت الدلالة على وجوب الجماعة انما هي مشتملة على ترك فعل الجماعة فانه يتعالي يقول اذا نودي الى الصلاة من يوم الجمعة ما يسعوا مقفلا مناد وهو المودع ومباد الائمة وهو الامام وما مور باليسعي وقد جابلفظ الجمع وامتد ثلثه فليجمع خمسة لانه موافق للجمعة التي يتم التمدن بها وهي المدعي والدين عليه والشاهدان

المدعي

والشاهدان والحاكم ومن فواصها ان وجوبها مختص ببعض المكلفين وان كانت الائمة عامة فانها قد قصصت ببعض المكلفين تقطع عنهم الجعة منهم المودة فان الوجوب بها قطع عنها باجماع اصحاب وكذا العبد لا يتغاله خومة سيده لانه ما مور باليسعي وذلك مشغله وكذا الامة والشيخ الكبير ولا يخرج لا شره في العجز عن السعي وكذلك الميا من لا يجب عليه تلك في حضوره لا اشتغالها بالصغر ومن زاد بعد من موقع الجعة اكثر من مرتين فانه لا يجب عليه تلك في السعي اجماعا لان وجوبه في موقع تمام الشرائط وجب عليه هناك والاصل في ظهوره او اعتبار الفرس في من باب الجماعة الذي يجر فيه الجعة لا من محراب الامام على الاقرب وبعضهم جعل اعتبارها من سور البلد والاقرب الاول وظاهر الروايات دالة عليه ولو تكلف احد هذا ولا لظهور مع الجماعة تحت منهم قطعوا وصح منهم الاتيان بها على وجه الوجوب له جوعا حسيدي عليهم وانما كانت ساطعة عنهم المشقة فكيف الحضور وكان ذلك مانع الحكم لا مانع السبب فاذا تكلف الحضور زال المانع فحقق سبب الوجوب ووجب عليه فعلها وانعقدت به لو كانت تمام العدد او احدا منهم الامواه فانها لو تكلفت الحضور لم يجب عليها الفعل ولم يتم بها العدد لان الذكوة في شرط الوجوب ومن خواصها ان لا يكون مجتمعان في بلد واحد ومدا جمع اصحابنا على وجوب الشايع بين الجعتين مقدار فرسخ فما زاد واستند ما منه الى رواياتهم عن ائمتهم عليهم السلام ويعتبر الفرس في جعته من بابي الجماعة عين

عالم النجاشي







كالحجج لا مع العلم لا علمه البراه فعلية هذا لا يجوز الكلام في ذلك لانها لا تخفى الظاهر  
 فيها لعدم اشتراط الصلاة بها كما لو فوعها بعد ما علم ان الشرايط العتية في  
 الصلاة لا يحكم معتبره فلو كان من وجبت عليه الصلاة وجبت عليه وض لا فلا  
 لان التكليف بها على وجه التكليف بالجمع على ما وردت به الاخبار في شرايطها في  
 ثم تقول فلو كان ذلك ليم فعلها مع اعتدال الشرايط لا في غير ذلك وفيما هو  
 لغوات وقتها لا الى بل على المشهور بخلاف الجمع فان لها بدل هذا الظاهر على ما  
**قوله** واما الايات فالايات جمع ايه وليكن هذا بمعنى الخارق للعادة اذ  
 العادة المستقرة تخالف ما يتبع هذه الاسباب الموصية لمسيات غريبة فليكن الوجود  
 بالنسبة الى العوايد بالموافاة لها فيه في كل وقت وذلك مثل كيف الشرايط  
 الغير فان عدم الصواع في البنين ووصول ذلك لها في وضع عن العرف لما  
 والعوايد المستقرة فكان ايه ظاهرة وعلا مديسه على حكمه الصانع وقهر على  
 الكوثره تلطف ونهاية تصرفه وكذلك الاول له ولحي حركة الارض التي  
 هي مستقرة لانها وهي في العوايد ساكنة غير ابد ولا متحركة فليكن  
 فليكن الحركة فيها دلالة بنية واية ظاهرة على خلق التدبير ونهاية خلقه انما  
 وكذا ظهور الرياح بالاعوان المتخلفة الخادجة عن المالوف كالرياح الحار والبارد  
 السودا والرياح الصفر او امثال ذلك من المصنوعات الخالصة والوعود القاصدة  
 المنزلة للحيال والتمثال والابواب المفتوحة والعلامات الظاهرة والنيوان

الطاهر

المضل من ما يخبر الله بعباده ويلقي في قلوبهم الرعب لتوحيده الاخر والافند  
 في الامور اليومية فليكون كلها الطافا وحكما ومطامح ولهذا شرط العلم فيها ان  
 تكون مخوفة لا تهاول لم تكن كذلك لم تكن اية ولهذا سميت افا وفي اسمها وهذا  
 وجبت الصلاة لئلا ان مقتضى لطيفتها التدبير للمعبود والرجوع اليه واصطلاح  
 المسمى على تسمية هذه الصلوة لاجل مع هذه الخوارق صلاة الايات لتساويها  
 كلها في ذلك المعنى واما المتقدم فيسبون كل واحد باسما يقولون للصلاة  
 الواجبة يخوف الخوف ويسوف اليه صلاة الخوف والكسوف ويقولون  
 للصلاة الواجبة عند حركة الارض صلاة الزلزلة والباقي صلاة الايات فليكن الصلاة  
 الايات بياني الاخايف ولا تشابه في الاصطلاح لان صورة الصلاة في الجميع  
 واحدة ومما يرجع الى الحساب على هذه الصلاة عند كل واحد من هذه الاسباب  
 من غير خلاف بينهم وبها وردت الاخبار ولو قلنا اننا في الخوف عند في  
 هذه الايات فالخروج منها في قول العلماء لانهم اكدوا انهم يقولون انما اذا قلنا  
 خوفهم منها وجبت الصلاة فلا غير يخوف العوايد قطعاً وصورة هذه الصلوة  
 على ما وردت به الاحاديث ان يكبر للافتتاح ويقرا الحمد ويؤد ثم يركع ويقوم  
 من الركوع فيعود الى قرا الحمد ويؤد ثم يركع ويقوم هكذا خفاً وبغير الخفاية  
 يعود سجدة ثم يقوم الى الثانية من غير تكبير الافتتاح فيعقد قعدة الاولى  
 ثم يسجد بعد فراغه من الثانية فيسجد ويسلم فليكن في الحقيقة مركبة من



الركعتين الا ان كل ركعة منهما على خمس ركوعات ويجوز فيها اذا توجه الى الركعة  
 الاولى وان بقوا بعض الركعة لم يركع ويقوم فينتدب في الثانية من حيث قطع  
 من غير استئناف الحمد فكذلك الركوع الخامس فيتم الركعة قطعاً فاذا  
 قام الى الثانية ابتدأ بالركعة وبوره اما الاول او غيره فانه ان يقصر على بعضها  
 ويترك وهكذا الى الركوع العاشر فتمها ويسجد وله ان يتم الركعة بعد الركعة  
 الا انه متى اتم الركعة اعاد الحمد وكما بعضها ابتدأ بوضع القطع منها والركعة  
 والعاشر فيها حقاً فيكون فيها تعدد الحمد في كل ركعة خمس ركعات اذا لم يقصر على  
 بعض الركعة وان بقوا ما من بين في الاول ومن الثانية وان بقوا ما من بين في الثالثة  
 والاعشار في ذلك اليه وهذا التبعيض في الركعة من فواصل هذه الصلاة فلا يجوز  
 في غيرها من الصلوات ومستند به بعد هذا الجواب والاهتمام بالروايات  
 التي يروى عن بعض من ترك ركعاتها قال لا تصح في الركعة الاولى المبتدئين  
 ولا خلاف في ذلك الا ان بعض المتأخرين قال هذا اذا لم يتعلق الركعة بالجماعة والعاشر  
 اما اذا قلنا بها فقد نطقوا بالركعتين بالركوعات فليس البطلان على القاعدة  
 وهو حسن واما اوقات هذه الصلوات فقد عرفت انها تحب عند اسبابها  
 المذكورة وجواباً عن هذا فلا يصح تأخيرها عنها الا بعد ميقظ فلو تأخرها لم يحصل  
 تلك الاسباب الا انهم قالوا في الكيفية ان ابتدأ وقتها من حين الاذان  
 الا حتى لا يفرق بين الاذان في الجملة علوم يتبع ما يستلزمه المقدار ما يقع فيه الصلاة  
 بما يشق

فاوقاتها

يتحقق الوجوب استعماله ان يكتفى الله سبحانه ووقت لا ينسحب لهما ولو اهل  
 مع حصول الاتباع وجب القضاء على خلافه في نظر اداها ما بين الاذان  
 وبوجوب قضاءها مع فوات الوقت قال الاكثر هو المشهور في القضا  
 لكن بشرطين احدهما العلم فني لم يعلم حتى خرج الوقت فلا قضاء الا منع  
 اختراق جميع القرص فان اختراق جميعه سبب لوجوب القضاء مع العلم و  
 بدونه على ما قلناه الاحكام ومستنده روايات كثيرة الثاني ان الركعة بعد مطلقاً  
 بعد العلم سواء اخترق الكبر أو البضع اعتماداً على اصل وقتها الزلزلة ما يقع  
 الاحكام ان تلك الحركة احادته سبب مستغنى في وجوب الصلاة مطلقاً  
 سواء سبكت او لا وسواء اتت الحركة لمقدار الصلاة او لا ففتحا العزم فتبطل  
 اذا مطلقاً وعليه ذلك خصوصاً فيما لا خلاف فيه فدفع فيها النزاع وانما  
 ذلك هو كالكيوفين او كالزلزلة لم تنقل بالاول فلا يجب صلاته الا اذا اتبع  
 زمان وقوعها لمقدار الصلاة فيكون وجوبها في الاذان او القضاء على حد  
 وجوب الكيوفين وتبين الثاني في فكون حصولها كالتسبب الموجب لها مطلقاً  
 فتصل الى دائمة مطلقاً وغدير فيها شكك من حيث عدم النص على احداهما  
 الاحكام مطلقه والذي يرجح عندي الاول احتضاها النص بالزلزلة فيبقى على  
 على اصل ثم اعلم ان هذه الصلوات لما وجبت باسبابها الحادثة وجبت ان  
 تنهى في سائر الاوقات التي يتحقق وقوع اسبابها فيها فلو عارضها غير







وقبل السبع بقوله ان وجب ولهذا التقيد اختلفا لان احدهما ان يعود  
 صغير قوله ان وجب الى الطواف ومعه ان الطواف اذا كان واجبا وجب  
 تقديم ركعتيه على السبع وان كان غيبه واجب وجب تأخير صلاته عن السبع  
 الواجب لوجوب ايقاع السبع بعد الطواف فلا يبيح الاستغناء عنه قبله  
 فيصير ذلك فيما لو زاد في الطواف الفريضة مشروطا بغيره فان الاصحاب  
 يقولون على انما هو اسبوعا فيصير هذا طوافا في احدهما فرض والاخر سنة ولكل  
 منهما صلاة تابعة له فلهذا المفروض فرض يجب تقديمها على السبع وصلاة  
 التاقلية تامة محبة تأخيرها عن السبع والثاني ان يعود صغير قوله  
 ان وجب الى السبع ومعناه ان كان الطواف من الطوافات التي تجب  
 بعدها السبع كطواف الحج وطواف العمرة المفردة او المتتابع بها فواجب ان  
 يكون بعد الطواف وقبل السبع وان كان من الطوافات التي لا يسبق بعد  
 كطواف النساء في الموضعين لم يجب ان يكون صلاته قبل السبع اذ السبع  
 هناك بل تكون بعد الطواف لا غير ذلك في الاجتماع بمعنى صلاته  
 موافق للمفتوب **قوله** واما الجنازة فلهذا ينبغي صلاة الجنازة وتبهي صلاة  
 الاموات موصوفا على الكفاية بالاجماع فمن غاب بها سقط به وجوبها في  
 المأتمين اقلها على الوجه المعتبر من غا وجب هذه الصلاة على كل مسلم  
 ومن يحكمه من اطفالهم عن بلخ بيت سبني اجماعا ولا يجب على من علمهم

على

ارسله  
 بلخ قرائته

اعلى

اجماعا سوا الذكر والاشي والصغير والكبير والحر والعبد ولو كان سقيا بالجماع  
 اصحابها وعن ان يكون بعد تعليمه وتكفينه فلا يصح فعلها قبلها اجماعا ولو  
 لم يجد الكفن وضع الميت بعد التعليم في القبر ليستعوض عنه وصلى عليه فيه  
 قبل اكله التراب ويجب استئصال الميت بالغسل حال الصلاة وصورته ان يكون  
 ملتصقا على قفاه ورأسه الى يمين المصلي وبجانبه الايمن الى القبلة وبجانبه الايسر  
 مما يلي المصلي ولو صلى عليه وهو ليس كذلك اعيدت الصلاة اجماعا ولو لم يصلي  
 على الميت وضبان بطل على غيره ولو بعد الدفن اجماعا ولهذا لا بد من حد ثلث  
 الشبر الى ثلثة ايام ومستند الى رواية غير صحيحة الدلالة مع ضعف طريقها  
 فلا توجب الصلاة عليه دائما من غير تحديد ثلثات ولا غيرها وفرض بعضهم  
 المدة بعدم تغيره واستحالة وليس بعيدا لكن الصلاة ليست معتبرة كذا  
 النبوية فانه بلا امر اخر وهو لا يتغير ولا يفتي على ما هو المجهود بين الفقهاء  
 وملازم تكرارها على الجنازة الواحدة قبل نعالها دعا للميت وتروح عليه فكنزها  
 بكثير فتفعله وصلة له وبه رواية وسنن النبي صلى الله عليه واله انه امر بذلك  
 وقيل بالجمع لان لا يفتن الكفار ولان الغرض حصول المأتمين ودخولها  
 في الوجود وقد صعد ولا بد ذلك من غير الاعيان وقامت ثالث نوازه  
 ان لا يفتي في الغيبة المأمورة صلى الله عليه واله عليه واليه يحلوا ولا يكملوا  
 وقال اخر بالكلية وقيل فقال يجوزها من الجماعات المتخلفة ومنع تكرارها

جمعهم

نوه



من الواضح وهذا أقرب إلى الصواب لما فيه من الجمع بين القولين ويصح فعلها  
 فوايد انه يلزم منه التكرار ولهذا ترجحت الجماعه واستغفلها جاعه لما في  
 اجتماع الناس من الوعاثا فخرج للميت ومن الجماعة منوط بولي الميت فلا  
 يصح لا جازل بتقديم عليه باذنه فهو احق الناس بالصلاه عليه فان كان ممن  
 جمع الشرايط فلكل واحد منهم وجب عليهم تقديم من يقتار من له اهليه المامه  
 المشتمله على شرط الجماعه في الصلاه اليومية فلو امتنع من تقديم غيره صليت فراديا  
 ولو لم يكن ولي تقدم احكاما وصلى من جهة المحبسه وقامه شفاعير الدين او من غير  
 وامام الاصل او من كل احد اذا اذن له الى بل هو اولى منه فيجب عليه الاذن لفلان  
 من سقط اعتبار رضا وصلى العام من جهة الولاية العامة اعتقاد في ذلك على  
 الاصول المفروجه ويراد بالولي هذا الاقرب فالاقرب من اهل الارث على من انتم  
 والزوج اولى بالميتة من كل جهة فانما يقتضي من الاب في بيان احوال  
 الميتة ولكن من ضمن من الاوليا كان اولى من الغائب بحيث لو حضر الاستطاع  
 ولا يشبه اذ الغائب كالمعدوم فيقوم الحاضر مقامه وصورة تقابل اجمع عليه اكثر  
 جعل الطائفة بل المشهور ان يكبر للافتتاح وينتهي الشهادتين شهادة  
 الوصل بينه وشهادته الوصال ثم يكبر ثانيا ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
 اله ولا ينبغي بل يظن بل يابى لفظ ونعت الصلاه حصر الغرض في تكبير ثانوايد  
 عن المؤمنين والمؤمنات بما سيج ولا ينبغي ايضا صلتهم ثم يكبر رابعا ويدعو

الميت

الميت بما سيج من غير تعيين لفظان كان الميت من اهل الايمان ويبدو به  
 هنا الاعتقاد الاصول الاسلام وامامه الائمة الاثني عشر والتمسك بقولهم الشريعة  
 المحمدية واعتقاد صحتها على الاجمال وان كان ينبغي فانه يسي معناه في الجملة  
 ويدعو له بدعا المومنين وبالحق اكلهم الدينونة وحياته في الله هذا  
 ما قام لنا عليه الدلالة في احوال العموم الذين لم يتعلوا بقصد المعارف الالهية  
 بطريق الفكر وان نقول بوجوب عليهم مع حصول شرايط المعنوية منهم  
 الا انهم لا يجوزون عن حكم الايمان باعتقاد الاحكام الجارية عليهم والافتقار لمع  
 واجب لجميع اهل الايمان لانهم من جمل اتباع اهل الحق وكون حالهم حال  
 من عدلهم من اهل الاسلام الذين جهلوا احوال الوجبة ومعرفة الاوليا الذي  
 لهم الولاية الخفية في اجزاء الاحكام الاسلام عليهم باعتبار الظاهر وجب عليهم الله فانهم  
 ذلك وان كان الميت مستضعفا من اهل الولاية والمراد به من لا يمكن من  
 اقامته الا وله على المعارف من قصرت افهامهم عن ادراك ذلك ولو استعلوا  
 به لان كان قصور الالهال وعدم الاشتغال فان ذكر لمحق بالنيمة الاول فبدى  
 له بدعا المستضعفين وهو قوله تعالى اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك  
 وقهم عذاب الجحيم وان كان الميت عالما يصح ان يدعو له عقيب الاربعة بل  
 فقال احكامنا يتجسر المصلي عليه يعني ان يدعو له عليه ويكبر اخا مية او ينصرف  
 على الاربعة فلا يدعو له عليه والاله ويكبر منها وردت الرواية وكذلك المتأفق واما

سنة

ين



الناصب فلا يقع الصلاة عليه الحكم بغيره وكذلك الخابج والناهي والجسم بالحققة  
 الحكم بغيره وان كان الميت طمعا في اللطم جعله لنا ولا يوجب فوطا فان اخرج من  
 الدعا بعد ان يبع كبر الخابج وانصرف عليها واجمع لها نية على المنع من الزمان على  
 الخبج كبريات وعلى عدم جواز نقصه في الاكلا تقدم في الخالف والمناقض من الضيق  
 بينهما وكذا اجمعوا على عدم وجوب القراءة فيها لا الفاتحة ولا غيرها ولا ركوع ولا سجود  
 ولا تشهد ولا تسليم ومستندهم روايةهم المأخوذة عن النبي عليه السلام وكذا لا  
 يشترط فيها الطهارة من الحدث الاضيق والاكثر لاجتماع الازالة النجاسة عن  
 الثوب والبدن لانها في الحقيقة مع الميت فهي جملته عيب الجاز فاطلاق  
 اسم الصلاة عليها من حيث وجوب الاستقبال فيها والقيام وفعل الا ان كان  
 المذكور فهو جاز منه حيث جواز اطلاق اسم الحكم على البعض مع الطهارة  
 من فعلها بل قد قيل بجواز اليتيم لها مع وجود المأثورة وردت الرواية وتلقاها  
 بعض اصحابنا على فوات الصلاة لو استقبل بالطهارة وهو قدس اما على  
 فعل القراءة والشهادة والتسليم او ركع او سجدة بطلت قطعاً في الفقه المأثورة  
 المستلزم لنسأ العباد **قوله** واما الملتزم به بدان من قبله فواضح الصلوات على  
 به الكلف منها باحد الملتزمات المشغلة للزعة بما يمكن لانها ما جعل الكلف فيجب  
 التزايه ملكاً مشغولاً للزعة بالانزيم بعباد لم يكن كذا وكذا يكون اما بنذر او بعد او  
 عين فالنذر هو لعقد سمي بلفظ الكلف بولسطة فعل او ترك فلا بد منه من

التلفظ

التلفظ على الاقوي فلو نواه قلبه لم يجب عليه الوفا به على ما هو المشهور وروى يعقوب به  
 القريب اي الله تعالى علون نذر لا يتيه القوس لم ينعتد اجاباً لكن لا يشترط التلفظ  
 بها بل يكفي القصد وفعل يشترط فيه ان يكون معلقاً على شرط قد نعتد ما خلا  
 عن التعليق وهو ليس بالمتزوج به وقيل لا يشترط بل ينعتد مطلقاً وهو الاقوي لعدم  
 الاواسي الدالة على وجوب الوفا به وسيعتد مع الشرط ان يقول لله علي كذا ان يري  
 من بعض اوقافه ما يفي ويلان يقوم الشرط فيقول ان يري من بعض اوقافه ما يفي  
 فله على كذا ولو قال لله كذا ان حصل لي كذا هو ايضا ويكون هذا النذر كذا  
 لغيره فصول الشرط ونحو ان يكون الشرط كذا كان يقول لله على كذا ان لم يحصل  
 كذا الاية لا بد من ان يكون متعلقاً بشئ ما فطر طاعة او ترك محرم او مكره او  
 مباح او يكون لرجاء لمصلحة له وبعبارة اخرى مبر او تركه كذلك ويتعلق النذر  
 بالراجح فلو تعلق بالرجح لم ينعتد قطعاً وكذا لو كان الارحيم لاجلها على قول  
 جماعة ولو قيل فلما لم يعل جازب النذر كان اقوي وان يكون الجواطة يقصد  
 بها الشكر او الرجاء سدا كان الشرط فعلاً او تركاً او ما التبرع فهو لا يتعلق  
 على شرط كان يقول لله على لا فعل كذا ولو جعل الجرا فعل واجب فلو انقضى  
 قولان والاقوي الانقضاء لفايد تأكيد العزم واجبا الكفاية مع الخافض  
 فيعقد ما يبرأ ولا ينزيم اجتماع العائنين لزايده الشاثير والكفار لعلة النذر  
 واما العهد فهو الزام الكلف بقبه بلفظ عاهدت الله لا فعل او عهد الله لا فعل

على



او ان لا فعل كذا وتكون متعلقا وغير متعلق ولا بد منه من التلخيص ولا يثبت  
فيه القرب ومتعلقه في المشروط كما حكم متعلق النذر على حد واحد وما العبد  
ففي الحلف بالله او بيمينه الخاصة على فطر او تركه على وقوع خلافه فما يتعلق  
منها بالماضي يسمى الغوي وما يتعلق بالمستقبل فهي التي توجب الكفار بالماله و  
متعلقها اما فعل واجب او مندوب او ترك محرم او مكروه وهذه متعلق  
قطعا ولو تعلقت بفعل مباح فان نزع احد هاتينيه بطلت فيه ذنوبه واضربه  
وتعلقت اليمين بذلك الراجح ان تغدت ايضا وان تعلقت بالموجوع لم يغد  
وجازعها فتكاد لو كانت بانها ترجع لاجاب اليمين وبذلك نظرت الفتاوى  
ونظمت الروايات واما الاولي ففي وجوب الكفارة مع حدثها خلاف  
الاشهر انه لا كفارة بل لا غدر و دليل وجوب الوفاء بتعلق هذه الثلاثة بعد  
الاجماع نصوى القرآن العزيز ففي النذر قوله تعالى يوفون بالنذر في معرض  
المدح وقوله وليوفوا نذورهم واما في العهد قوله تعالى ووفوا بعهد الله  
اذ عاهدتم واما في اليمين فقوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها فانها  
عرضت ذلك فمجيئ نذر الكفار وعاهدوا حلف على فعل الصلاة انفق اجماعا  
ووجب عليه الوفاء بيمينه في نذر او وعده او يمينه لعموم وجوب الوفاء لعمومها  
بشرط ان يتعلق به مشروعه من الهيات التي ورد الشرع بها فلو تعلقت  
بما ليس مشروعا من الهيات لم ينقض اجماعا كالنذر ان يهلي بغير طهاره

او

او يهلي عريانا او يهلي بغير الغلبه او مع تقدم اليهود على الكويع او بعد العذر بخي  
في تسليم واحد وامثال ذلك مما يخالف ما جاء به الشرع اما النذر الصلاة فالب  
مع القدرة على القيام فلا قوي العجز للتعب بصورته في صلاة الوتره وظهر يصح  
نذر الركعه الواحده قبل نزع الوقوع التعبد بها في صلاة الوتر وقدر الا ان الوتر  
هو الثلث مع التفتح فلم يقع التعبد بالواحد والا قرب الاول ونذر صلاة  
والطه لم تكن الواحده اجماعا كغير بطله كعتين قطعا ولو نذر العبد في غير  
وقته او صلاة الكسوف ففي الانقضاء ان كان حيث وقوع التعبد بصورتها في  
حيث الانقضاء هو الوقت فالتعبد بصورتها في غير وقتها لم يقع وهو الاقرب  
ولو عني زمانا تعني قطعا ووجب اتباعه فيه فلو اخل به فبطلت بغير عذر ووجب  
القضاء والكفارة قطعا اما لو كان تابعا لم يجب عليه الكفارة قطعا وظهر ان القضا يخل  
ضعيفا لعدم تعلق الوجوب بذلك المعين فلا يجب في غيره الا بدليل وعلم قوي  
الاجوب لتعلق النذر بفعله مع قيد الوقت فسقط الوقت بالنسيان  
لا وجب بقطر الفعل لتعلق النذر بالاتيان بالصورة والتابع في الوجود كباير الوقت  
ولو كان التزك لعذر شرعي كالمريض النافي للقدرة مطلقا او النوم او الاعمى او الجنون  
او الحيض او الغفاس ففي وجوب القضاء هذا اشكال مشاوه من تعلق النذر بالقطر  
ملا يقطع بتعدد القيد ومن ان المتبدي عن المطلق والمتبدي قطر بقطر  
سوى فلا يجب المطلق لا بدليل ولعل اليسقط اقوى لعدم توجه النذر بالمطلق











289 4 1/2



